Perim
بريم
مجلة شهرية تحليلية تصدر كل شهر
تهتم بقضايا الدول المشاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن
العدد: (30) - اغسطس 2026



# البحار المكشوفة

## تآكل الردع من هرمز إلى باب المندب يعيد حروب اليابسة إلى الممرات الدولية

**الحسوة تحت الحصار**
حرائق ونفايات ومصالح عقارية تهدد آخر المتنفسات الطبيعية في عدن

**ضفتان وإيقاع واحد**
كيف أعادت الهجرة تشكيل الموسيقى الأفرو-يمنية؟

**سقطرى أمام معادلة صعبة**
تنمية تحمي الإنسان والطبيعة أم استثمار يستنزف موارد الأرخبيل؟




تهتم بقضايا الدول المشاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن
تصدر عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

Political and Economic Magazine Concerned with the Issues of the Red Sea and Gulf of Aden Countries - Published by the alyoum8th Foundation for Media and Studies

العدد: (30) - اغسطس 2026

مجلة سياسية اقتصادية تهتم بقضايا الدول المشاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن، صادرة عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، وتحمل ترخيص رقم (0693).
تأسست في مدينة عدن
جنوب اليمن في فبراير/ شباط العام 2024م
العنوان - جنوب اليمن - عدن - البريقة
للتواصل واتساب: 00967777491124
المراسلات واستقبال الأبحاث
تُرسل الدراسات والأبحاث والمقالات التحليلية والعلمية إلى
سكرتير التحرير د. شورى فضل عبر:
ايميل: perimjournal@gmail.com
الموقع الإلكتروني:
perimjournal.com - perimjournal.net


تلتزم مجلة "بريم" بالمعايير البحثية والتحريرية في نشر الدراسات والأوراق التحليلية، وتتحمل الجهات البحثية والكتّاب مسؤولية دقة المعلومات والبيانات الواردة فيها.


حُقُوقُ الطَّبعِ مَحفُوظةٌ






مجلس الإدارة والتحرير

**صالح أبو عوذل**
رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير

أ. د. سالم علوي الحنشي
نائب رئيس التحرير

إدارة التحرير
ولاء عمران
مدير التحرير

د. رحيمة عبدالرحيم
مدير التحرير

الإدارة التنفيذية
د. أشجان الفضلي
المدير التنفيذي

حنين العولقي
المدير الإداري

سكرتارية التحرير
د. شورى فضل
سكرتير التحرير المسؤول

مدير الإنتاج
مراد محمد سعيد

المجلس الاستشاري
أ. د. عبده يحيى صالح الدباني
أ. د. هادي فضل العولقي
أ. مساعد. د. عارف صالح السنيدي
د. هيثم حسين جواس
د. مراد عبدالله الحوشبي
د. رائد شائف القطيبي
د. فضل محمد الشاعري
د. صلاح لرضي بن دويل
العميد/ صالح علي الدويل
د. محمد جمال الشعيبي



## للإعلان في مجلة بريم

# كن حيث يُصنع التأثير

تسرّ مجلة بريم، المجلة الفصلية المتخصصة في قضايا البحر الأحمر والأمن الإقليمي، أن تفتح أبوابها أمام المؤسسات والشركات والجهات الفاعلة للإعلان ضمن صفحاتها المرموقة

إن إعلانك في "بريم" ليس مجرد مساحة دعائية، بل هو حضور استراتيجي في منصة نخبوية تُقرأ من قبل صانعي القرار، الباحثين، الصحفيين، والمهتمين بالشأن السياسي والاقتصادي والأمني في المنطقة

**لماذا تعلن في "بريم"؟**

- توزيع إقليمي ودولي يضمن وصول إعلانك للفئات المؤثرة.
- محتوى تحليلي متخصص يعزز من مصداقية الإعلان.
- تصميم احترافي يُبرز علامتك التجارية بأفضل صورة.
- حضور ضمن عدد يُناقش قضايا الساعة: "التهريب، النفوذ الإقليمي، الأمن البحري"

كن شريكًا في المعرفة والتأثير. واحجز مساحتك الآن.


للتواصل والاستفسار:

perimjournal@gmail.com

00967777491124

تابعنا: perimjournal.com – perimjournal.net

# شروط وضوابط النشر

**1. أصالة البحث:**
يجب أن يكون البحث جديدًا وأصيلًا، ولم يسبق نشره في أي وسيلة من وسائل النشر، سواء الورقية أو الإلكترونية.

**2. القيمة العلمية:**
يشترط أن يُمثّل البحث إضافة علمية واضحة، سواء كانت نظرية أو تطبيقية.

**3. حجم البحث وإعداد الصفحات:**
- ألا يتجاوز البحث (20) صفحة بقياس (B5).
- يجب ترك هامش لا يقل عن (3سم) من جميع جوانب الصفحة.

**4. تحكيم البحوث:**
- تخضع جميع البحوث المقدمة للتحكيم العلمي.
- يُقبل البحث للنشر في حال اتفق اثنان من المحكّمين على صلاحيته، بعد إجراء التعديلات المطلوبة.

**5. محتوى الصفحة الأولى:**
- تتضمن الصفحة الأولى: عنوان البحث، اسم الباحث/الباحثين، وملخصًا لا يتجاوز (100) كلمة.

**6. طريقة التقديم:**
- يُقدّم البحث بنسخة إلكترونية بصيغة (Word).
- تُرسل النسخة إلى بريد المجلة الإلكتروني:
perimjournal@gmail.com
- يجب أن تتضمن الرسالة البيانات التالية:
- عنوان البحث
- اسم الباحث/الباحثين
- الرتبة العلمية والوظيفة الحالية
- رقم الهاتف والبريد الإلكتروني

**7. الملخص والمستخلص:**
- يُرفق بالبحث ملخصان (بالعربية) لا يزيد كلّ منهما عن (100) كلمة، ويتضمّنان:
- موضوع البحث
- الأهداف
- المنهج
- أبرز النتائج والتوصيات
- كلمات مفتاحية (لا تزيد عن خمس كلمات)

**8. توثيق المراجع:**
- يجب ترتيب المراجع حسب تسلسل ورودها في متن البحث.

**9. مسؤولية المحتوى:**
- الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبّر عن أصحابها فقط، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة.

**10. لغة النشر:**
- تقبل المجلة البحوث باللغتين: العربية أو الإنجليزية.

Perim
مجلة شـهرية تحليلية تصدر كل شـهر

# فهرس

العـــدد (30) – اغسطس 2026

5 الافتتاحية

7 بحار بلا مظلة.. تآكل الردع بين الحوثيين والقرصنة وأزمة هرمز

22 إيقاعات العبور.. كيف تشكّلت الموسيقى الأفرو - يمنية بين ضفتي البحر؟

48 محمية الحسوة في مدينة عدن.. التنوع البيئي والتحديات ومسارات الاستعادة

61 حكومة المنفى اليمنية تحول محمية الحسوة إلى مكب والطيور تهاجر دون عودة

69 سقطرى بين التنمية والحماية.. كيف تُستثمر الموارد دون استنزافها؟

# البحر لا يحمي نفسه

لا تبدأ أزمة البحر من البحر. السفن التي تتعرض للهجوم، والممرات التي تتقلص فيها حرية الملاحة، والسواحل التي تستعيد فيها القرصنة حضورها، ليست سوى النتائج المرئية لأزمات تراكمت على اليابسة، ثم وجدت طريقها إلى الماء. وفي المنطقة الممتدة من مضيق هرمز إلى باب المندب وخليج عدن، لم يعد الفصل ممكناً بين الحرب والسياسة والتجارة والبيئة. كل اضطراب على الساحل يترك أثراً في البحر، وكل فراغ على اليابسة يتحول، عاجلاً أو آجلاً، إلى تهديد للملاحة

ينطلق عدد أغسطس من «بريم» من هذه الحقيقة البسيطة التي تجاهلتها استراتيجيات كثيرة: لا يمكن حماية الممرات البحرية بالأساطيل وحدها، ولا يمكن بناء أمن مستدام حول بحار تحيط بها دول منهكة، وسلطات متنازعة، ومجتمعات حُرمت من التنمية، وجماعات مسلحة تعلّمت كيف تحول موقعها الجغرافي إلى ورقة ضغط إقليمية ودولية

في باب المندب، لم تعد المخاطر مرتبطة بحادث عابر أو سفينة مستهدفة. نحن أمام تحوّل أوسع في طبيعة الصراع. جماعة مسلحة تسيطر على جزء من الساحل اليمني باتت قادرة على التأثير في حسابات شركات الشحن والتأمين والطاقة، وعلى دفع قوى دولية إلى تعديل مساراتها وانتشارها العسكري. وفي المقابل، لم تنجح الضربات البحرية والجوية في إنتاج معادلة ردع مستقرة، لأنها تعاملت مع النتيجة وتركت أصل المشكلة قائماً على اليابسة

هنا تظهر حدود القوة العسكرية حين تعمل بلا مشروع سياسي. تستطيع السفن الحربية اعتراض طائرة مسيّرة أو صاروخ، لكنها لا تستطيع إدارة مدينة ساحلية، ولا إعادة بناء مؤسسة أمنية، ولا معالجة اقتصاد الحرب الذي تعيش عليه الجماعات المسلحة. وعندما تنسحب القطع البحرية من مساحة ما أو تعيد ترتيب أولوياتها، تملأ الفراغ شبكات التهريب والقرصنة والتنظيمات المتطرفة. ليست المسألة نقصاً في السلاح، بل غياباً لاستراتيجية ترى الساحل والمجتمع والدولة والممر البحري أجزاءً من أزمة واحدة

ولا يختلف مضيق هرمز كثيراً، وإن اختلفت أدوات الضغط. فالتوتر فيه لا يحتاج دائماً إلى إغلاق كامل كي يحدث أثره. يكفي ارتفاع منسوب المخاطر، أو تأخر السفن، أو زيادة تكاليف التأمين، حتى ينتقل القلق إلى أسواق الطاقة وسلاسل التوريد. هكذا تصبح الممرات البحرية رهينة «اقتصاد الانتظار»؛ لا حرب شاملة ولا سلام مستقر، وإنما حالة طويلة من عدم اليقين يدفع ثمنها المستهلكون والدول الأقل قدرة على تحمل الاضطراب

لكن البحر في هذا العدد ليس ساحة للحرب وحدها. إنه أيضاً طريق للهجرة والذاكرة والموسيقى. الدراسة التي تتناول تشكّل الموسيقى الأفرو-يمنية بين ضفتي البحر تذكرنا بأن الممرات نفسها التي تعبرها اليوم السفن الحربية وناقلات النفط، عبرتها من قبل جماعات بشرية حملت إيقاعاتها وطقوسها ولغاتها وتجاربها. لم يكن البحر الأحمر وخليج عدن حاجزاً بين أفريقيا واليمن، بل مساحة تواصل طويلة ومعقدة، اختلطت فيها التجارة بالهجرة القسرية، والعمل بالمنفى، والألم بالقدرة على إعادة إنتاج الحياة

تلك الذاكرة ضرورية لفهم المنطقة بعيداً عن خرائط العمليات العسكرية. فالمجتمعات الساحلية ليست مجرد خلفية للموانئ والقواعد والجزر. إنها صاحبة تاريخ ومصلحة وحق في تقرير كيفية استخدام مواردها. وعندما تُستبعد من القرار، تتحول مشروعات التنمية إلى مصدر صراع، حتى عندما تُقدَّم تحت عناوين الاستثمار والتحديث

ويظهر هذا التحدي بوضوح في سقطرى. الأرخبيل لا يحتاج إلى عزله عن العالم، كما لا يحتمل تنمية عشوائية تستهلك مياهه وتضغط على تنوعه الطبيعي. السؤال الحقيقي ليس: التنمية أم الحماية؟ بل أي تنمية، ولصالح من، وبأي قدر من المعرفة والرقابة؟ إن حماية سقطرى لا تعني تحويلها إلى متحف طبيعي يعيش سكانه على هامشه، وإنما بناء اقتصاد محلي يجعل المجتمع شريكاً في إدارة الموارد ومستفيداً من بقائها

وفي عدن، تبدو محمية الحسوة مثالاً أكثر قسوة على ما يحدث حين تفقد البيئة من يدافع عنها. النفايات، ومخلفات البناء، والصرف غير المنضبط، والتوسع العمراني، والحرائق المتكررة، ليست حوادث منفصلة. إنها حلقات في مسار طويل من الإهمال المؤسسي. وعندما تتحول المحمية إلى أرض متدهورة، يصبح تغيير استخدامها أسهل، وتصبح المصالح العقارية أقدر على تقديم الاستحواذ بوصفه «تطويراً» لمكان قيل للناس إنه فقد قيمته

المسؤولية هنا لا تقع على فرد واحد أو مكتب حكومي منفرد. إنها مسؤولية سلسلة كاملة من المؤسسات التي رأت التعديات ولم توقفها، وسمعت التحذيرات ولم تحوّلها إلى إجراءات. حماية الحسوة لا تحتاج إلى بيانات جديدة بقدر ما تحتاج إلى قرار واضح: وقف رمي النفايات، والتحقيق في الحرائق، وتثبيت حدود المحمية، ومراجعة أي مخططات استثمارية تمس وضعها القانوني والبيئي. أما حملات النظافة المؤقتة والصور الرسمية فلن تعالج مشكلة نشأت من غياب الإدارة والمساءلة

يضع عدد أغسطس هذه الملفات إلى جوار بعضها لأنها، رغم اختلافها، تطرح السؤال نفسه: من يدير المجال العام، ولصالح من؟ من يقرر مصير الممرات والسواحل والمحميات والجزر؟ وهل تظل المجتمعات مجرد متلقية لنتائج قرارات تُتخذ بعيداً عنها؟

لا يقدم هذا العدد إجابات سهلة. لكنه يحاول تجاوز الوصف إلى مساءلة السياسات التي صنعت المأزق. فالأمن البحري لا ينفصل عن استقرار اليابسة، والاستثمار لا يمنح حق استنزاف الموارد، والحماية البيئية لا تنجح من دون السكان، والتاريخ الثقافي لا يقل أهمية عن الجغرافيا العسكرية

البحر لا يحمي نفسه. وكذلك المحميات والجزر والذاكرة. وما لم توجد مؤسسات قادرة على حماية الحق العام، ومجتمعات مشاركة في القرار، وصحافة تتابع ما يجري قبل أن يصبح واقعاً لا يمكن تغييره، ستظل المنطقة تنتقل من أزمة إلى أخرى، بينما تتبدل أسماء السفن والمشروعات والفاعلين، وتبقى الأسباب القديمة في مكانها

**هيئة التحرير**

## الممرات تحت النار..

# بحار بلا مظلة.. تآكل الردع بين الحوثيين والقرصنة وأزمة هرمز



**د. اشجان الفضلي**
المدير التنفيذي لمؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات ونائب رئيس تحرير مجلة بريم

**الملخص التنفيذي**

تكشف التطورات أن الاضطراب الممتد من باب المندب إلى مضيق هرمز لم يعد مجموعة أزمات بحرية منفصلة. فعودة المواجهة بين الحوثيين والسعودية دفعت البحر الأحمر إلى قلب الحرب اليمنية، بينما استثمرت شبكات القرصنة الصومالية انتقال جزء من الاهتمام العسكري نحو الصواريخ والمضائق. وفي الخليج، أبقى التعطل الجزئي في هرمز مئات السفن وآلاف البحارة داخل اقتصاد خطر طويل الأمد، ودفع عُمان إلى مركز الوساطة من دون أن يمنحها القدرة على فرض تسوية. وفي الوقت نفسه اتجهت السعودية إلى بناء ترتيبات دفاعية مع تركيا وباكستان ودول البحر الأحمر، في اعتراف عملي بأن المظلات السابقة لم تعد توفر وحدها ما تحتاج إليه من ردع. تجادل هذه الورقة بأن الرابط بين هذه المسارات

ليس الجغرافيا فقط، بل ندرة الموارد الأمنية وتفتت القرار وتحوّل شركات التأمين والموانئ والبحارة إلى أطراف فعلية في الصراع. لذلك لا يمكن استعادة حرية الملاحة عبر زيادة القطع الحربية وحدها؛ المطلوب وصل أمن البحر بتسويات اليابسة، وإعادة بناء المؤسسات الساحلية، وتحديد قواعد اشتباك ومسؤوليات قابلة للاختبار

**الكلمات المفتاحية**

باب المندب، البحر الأحمر، خليج عدن، القرصنة الصومالية، مضيق هرمز، عُمان، السعودية، تركيا، باكستان، الأمن البحري

**مقدمة أزمة واحدة بأربعة وجوه**

بدت خريطة الملاحة من جنوب البحر الأحمر إلى الخليج كأنها سلسلة من دوائر الخطر غير المترابطة. صاروخ أو زورق غير مأهول قرب المخا، ناقلة تستغيث في خليج عدن، قراصنة يقودون سفينة نحو ساحل بونتلاند، وسفن تنتظر ترتيبات عبور غير مستقرة عند هرمز. لكن الفصل بين هذه الوقائع يضلل أكثر مما يفسر. فالقطع البحرية والطائرات ومراكز الإنذار وشركات التأمين تعمل في حيز واحد محدود الموارد، وكل أزمة تسحب الانتباه والقدرة من أزمة أخرى. حين يتجه أسطول إلى حماية ناقلات الخليج، تتسع مساحة الحركة أمام قارب صغير في بحر العرب. وحين يرتفع الخطر في باب المندب، تصبح موانئ البحر الأحمر ومسارات السعودية البديلة أكثر أهمية، ثم أكثر تعرضا للضغط

الحوثيون استخدموا الملاحة أداة ضغط منذ سنوات، والقرصنة الصومالية لم تختف تماما بعد ذروتها السابقة، ومضيق هرمز ظل ورقة في التنافس الإيراني الأميركي، كما أن الرياض بدأت منذ وقت طويل تنويع علاقاتها الدفاعية. الجديد هو اجتماع المسارات في لحظة واحدة، وظهور أثر كل منها في حسابات الآخر. بذلك انتقل الأمن البحري من ملف تخصصي تديره القوات البحرية إلى سؤال سياسي يطال بنية التحالفات والحرب اليمنية واقتصاد الطاقة وقدرة الدول الساحلية على ممارسة وظائفها الأساسية

تتعامل هذه الورقة مع الممرات بوصفها نظاما إقليميا لا خطوطا زرقاء على الخريطة. النظام يتكون من المضائق والموانئ والجزر ومحطات الطاقة، لكنه يتكون أيضا من قرارات الربابنة وعقود التأمين وشبكات التمويل المحلية والسلطات التي تملك السواحل ولا تملك دائما السيطرة عليها. في هذا النظام يستطيع فاعل محدود الموارد أن يفرض كلفة كبيرة من دون السيطرة على البحر. يكفي أن يجعل المخاطرة غير قابلة للحساب، وأن يدفع شركة الشحن إلى اختيار طريق أطول، أو يجبر قوة دولية على نقل سفينة من قطاع إلى آخر

الحجة المركزية هنا أن الردع تراجع لأن الاستجابات بقيت مجزأة. عولجت الصواريخ كمسألة دفاع جوي، والقرصنة كجريمة، وهرمز كأزمة بين إيران والولايات المتحدة، والتحالفات السعودية كحركة دبلوماسية. غير أن الفاعلين الذين يهددون

الملاحة يستفيدون من الفواصل المؤسسية بين هذه الملفات. وهم لا يحتاجون إلى تنسيق مباشر كي يحققوا مكاسب متبادلة؛ يكفي أن يضغط كل طرف في الوقت الذي تنشغل فيه القوى الكبرى بمسرح آخر

لا يعني ذلك أن كل حادث يحمل الخطر نفسه أو أن ثمة قيادة خفية تجمع الحوثيين والقراصنة وإيران. المقصود أن أثرهم يتراكم داخل سوق وفضاء أمني مشتركين. وهذه نقطة ضرورية لتجنب التفسيرات المبالغ فيها. فالقرصنة لها منطقها المالي والاجتماعي، والحوثيون يتحركون ضمن حرب يمنية وإقليمية، وإيران تستخدم هرمز في مساومة استراتيجية، بينما تبحث السعودية عن بدائل دفاعية. الترابط يقع في النتائج والموارد والفرص، لا بالضرورة في غرفة عمليات واحدة

**أغسطس شهر انتقال البحر إلى قلب الحرب**

بدأت الصورة بالتشكل حول المخا وخليج عدن. ففي 4 أغسطس أصيبت سفينة قرب الساحل الغربي بهجوم بزورق غير مأهول، واضطر طاقمها إلى الإخلاء بعد اندلاع حريق. وفي اليوم التالي وقع انفجار قرب ناقلة على مسافة بعيدة جنوب شرقي عدن، بالتزامن مع ادعاءات حوثية عن استهداف سفن مرتبطة بالمصالح السعودية. بعض الادعاءات لم يكن قابلا للتحقق بصورة مستقلة، لكن تتابع الحوادث أوضح أن الإعلان الحوثي عن حصار بحري على السعودية لم يكن مجرد خطاب؛ كان محاولة لإنشاء معيار استهداف واسع يمكن أن يشمل الملكية والإدارة والحمولة والميناء السابق وعلاقات الشركة

على اليابسة كانت الجبهات تتحرك أيضا. توسعت العمليات في مأرب وحضرموت، وعادت الضربات العابرة للحدود باتجاه السعودية بعد فترة من الهدوء النسبي الذي أعقب هدنة 2022. هذا التزامن غيّر معنى الهجمات البحرية. لم تعد الملاحة ساحة تضامن خارجي أو وسيلة ضغط مرتبطة بصراع بعيد، بل أصبحت امتدادًا مباشرًا للمواجهة بين الحوثيين والرياض. السفينة هنا لا تُستهدف لذاتها فقط؛ تُستخدم لإرسال رسالة إلى الدولة التي ترتبط بها أو إلى السوق الذي يعتمد عليها

جاء الهجوم على السفينة تِهامة في 11 أغسطس ليجسد هذا التحول بأقسى صورة. قُتل أفراد من الطاقم، ثم قتل منقذون يمنيون بعد توجههم إلى السفينة. قالت الجماعة الحوثية إن السفينة كانت تحمل معدات عسكرية سعودية، بينما تعاملت المنظمة البحرية الدولية معها بوصفها سفينة تجارية يجب حماية بحارتها. الفارق بين الروايتين ليس لغويا. من يملك تعريف السفينة يملك محاولة تبرير ضربها: هدف عسكري في رواية، وعمل مدني محمي في رواية أخرى. لذلك أصبحت شفافية الحمولة والملكية وسجلات الموانئ جزءا من الصراع، لا مجرد تفاصيل تجارية

تكشف حادثة مقتل المنقذين خللا أعمق من قصور الاعتراض العسكري. عندما تصبح الاستجابة الثانية عرضة للهجوم، يتباطأ الإنقاذ حتى في الحوادث التي لا تتصل بالحرب. تحتاج فرق خفر السواحل إلى

معرفة أن منطقة الحادث آمنة، وأن الاتصال مع السفن العسكرية قائم، وأنها لن تدخل مجالا تستخدم فيه طائرات مسيرة أو مقذوفات من دون إنذار. غياب هذه الضمانات يرفع عدد الضحايا ويضاعف أثر الضربة الأولى. وقد يكون تعطيل الإنقاذ في بعض الحالات أكثر ضررا من إصابة السفينة نفسها، لأنه يزرع التردد في كل استجابة لاحقة

لم تكن المخا مجرد نقطة جغرافية في هذه السلسلة. الميناء والساحل المقابل لجزيرة ميون يقعان عند عقدة تربط البحر الأحمر بخليج عدن، لكن المؤسسات المسؤولة عن هذا القطاع موزعة بين قوات وهياكل سياسية متعددة. توجد قدرات محلية وخبرة تراكمت خلال الحرب، غير أن تبادل المعلومات والقرار لا يتحرك دائما بالسرعة نفسها. الفرق بين اكتشاف منصة إطلاق والتعامل معها قد يكون دقائق، بينما انتقال البلاغ بين غرف عمليات منفصلة يحتاج وقتا أطول. بهذه الطريقة تتحول مشكلة القيادة إلى فرصة تكتيكية للمهاجم

ردود الفعل الدولية ركزت على حرية الملاحة وسلامة البحارة، وهو تركيز ضروري، لكنه لا يعالج مصدر الخطر. القطعة البحرية تستطيع اعتراض مقذوف أو إنقاذ طاقم، ولا تستطيع وحدها تفكيك منصة متنقلة على اليابسة أو توحيد الأجهزة الساحلية أو تسوية الحرب اليمنية. لذلك ظل التوسع في الانتشار البحري يعالج النتائج أكثر مما يعالج القدرة على إنتاج الهجوم. ومع كل جولة جديدة تتزايد كلفة الحماية، بينما تبقى كلفة الإطلاق لدى الحوثيين أقل كثيرا

باب المندب والردع الذي لا يكتمل من البحر

يعطي باب المندب انطباعا مضللا بأن السيطرة على مساحته الضيقة تكفي لحمايته. في الواقع يبدأ أمن المضيق من مسافة أبعد: من طرق تهريب المكونات، ومواقع التخزين والإطلاق، وشبكات الرصد على الساحل، والقدرة على تأمين الموانئ والجزر. أما السفن التي تظهر في المضيق فهي الحلقة الأخيرة في سلسلة طويلة. ولهذا لا تمنع كثافة الرادارات كل هجوم؛ فالمهاجم يستطيع تغيير الوسيلة والتوقيت والهدف، وإجبار المدافع على البقاء في حالة استنفار مكلفة

خلال حملات سابقة كان الحوثيون يوسعون قائمة الأهداف لتشمل سفنا مرتبطة بإسرائيل أو الولايات المتحدة أو بريطانيا. في أغسطس 2026 ظهر تركيز أوضح على الصلة السعودية. هذا التضييق يقلل عدد السفن المحتمل استهدافها مقارنة بحملة عامة، لكنه يخلق مشكلة تعريف معقدة. فقد تكون السفينة مملوكة لشركة في دولة، ومدارة من شركة في دولة ثانية، وترفع علم دولة ثالثة، وتحمل شحنة لحساب جهة رابعة. يمكن للجماعة أن توسع مفهوم الارتباط كلما احتاجت إلى أهداف، بينما لا تستطيع شركات الشحن الحصول على ضمان واضح بأن سجلاتها



التجارية لن تُفسر سياسيا

في هذا النوع من الحملات لا يقاس النجاح بعدد السفن الغارقة. قد يفشل المقذوف في إصابة هدفه، لكنه يدفع شركات التأمين إلى رفع الأقساط، ويجبر السفينة على تغيير المسار، ويستنزف صواريخ دفاعية أعلى كلفة. الأثر الاقتصادي يبدأ قبل وقوع الخسارة المادية. وإذا اختارت الشركات طريق رأس الرجاء الصالح، لا تقتصر الزيادة على الوقود؛ تحتاج السوق إلى عدد أكبر من السفن لتقديم السعة نفسها، وتتأخر الحاويات، وتضطرب مواعيد التسليم، وتنتقل الكلفة إلى المستهلكين والموانئ التي فقدت الحركة

تتحمل مصر جزءا مباشرا من هذه النتيجة عبر قناة السويس، كما تتحمل الدول اليمنية والساحلية كلفة أقل ظهورا. فالبلد الذي يستورد معظم غذائه ووقوده لا يملك رفاهية ارتفاع أجور الشحن. الموانئ التي تعمل بطاقة متراجعة تفقد الإيرادات والوظائف، وتزداد الضغوط على السكان. لذلك لا يصح اختزال النقاش في تجارة عالمية تمر بجوار اليمن؛ اليمنيون أنفسهم داخل سلسلة الضرر، حتى عندما لا تكون السفينة المستهدفة يمنية

المعضلة السعودية أكثر تعقيدا. الرد الواسع على منصات الحوثيين قد يفتح دورة حرب جديدة ويهدد مسار التهدئة، بينما الاكتفاء بالدفاع يترك للجماعة حق اختيار اللحظة والهدف. وقد أظهرت السنوات الماضية أن الضربات الجوية، مهما بلغت كثافتها، لا تزيل شبكة موزعة من المنصات والمخازن والكوادر. الردع المستدام يحتاج إلى سلطة ساحلية متماسكة وقدرة برية قريبة من مصادر التهديد، وإلى سياسة يمنية لا تفصل الأمن البحري عن توازن القوى على الأرض

هنا تظهر نتائج تفكيك الجبهات المناهضة للحوثيين وتعدد مراكز القرار. فقد أدت الخلافات داخل المعسكر المقابل

للجماعة، والتنافس على القوات والموارد، إلى إضعاف القدرة على بناء جبهة ساحلية موحدة. لا يعوض التمويل الخارجي غياب الهدف السياسي المشترك. وكلما انشغلت القوى المحلية بصراعات النفوذ، حصل الحوثيون على مساحة لتركيز قدراتهم وتحديد توقيت التصعيد. من هذه الزاوية، ليس تهديد باب المندب فشلا بحريا فقط؛ إنه نتيجة سياسية للحرب اليمنية وطريقة إدارتها

## عودة القراصنة من المساحة التي تركتها الأساطيل

بينما جذبت الصواريخ والمسيّرات الاهتمام إلى باب المندب وهرمز، عادت القرصنة الصومالية من الأطراف الأقل مراقبة. في 24 أغسطس قالت المنظمة البحرية الدولية إن ست سفن أصبحت محتجزة وإن أكثر من تسعين بحارا كانوا في الأسر. وقبل ذلك سجلت التحذيرات الأميركية ارتفاعا في عمليات الصعود المسلح والاختطاف منذ مارس. لم يكن الأمر انفجارا مفاجئا؛ كانت المؤشرات تتراكم بينما توزعت الأصول البحرية الدولية على مهام أخرى

القول إن القراصنة استفادوا من انشغال القوى بهرمز والبحر الأحمر لا يعني أن الأساطيل اختفت. بقيت مهمات دولية وقدرات استطلاع، لكن نوع العمل تغير. اعتراض صاروخ أو حماية ناقلة في مضيق يحتاج إلى جاهزية وانتشار مختلفين عن مطاردة قارب صغير في مساحة واسعة.

وعندما تصبح الأولوية للتهديد الأعلى تدميرا، تتراجع الساعات المتاحة للمراقبة البطيئة التي تمنع القرصنة. يدرك القراصنة هذا الفرق؛ وهم لا يحتاجون إلى السيطرة على البحر، بل إلى فجوة زمنية تسمح لهم بالوصول إلى السفينة ثم إلى الساحل

ساعد استخدام السفن الأم على توسيع المدى. يمكن لقارب صيد مستولى عليه أن يحمل الوقود والمؤن والمسلحين، ثم يطلق زوارق صغيرة في نقطة بعيدة عن الشاطئ. في 20 أغسطس استولى مسلحون على ناقلة شرق المكلا وقادوها نحو ساحل بونتلاند، في عملية أظهرت أن الخطر لم يعد محصورا بمحاذاة الصومال. اتساع المنطقة يضاعف صعوبة البحث، ويجعل الإبلاغ المبكر وحركة السفن التجارية جزءا أساسيا من الاستجابة

للعودة جذور على اليابسة أيضا. المجتمعات الساحلية تعاني من ضعف الدولة والبطالة والنزاعات على الصيد، لكن تحويل هذه المظالم إلى تفسير كامل للقرصنة يبرئ اقتصادا إجراميا منظما. العملية تحتاج إلى ممولين ومحركات ووقود وسلاح ومخابئ ومفاوضين قادرين على الاتصال بالشركات. الفدية لا تتوقف عند المنفذين الذين يصعدون إلى السفينة؛ تتوزع عبر شبكة تستفيد منها سلطات محلية ووسطاء وأصحاب حماية. لذلك تفشل الاستجابة عندما تركز على القارب وتترك التدفق المالي

يمثل البحارة الأصل التفاوضي الأهم في هذه السوق. السفينة قابلة للتتبع، والحمولة قد تفقد قيمتها، لكن حياة

الطاقم تضع الشركة والدولة تحت ضغط يومي. كثير من البحارة ينتمون إلى دول لا تمتلك نفوذا بحريا كبيرا، فيبقون خارج الاهتمام الإعلامي. ومع طول الاحتجاز تتراجع الإمدادات والرعاية الطبية، ويصعب على العائلات الحصول على معلومات موثوقة. لهذا شددت المنظمة البحرية الدولية على البعد الإنساني، لا على خسائر الشركات وحدها

أظهرت عمليات التحرير التي شاركت فيها قوات صومالية أو تركية أن التحرك الحاسم ممكن عندما تتوافر المعلومة والإرادة السياسية. لكنها كشفت كذلك عدم المساواة في الحماية: السفينة التي ترتبط بدولة قادرة تحصل على استجابة أسرع من سفينة طاقمها موزع بين دول ضعيفة. الحل لا يمكن أن يعتمد على اهتمام الدولة بالحمولة. المطلوب نظام إنذار وتحرك يطبق على السفن جميعا، ويمنع انتقالها إلى المراسي التي يصعب استعادتها منها

الصومال بين عمليات التحرير واقتصاد الساحل

لا يمكن تقييم القرصنة من البحر وحده. بونتلاند تمتلك خبرة وقوات شرطة بحرية، لكنها تعمل على ساحل طويل داخل نظام سياسي لا يحتكر القوة بصورة كاملة. للحكومة الفيدرالية مصالحها وعلاقاتها الخارجية، وللسلطات المحلية شبكاتها وترتيباتها، وبينهما مجتمعات قبلية تستطيع تسهيل المطاردة أو إخفاء المهاجمين. نجاح عملية أمنية لا يعني أن البنية التي أنتجت الاختطاف قد تفككت

تبدأ الوقاية من معلومات تبدو صغيرة: سرقة قارب، شراء وقود بكميات غير معتادة، اختفاء محركات، تحرك مفاوض معروف، أو انقطاع سفينة صيد عن أجهزة التعقب. هذه الإشارات موزعة بين الصيادين والشرطة والموانئ وشركات الاتصالات والقوات الدولية. المشكلة ليست غيابها، بل غياب الآلية التي تجمعها وتحوّلها إلى إنذار قبل أن تصل المجموعة المسلحة إلى الممر التجاري. التكنولوجيا المتقدمة لا تفيد كثيرا إذا بقيت المعلومة المحلية خارج النظام

هناك أيضا خطر الخلط بين القرصنة والجماعات المتطرفة. ظهرت تقديرات عن تعاون أو تقاسم إيرادات مع تنظيمات مسلحة، لكن هذا النوع من الادعاءات يحتاج إلى أدلة دقيقة. قد تشتري مجموعة قرصنة سلاحا من شبكة يستخدمها متطرفون، وقد تدفع مقابل حماية، من دون أن تتحول إلى جناح بحري لتنظيم عقائدي. المبالغة في الصلة قد تنتج استجابة عسكرية لا تلائم المشكلة، بينما إنكار أي تداخل يسمح بتدفق السلاح والمال بين الأسواق غير القانونية

الحراسة المسلحة على السفن تقلص فرصة الصعود، لكنها ليست متاحة للجميع ولا تحل ما يحدث بعد الاحتجاز. كما أن مطاردة القراصنة داخل المياه الإقليمية تطرح أسئلة قانونية وسياسية. من يملك الإذن؟ ومن يعتقل المشتبه بهم؟ وأين تجري المحاكمة؟ عانت الحملات السابقة

مـن مشـكلة الإفـراج عـن أشـخاص جـرى توقيفهـم بسـبب غيـاب ملـف أدلـة أو دولـة مسـتعدة للمحاكمـة. إذا عـاد هـذا الفـراغ، فلـن تنتج الدوريـات ردعـا مسـتقرا مـهما زاد عددهـا

البديـل الأكثر قابليـة للاسـتمرار يجمـع بين حمايـة الممـر وملاحقـة التمويـل وتنمية الاقتصـاد السـاحلي. لا تعنـي التنميـة دفـع أمـوال عامـة بلا رقابـة؛ تعنـي توسـيع الصيد القانـوني، وحمايـة المـوارد مـن السـفن الأجنبيـة المخالفـة، وبنـاء موانـئ صـغيرة خاضعـة للسـلطة، وربـط فـرص العمـل بالامتنـاع عـن خدمـة شـبكات الفديـة. تحتـاج هـذه السياسـة سـنوات، لكنهـا أقـل كلفـة مـن العـودة الدوريـة إلى حشـد أسـاطيل بعـد كل موجـة اختطـاف

إذا دفعـت فديـة كـبيرة في 2026 فسـتعمل كإشـارة سـوق. سـيجد ممولـون جـدد أن العائد يبرر المخاطـرة، وسـتنتقل الـخبرة إلى مجموعات أخـرى. لذلـك توجـد نافـذة قـصيرة لمنـع ترسـخ الـدورة. جوهـر المسـألة ليـس القضـاء النهـائي على كل جريمـة بحريـة، بـل منعهـا مـن التحول إلى صناعـة تسـتطيع تمويـل نفسـها وحمايـة سـواحلها وشراء الوقـت مـن ضعـف الدولـة

هرمز اقتصاد انتظار طويل

في الطـرف الشرقـي مـن هـذه الخريطـة، لم يكـن هرمـز مغلقـا تمامـا ولا مفتوحـا بالمعنـى التجـاري المعتـاد. عبرت سـفن تحـت ترتيبـات خاصـة، وبقيـت أخـرى عالقـة أو غير قـادرة على الحصـول على تغطيـة مقبولـة. لهـذا كان وصـف شـبه الشـلل أدق مـن الإغلاق. المضيـق موجـود قانونيـا، لكـن اسـتخدامه صـار قـرارا سياسـيا وأمنيـا لـكل رحلـة. وحين تفقـد التجـارة انتظامهـا، يكفـي اسـتمرار عـدم اليـقين لتحقيـق أثـر يشـبه الإغلاق مـن دون إعلان رسـمي

في 28 أغسـطس قالـت المنظمـة البحريـة الدوليـة إن الأزمـة دخلـت شـهرها السـادس، وإن مـا لا يقـل عـن سـبعين هجومـا موثقـا أودى بحيـاة تسـعة عشر بحـارا. وأشـارت إلى مئـات السـفن وآلاف العاملين الذيـن لم يتمكنوا مـن المغـادرة بأمـان. خلف هـذه الأرقام شـبكة مـن العقـود والديـون والحمـولات المتأخـرة. السـفينة العالقـة لا تسـتهلك الوقـود والمـؤن فقـط؛ تمنـع اسـتخدامها في رحلـة أخـرى، وتربـك جـداول الموانـئ، وتفتـح نزاعـات قانونيـة بين المالـك والمسـتأجر وشركـة التـأمين وصاحـب الشـحنة

الهـجمات على سـفن مرتبطـة بأدنـوك في منتصـف أغسـطس أدخلـت المصالـح الإماراتيـة مبـاشرة في قلـب الأزمـة. بالنسـبة إلى أبوظبـي لا يتعلـق الأمـر بالنفـط وحـده. مكانـة الموانـئ والخدمـات اللوجسـتية تعتمـد على ثقـة المشـغلين بـأن الوصـول منتظـم. لذلـك يصبـح الحفـاظ على حريـة الملاحـة دفاعـا عـن نمـوذج اقتصـادي واسـع، في الوقـت نفسـه الـذي يتطلـب فيـه الـرد تجنـب تحويـل الموانـئ والمنشـآت إلى سـاحة حـرب مفتوحـة

تأثـرت السـعودية بدورهـا، لكنهـا امتلكـت بعـض الخيـارات عبر موانـئ البحـر الأحمـر وخطـوط الأنابيـب وترتيبـات النقـل مـن سـفينة إلى أخـرى. تخفـف هـذه البدائـل الاختنـاق ولا تعـوض قـدرة هرمـز. وهـي ترفـع أهميـة السـاحل الغـربي في اللحظـة نفسـها

التي يتعرض فيها باب المندب للضغط. هنا يظهر الترابط بوضوح: الهروب من أزمة المضيق الشرقي يزيد الاعتماد على الممر الغربي، فيرتفع العائد السياسي لأي هجوم حوثي على سفينة مرتبطة بالسعودية

قطر والكويت أقل مرونة جغرافيا. صادرات الغاز القطري خصوصا تحتاج إلى مسار بحري مستقر، ولذلك تدفع الدوحة نحو ترتيب يعيد الحركة من دون منح إيران حقا دائما في التمييز بين السفن. أما الكويت فتواجه حساسية مماثلة في الوصول إلى الأسواق. ليست مواقف دول الخليج متطابقة، لكنها تتقاطع عند رفض أن يتحول المرور إلى امتياز تمنحه قوة ساحلية وفق علاقاتها السياسية

في هذه البيئة أصبحت شركة التأمين حكما غير منتخب. يمكنها أن تغلق المضيق اقتصاديا عبر رفض التغطية أو تسعيرها فوق قدرة المشغل، حتى إذا أعلنت قوة بحرية أن الطريق مفتوح. شركات التأمين لا تنتظر تسوية الروايات العسكرية؛ تقيس تواتر الإصابة وقدرة الإنقاذ واستقرار القواعد. لذلك لا يكفي نشر بيان عن ممر آمن. يجب أن ترى السوق حركة منتظمة وحوادث أقل وآلية تعويض وإنقاذ قابلة للاختبار

**عمان في مركز الوساطة وحدود القدرة**

ظهرت مسقط بوصفها القناة التي لا يمكن تجاوزها. تمنحها الجغرافيا اتصالا مباشرا بالمضيق، وتمنحها علاقتها بطهران قدرة على نقل الرسائل، كما تحتفظ بثقة نسبية لدى واشنطن وعواصم الخليج. هذه المزايا صنعت دورها، لكنها لم تحولها إلى ضامن. فالوسيط يستطيع اقتراح صيغة وتوضيح خطوط الأطراف، ولا يستطيع وحده حماية كل سفينة أو فرض ثمن على من يخرق الاتفاق

تحدثت تقارير أغسطس عن تقدم في تفاهمات إيرانية عُمانية تتصل بإدارة المرور وربما الإيرادات. بقيت التفاصيل موضع تفاوض، وهو فرق يجب الحفاظ عليه. مجرد بحث صيغة لا يعني أنها أصبحت قاعدة نافذة، كما أن توافق طهران ومسقط لا يكفي إذا رفضتها الولايات المتحدة أو الدول التي تعتمد على المضيق. الخطر في المبالغة هو أن تتعامل الأسواق مع توقع سياسي بوصفه ضمانة، ثم تنهار الثقة عند أول حادث

تربط إيران حرية المرور بسلوك الولايات المتحدة وبترتيبات الأمن الأوسع. يمنحها المضيق أداة ضغط فورية؛ أي تهديد ينتقل إلى أسعار الطاقة. لكنه يفرض عليها كلفة أيضا. الاقتصاد الإيراني يحتاج إلى التجارة، والشركاء الآسيويون لا يرغبون في مسار غير قابل للتنبؤ، والدول الخليجية التي تحافظ على قنوات مع طهران تتضرر من استمرار التعطيل. لذلك لا تملك إيران مصلحة بسيطة في الإغلاق الكامل، بل في التحكم بدرجة الخطر واستخدامها داخل المساومة

أما واشنطن فتواجه حدود القوة البحرية. تستطيع مرافقة السفن وضرب مصادر تهديد ورفع كلفة الهجوم، لكنها لا تستطيع ضمان المرور الدائم من دون

قبول احتمال حرب أوسع. المضيق ضيق، والمنشآت الساحلية قريبة، والرد المتبادل قد يوسع قائمة الأهداف. لهذا تعمل القوة والوساطة معا: الانتشار يعطي التفاوض وزنا، والقناة العمانية تمنح الأطراف طريقا للتراجع من دون إعلان تنازل كامل

المخرج الواقعي ليس صفقة كبرى تحل كل ملفات إيران والولايات المتحدة. الأرجح ترتيب تدريجي يبدأ بإبعاد البحارة والسفن العالقة عن المساومة، ثم تحديد مسارات وإشعارات عبور، ووقف استهداف قابل للتحقق، وآلية اتصال عند الحوادث. بعد استقرار الحد الأدنى يمكن توسيع الحركة ومناقشة القضايا السياسية. انتظار اتفاق شامل يبقي الممر رهينة لملفات لا تملك شركات الشحن تأثيرا فيها

اختبار عُمان سيكون في تحويل الثقة إلى إجراء. هل تستطيع الحصول على التزام مكتوب أو مفهوم مشترك للمرور؟ هل توجد جهة تراقب الانتهاك؟ ومن يتدخل إذا وقع هجوم؟ الإجابة عن هذه الأسئلة أهم من عدد الجولات الدبلوماسية. الوساطة التي لا تنتج آلية تحقق قد تخفض التوتر الإعلامي، لكنها لا تعيد الثقة إلى ربان سفينة يحمل طاقما وحمولة بمئات الملايين

تحالفات السعودية اعتراف بفجوة الردع

بينما كانت الممرات تحت الضغط، تحركت السعودية لبناء ترتيبات دفاعية جديدة. وقع في مكة اتفاق مع تركيا وباكستان، ثم طُرحت مبادرة بحرية أوسع تضم دولا من البحر الأحمر والعالم الإسلامي.

في الخطاب الرسمي، تعكس هذه التحركات تضامنا وتعاونا. في القراءة الاستراتيجية، هي أيضا اعتراف بأن المظلات السابقة لم تعد كافية أو مضمونة، وأن الرياض تريد شبكة تقلل اعتمادها على قرار قوة واحدة

تجلب تركيا صناعة دفاعية متقدمة نسبيا، وخبرة في الطائرات المسيّرة، ووجودا في الصومال، وعلاقات تمتد إلى البحر الأحمر. لكنها ليست متعاقدا ينفذ ما تقرره السعودية. لأنقرة مصالحها في القرن الأفريقي وشرق المتوسط وعلاقاتها مع قوى متنافسة. التعاون ممكن في التدريب والتصنيع والإنذار، أما افتراض مشاركتها التلقائية في كل مواجهة سعودية فيتجاهل استقلال حساباتها

أما باكستان فترتبط بالسعودية بتاريخ طويل من التعاون العسكري، وتملك خبرة بشرية ومؤسسية كبيرة. لكنها توازن بين احتياجاتها الاقتصادية وعلاقتها بإيران وضغط الرأي العام والمؤسسة السياسية. يمكنها توفير تدريب وقوات ومهارات دفاع جوي، لكن تحويل ذلك إلى التزام بحرب مفتوحة قرار مختلف. صيغة أن الهجوم على دولة يعد هجوما على الجميع قوية سياسيا، غير أن معناها العملياتي يتوقف على الخطط المسبقة والقيادة وقواعد الاشتباك

المبادرة البحرية ذات الأربع عشرة دولة تمنح الرياض اتساعا جغرافيا وشرعية سياسية. لكنها تجمع دولا لا تتفق بالضرورة على التهديد الأول. بالنسبة إلى بعضها تمثل إيران الخطر المركزي، وبالنسبة إلى أخرى

القرصنة أو التهريب أو الإرهاب، وقد ترفض دول الانخراط في مواجهة الحوثيين أو الدخول في صراع بين واشنطن وطهران. التحالف الذي لا يحدد أولويته قد ينتج اجتماعات كثيرة وقدرة محدودة على التحرك

تظهر هنا أهمية مصر والإمارات والدول الساحلية. مصر تملك قناة السويس وأسطولا ومصلحة مباشرة في استقرار جنوب البحر الأحمر. والإمارات راكمت خبرة في الموانئ وحماية التجارة والشراكات الساحلية. الصومال وجيبوتي واليمن والسودان تملك الجغرافيا التي لا يمكن تعويضها. لكن الجغرافيا وحدها لا تصنع منظومة؛ تحتاج الدول إلى تبادل بيانات وقواعد قانونية وتوزيع مسؤوليات. أي تنافس سياسي داخل الشبكة سيظهر كفجوة في الرصد والاستجابة

المقياس الجاد لنجاح التحالف ليس عدد الأعلام في الصورة. ينبغي قياس الزمن بين التحذير والتحرك، وعدد التدريبات، وقدرة الإنقاذ، وتوافق أنظمة الاتصال، وحجم المعلومات التي تصل إلى السفن. كما يجب معرفة من يقود عند الأزمة، ومن يتحمل الخسائر، وهل تستطيع القوة التحرك داخل مياه دولة عضو. هذه تفاصيل تبدو فنية، لكنها تفصل بين تحالف ردع ومنتدى دبلوماسي

**اليمن الحلقة التي لا يمكن تجاوزها**

تستطيع السعودية بناء اتفاقات خارج اليمن، لكن باب المندب يبقى مرتبطا بتوازن القوة داخله. منذ سنوات جرى التعامل مع القوات المحلية باعتبارها وحدات يمكن تمويلها أو إعادة توزيعها وفق أولويات الرعاة. أدى ذلك إلى جبهات متعددة الولاءات وغرف عمليات لا تتشارك دائما المعلومات والهدف السياسي. وقد استفاد الحوثيون من هذا التشتت أكثر مما استفادوا من تفوق بحري تقليدي

القوات الجنوبية وقوات الساحل راكمت خبرة في مكافحة الإرهاب وحماية مناطق وموانئ، لكنها تعرضت لتدخلات سياسية وعسكرية حدت من استقلال قرارها وقدرتها على بناء منظومة مستمرة. حين تصادر المعدات أو يعاد توزيع القوة أو تُنشأ تشكيلات موازية، لا تختفي الخبرة فقط؛ تنقطع سلاسل الاتصال والثقة التي تحتاج إليها العمليات المشتركة. وهذا النوع من التفكيك لا يظهر فورًا في البيانات، لكنه يظهر عند أول هجوم يتطلب استجابة عبر أكثر من قطاع

لا يعني ذلك أن توحيد القيادة سهل أو أن القوى المحلية بلا تناقضات. توجد مصالح جنوبية ويمنية وإقليمية مختلفة، كما توجد مخاوف من احتكار طرف للساحل أو استخدام الأمن البحري لتوسيع نفوذ سياسي. لكن البديل الحالي أسوأ: تعدد بلا قواعد، وتمويل بلا مساءلة، وقوة عسكرية لا تعرف دائما من يملك قرار تحريكها. يمكن بناء تنسيق وظيفي لحماية الممر من دون حل كل الخلافات السياسية، بشرط الاعتراف بها لا دفنها تحت تسمية عامة

ينبغي أن يبدأ ذلك بمركز معلومات بحري يضم السلطات الساحلية المعنية ويعمل وفق بروتوكول واضح، مع مسارات

اتصال مباشرة بخفر السواحل والموانئ والقوات الدولية. لا يحتاج المركز إلى قيادة كل القوات؛ يكفي أن ينتج صورة مشتركة ويحدد من يستجيب لكل نوع من الحوادث. كما تحتاج فرق الإنقاذ إلى حماية واتصال خاص، بعد أن أثبتت حادثة تِهامة أن المنقذ قد يصبح هدفا

سياسيا، لا يمكن فصل أمن الممر عن مستقبل الجنوب والحرب اليمنية. تجاهل القوى التي تسيطر فعليا على قطاعات ساحلية، أو التعامل معها كأدوات مؤقتة، ينتج فجوة بين الشرعية الورقية والقدرة الميدانية. تحتاج أي تسوية إلى تحديد مسؤوليات الساحل والجزر والموانئ، وضمان ألا تستخدم ترتيبات الأمن لإعادة فرض هيمنة سياسية تتجاهل مطالب السكان. الاستقرار الذي يقوم على إقصاء الفاعل المحلي يبقى قابلا للانهيار عند تغير الراعي الخارجي

المشكلة السعودية أن سياستها حاولت في أوقات مختلفة الجمع بين تهدئة الحوثيين والتحكم بالقوى المناهضة لهم وإدارة الخلافات داخل المعسكر نفسه. هذه الأهداف لا تنسجم دائما. كلما أضعفت الرياض قوة محلية تستطيع الضغط على الحوثيين، زاد اعتمادها على التفاهم المباشر معهم أو على الحماية الدولية. ثم تجد نفسها مضطرة إلى بناء تحالفات جديدة عندما لا توفر التهدئة ولا المظلة الخارجية الردع المطلوب. هذه الحلقة هي أحد تفسيرات تحركات أغسطس

من يحكم الممرات الشركات أم الدول

تكشف الأزمات المتزامنة تحولا في توزيع السلطة. الدول تملك السفن الحربية والقانون، لكن شركات التأمين والشحن تحدد متى يصبح العبور غير قابل للتنفيذ. الموانئ تعيد ترتيب جداولها، ومزودو الوقود يغيرون الأسعار، والبحارة قد يرفضون الرحلة أو يطالبون بتعويضات. لذلك لا تستعيد الحكومة الملاحة بمجرد إعلان السيطرة؛ عليها إقناع شبكة تجارية كاملة بأن الخطر انخفض بالفعل

هذا يفسر الفارق بين فتح الممر وعودة الحركة الطبيعية. يمكن لسفينة عسكرية أن ترافق ناقلة واحدة، لكنها لا تستطيع مرافقة كل حاوية وكل سفينة بضائع سائبة. السوق يحتاج إلى قاعدة يمكن تكرارها: إشعارات واضحة، تنسيق إنقاذ، معلومات عن الحوادث، وتغطية يمكن شراؤها. حين تغيب القاعدة يتحول العبور إلى استثناء، والاستثناء لا يبني سلسلة إمداد

تؤثر قرارات الشركات بدورها في السياسة. تحويل السفن عن قناة السويس يضغط على مصر، ونقل صادرات السعودية إلى البحر الأحمر يرفع قيمة باب المندب، وتوقف ناقلات الغاز يضغط على المستهلكين في آسيا وأوروبا. بهذه الطريقة تنتقل الهجمات من المياه الإقليمية إلى موازنات حكومات بعيدة. الفاعل المسلح يعرف أن السوق يضخم أثره، ولذلك يختار أهدافا ذات دلالة تجارية حتى لو لم تكن ذات قيمة عسكرية كبيرة

لكن الشركات ليست ضحايا بلا مسؤولية. بعض هياكل الملكية معقدة إلى درجة تعيق

معرفة المستفيد الحقيقي، وقد تعتمد سفن على أعلام دول لا تملك قدرة على الرقابة أو الإنقاذ. كما يمكن أن تتأخر الشركات في مشاركة المعلومات خوفا من السمعة أو المطالبات. تحسين الأمن يحتاج إلى شفافية أكبر في الملكية والحمولة وسجلات المرور، مع حماية البيانات الحساسة من الاستخدام العسكري أو التجاري المنافس

أما البحارة فيبقون الطرف الأضعف. هم الذين يقفون على السطح عند وصول المقذوف، ويبقون في الأسر عندما تنتهي الأخبار، ويعيشون شهورا على سفن عالقة. يجب أن تشمل أي ترتيبات للممرات بروتوكولا لإجلاء الأطقم وتزويدها ورعايتها، وألا تُستخدم سلامتهم ورقة تفاوض. هذه ليست إضافة إنسانية إلى السياسة؛ إنها معيار فاعلية النظام نفسه

إذا كانت الدولة عاجزة عن حماية البحار أو إطلاقه أو ضمان حقه في رفض رحلة شديدة الخطر، فإن حديثها عن حرية الملاحة يبقى ناقصا. حرية السفينة لا تنفصل عن أمن من يعمل عليها. وقد أظهر أغسطس أن الخسارة البشرية هي التي نقلت بعض الحوادث من نشرات التحذير المتخصصة إلى جدول العمل الدولي

سيناريوهات ما بعد أغسطس

السيناريو الأول هو استمرار الاحتكاك المتقطع. في هذا المسار لا يغلق أي مضيق بالكامل، ولا تتوقف الهجمات نهائيا. يختار الحوثيون أهدافا مرتبطة بالسعودية، وتبقى القرصنة عند مستوى يسمح بالفدية من دون استدعاء حملة دولية ضخمة، ويمر بعض الشحن عبر هرمز بترتيبات انتقائية. هذا هو السيناريو الأكثر قابلية للاستمرار، لكنه يرسخ علاوة خطر دائمة ويمنح الفاعلين المسلحين حقا عمليا في تحديد من يعبر ومتى

السيناريو الثاني هو احتواء تدريجي. يحتاج إلى اتفاق ملاحي محدود في هرمز، وتراجع موثق للهجمات الحوثية، وتحرك مبكر ضد شبكات الفدية، ورفع قدرة المؤسسات الساحلية. لا يفترض هذا السيناريو تسوية كل النزاعات، بل فصل الحد الأدنى الإنساني والتجاري عنها. نجاحه يقاس بانخفاض الأقساط وعودة المسارات، لا بعدد البيانات. وهو ممكن، لكنه يحتاج إلى تنازلات متزامنة وآلية تحقق تمنع كل طرف من تحميل الآخر مسؤولية أول حادث

السيناريو الثالث هو الانفجار المتبادل. قد يبدأ بإصابة ناقلة كبيرة أو مقتل عدد مرتفع من البحارة أو ضربة على منشأة طاقة، ثم ينتقل إلى رد عسكري يوسع قائمة الأهداف. في بيئة تضم سفنا وقواعد ومنصات متعددة، يرتفع خطر سوء التعرف وسوء الحساب. الحرب الواسعة قد تعطل هرمز وباب المندب معا، وتضع أسواق الطاقة أمام صدمة لا تستطيع المسارات البديلة امتصاصها بسرعة

هناك سيناريو رابع أقل وضوحا: تفكك التحالفات الجديدة قبل أن تتحول إلى قدرة. قد توقع الدول اتفاقات ثم تختلف عند تحديد العدو والقيادة والكلفة. إذا وقع هجوم ولم يتحرك الشركاء كما تتوقع الرياض،

ستتراجع قيمة الردع أكثر مما لو لم يعلن الاتفاق أصلا. ولذلك يجب عدم رفع سقف الالتزام السياسي فوق القدرة الفعلية على التنفيذ

المؤشرات التي تستحق المتابعة هي نوعية لا عددية فقط: هل تتسع معايير الحوثيين لاستهداف السفن؟ هل تظهر سفن أم جديدة قبالة الصومال؟ هل توافق شركات التأمين على تخفيض الأقساط؟ هل تنشئ السعودية وتركيا وباكستان قيادة أو خطة مشتركة؟ هل تنتج الوساطة العمانية آلية مرور قابلة للتحقق؟ الإجابات ستكشف الاتجاه قبل أن يظهر في أرقام الحوادث الشهرية

مهما كان السيناريو، لن يعود الوضع ببساطة إلى ما كان عليه. تعلمت الجماعات المسلحة أن الممرات تضاعف قدرتها السياسية، وتعلمت الدول أن الاعتماد على مظلة واحدة يحمل مخاطر، وتعلمت الشركات أن التحويلات الطويلة قد تصبح جزءا من التخطيط. التحدي هو منع هذه الدروس من تحويل الاستثناء إلى نظام دائم

خاتمة استعادة البحر تبدأ من اليابسة

أثبت أغسطس 2026 أن الممرات لا تتعطل فقط عندما تغلقها قوة بحرية. قد تبقى المياه مفتوحة بينما تتوقف التجارة الطبيعية بفعل التأمين والخوف وغياب القواعد. وقد تنتشر الأساطيل بينما يجد القراصنة نافذة بين المهام. وقد توقع الدول اتفاقات دفاعية بينما تظل القيادة وقواعد الاشتباك غامضة. الفارق بين الوجود والقدرة هو الذي يفسر كثيرا من تناقضات الشهر

في باب المندب، لا يمكن فصل الملاحة عن الحرب اليمنية وعن بنية القوى التي تسيطر على الساحل. وفي الصومال لا تنتهي القرصنة عند اعتراض القارب، لأنها تعيش على اقتصاد وتمويل وملاذات. وفي هرمز لا يكفي فتح ممر عسكري إذا لم تقبل شركات التأمين العودة. أما التحالفات السعودية فلن توفر ردعا ما لم تتحول من رمزية سياسية إلى قيادة ومعلومات ومسؤوليات

تبدأ السياسة الأكثر واقعية بثلاثة مستويات مترابطة. الأول حماية فورية للبحارة والإنقاذ وتبادل المعلومات. الثاني ملاحقة مصادر الهجوم والتمويل على اليابسة ضمن قواعد قانونية واضحة. والثالث معالجة النزاعات السياسية التي تجعل الممر أداة مساومة. إهمال أي مستوى يعيد إنتاج الأزمة: الحماية وحدها تستنزف، والضرب وحده يصعد، والتفاوض من دون قدرة تنفيذ يبقى وعدا

بالنسبة إلى السعودية، لا تعوض التحالفات الجديدة كلفة تفكيك خصوم الحوثيين أو إضعاف القوى المحلية التي تستطيع حماية الساحل. وبالنسبة إلى المجتمع الدولي، لا توفر الدوريات بديلا عن مؤسسات يمنية وصومالية قادرة. أما عُمان فتستطيع فتح الباب، لكنها تحتاج إلى قبول وضمانات من القوى التي تملك قرار الحرب. هذه حدود الأدوار، والاعتراف بها شرط لبناء ترتيب واقعي

الخلاصة أن البحر لا يمكن حمايته من

البحر وحده. أمنه يبدأ في شكل السلطة على الساحل، وفي قدرة الميناء وخفر السواحل والقضاء، وفي علاقة القوة المحلية بالدولة والراعي الخارجي. عندما تُترك اليابسة منقسمة، يصبح كل مضيق مكانا مثاليا لتحويل ضعف المؤسسات إلى نفوذ. وعندما تبنى قواعد مشتركة ومساءلة محلية، تفقد الهجمات قدرتها على فرض نظام كامل من الخوف والتكلفة

## المصادر والمراجع


1- المنظمة البحرية الدولية، «بيان بشأن الهجوم المميت على سفينة في البحر الأحمر»، ١٢ أغسطس 2026. www.imo.org

2- المنظمة البحرية الدولية، «دعوة إلى تحرك عاجل مع عودة القرصنة في خليج عدن»، ٢٤ أغسطس 2026. www.imo.org

3- المنظمة البحرية الدولية، «ستة أشهر من عدم اليقين أمام البحارة في مضيق هرمز»، ٢٨ أغسطس ٢٠٢٦، ضمن أرشيف البيانات الصحفية للمنظمة. www.imo.org

4- هيئة عمليات التجارة البحرية البريطانية UKMTO، «سجل الحوادث والتحذيرات البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن ومضيق هرمز»، أغسطس ٢٠٢٦. ويتضمن التحذيرات من الرقم ١٠٥-٢٦ إلى 124-26. ukmto.org

5- Security Council Report، «إحاطة ومشاورات مجلس الأمن بشأن اليمن»، ١٢ أغسطس 2026. www.securitycouncilreport.org

6- الأمين العام للأمم المتحدة، «هجمات الحوثيين على السفن التجارية وسفن الشحن في البحر الأحمر»، الوثيقة رقم S/٢٠٢٦/٦٦٧، ١٠ أغسطس 2026. Security Council

7- محمد الغباري وجوناثان سول ونايرا عبدالله وياسمين غنية، «مقتل أربعة من أفراد الطاقم ومنقذين اثنين في هجوم بالبحر الأحمر»، رويترز، ١١-١٢ أغسطس 2026. www.investing.com

8- إيناس العشري وستيف هولاند ونفيسة الطاهر، «إيران تقول إن الاتفاق بشأن مضيق هرمز بات قريبًا لكنه لا يكفي لإعادة فتح الممر»، رويترز، ٨ أغسطس 2026. fidelity.com

9- باريسا حافظي وجانا شوكير، «إيران وعُمان تواصلان العمل على تفاصيل اتفاق مضيق هرمز»، رويترز، ٢٦ أغسطس 2026. Internazionale

10- توفان غومروكجو، «تركيا تعرض خطط تنفيذ الاتفاق الدفاعي مع السعودية وباكستان»، رويترز، ١٣ أغسطس 2026. reuters.com

11- تيمور أزهري، «السعودية تراهن على تحالفات دفاعية لمنع الانزلاق إلى الحرب»، رويترز، ١٢ أغسطس 2026. investing.com

12- محمد داود إسماعيل، «هل تظهر موجة جديدة من القرصنة الصومالية في خليج عدن؟»، مشروع بيانات مواقع وأحداث النزاعات المسلحة ACLED، ٢٠٢٦. acleddata.com

13- مشروع ACLED، «مكاسب الحوثيين حول باب المندب ترفع المخاطر على الملاحة في البحر الأحمر وأسواق النفط العالمية»، ٢٠٢٦. acleddata.com

14- القوة البحرية للاتحاد الأوروبي – عملية أتالانتا، «تحديث بشأن حوادث القرصنة قبالة الساحل الشمالي للصومال»، ١٦ أكتوبر ٢٠٢٦. يتضمن التحديث تفاصيل حوادث وقعت في أغسطس 2026. eunavfor.eu

15- الإدارة البحرية الأميركية MARAD، «القرصنة والسطو المسلح والخطف مقابل الفدية في خليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندي»، التحذير البحري رقم 2026-010. www.maritime.dot.gov

16- وكالة الأنباء السعودية، «البيان المشترك لقمة مكة للدفاع المشترك بين السعودية وتركيا وباكستان»، ٩ أغسطس ٢٠٢٦. وينص الاتفاق على اعتبار الهجوم المسلح على إحدى الدول الثلاث هجومًا عليها جميعًا. my.gov.sa

17- وزارة الخارجية المصرية، «مصر تدين استهداف السفينة تهامة وتهديد الملاحة في البحر الأحمر»، ١٣ أغسطس 2026. sis.gov.eg

# إيقاعات العبور.. كيف تشكّلت الموسيقى الأفرو - يمنية بين ضفتي البحر؟




**التفاعل الموسيقي بين اليمن وشرق أفريقيا عبر البحر الأحمر والمحيط الهندي. دراسة تحليلية في حركة الآلات والإيقاعات والرقصات وإعادة تشكيلها محلي**

تكشف الدراسة أن الموسيقى الأفرو-يمنية لم تكن فناً وافداً استقر في بيئة ساكنة، بل ثمرة» عبور متبادل بين اليمن وشرق أفريقيا. فقد أعادت الموانئ والجماعات الساحلية تشكيل الآلات والإيقاعات والطقوس محلياً، وحولتها إلى ذاكرة حية تختزن تاريخ الهجرة والعمل .«البحري والاسترقاق، وتقاوم اليوم مخاطر الحرب والنسيان المؤسسي وفقدان حملة التراث

**الملخص**

تبحث هذه الدراسة في المسارات التاريخية والاجتماعية التي تشكلت من خلالها أنماط موسيقية وراقصة ذات صلات أفريقية داخل اليمن، ولا سيما في عدن ولحج وحضرموت وتهامة. وتنطلق من نقد التصور الخطي الذي يفترض انتقال فن مكتمل من «أصل أفريقي» إلى بيئة عربية متلقية، وتقترح بدلاً منه قراءة البحر الأحمر وغرب المحيط الهندي بوصفهما فضاءً بحرياً مترابطاً تحركت داخله جماعات بشرية وآلات وإيقاعات ونصوص وطقوس في اتجاهات متعددة. وقد شارك في هذه الحركة البحارة والتجار والحجاج والمهاجرون والعمال والجنود والمسترقون، ثم أعادت المجتمعات الساحلية صوغ العناصر الوافدة بما يلائم لغاتها ومناسباتها وبناها الاجتماعية وأذواقها المحلية

تعتمد الدراسة منهجاً تاريخياً مقارناً وتحليلاً نوعياً للمصادر المكتوبة والتسجيلات والتوصيفات الإثنوغرافية المتاحة. وتعيد قراءة المادة التي جمعها الباحث في دراسته السابقة عن الطنبرة والليوا والبامبيلا والدربوكة والزار، في ضوء أدبيات أحدث عن حركة الموسيقى في المحيط الهندي، والشتات الحضرمي، وتاريخ الاسترقاق والهجرة، وسياسات صون التراث غير المادي. ولا تدعي الدراسة إثبات أصل وحيد لكل رقصة أو آلة، بل تميز بين القرائن العضوية المتعلقة ببناء الآلة، والقرائن الإيقاعية والمقامية، والشواهد اللغوية، والروايات الشفهية، والسياقات الاجتماعية للأداء

تخلص الدراسة إلى أن الموسيقى الأفرو يمنية ليست هامشاً غريباً على الثقافة اليمنية، ولا أثراً ثابتاً بقي من جماعات وافدة، وإنما طبقة أصيلة من تاريخ المدن والموانئ اليمنية. فالطنبرة والسمسمية والليوا والزار والدربوكة تكشف عن تاريخ من العبور القسري والطوعي، وعن قدرة الجماعات المحلية، بمن فيها الجماعات ذات الأصول الأفريقية، على تحويل الذاكرة المؤلمة والعمل البحري والطقس العلاجي والاحتفال الجماعي إلى أشكال فنية مستقرة. كما ترى أن الحرب وتراجع المؤسسات الثقافية ووفاة حملة التراث تهدد هذه الذاكرة، وأن إنقاذها يتطلب أرشيفاً صوتياً وطنياً، وتوثيقاً تشاركياً يحفظ حقوق الممارسين، وبرامج صون تتجاوز تقديم الفنون في عروض فولكلورية منزوعة من سياقها

**الكلمات المفتاحية:** اليمن، شرق أفريقيا، عدن، حضرموت، تهامة، الطنبرة، الليوا، الزار، السمسمية، المحيط الهندي، التراث غير المادي

**Abstract**

This study examines the historical and social processes through which African-connected musical and dance forms took shape in Yemen, particularly in Aden, Lahj, Hadramawt and Tihama. It challenges linear diffusion models that imagine a complete artistic form moving from an African "origin" to a passive Arabian recipient. Instead, it approaches the Red Sea and the western Indian Ocean as an interconnected maritime field in which people, instruments, rhythms, lyrics and ritual practices circulated in multiple directions. Sailors, merchants, pilgrims, migrants, workers, soldiers and enslaved people participated in these movements, while coastal communities reworked incoming elements according to local languages, social settings and aesthetic preferences.

The study combines historical comparison with qualitative analysis of written sources, archival recordings and available ethnographic descriptions. It revisits earlier material on the tanbura, liwa, bambila, darbuka and zar in light of recent scholarship on Indian Ocean musical circulation, Hadrami diaspora, slavery, migration and intangible-heritage policy. Rather than claiming a single origin for every form, it distinguishes evidence derived from organology, rhythm and tonal structure, language, oral narratives and performance contexts.

The study argues that Afro-Yemeni music is neither a foreign margin nor a fossilized remnant of migrant groups. It is a constitutive layer of the history of Yemen's coastal towns and ports. Tanbura, simsimiyya, liwa, zar and darbuka embody histories of forced and voluntary mobility and demonstrate the agency of local and African-descended communities in transforming work, healing, celebration and difficult memories into durable artistic forms. War, institutional collapse and the loss of tradition bearers now place this heritage at risk. Safeguarding it requires a national sound archive, participatory documentation, protection of performers' rights and policies that preserve social context rather than reducing living practices to decontextualized folklore.

**Keywords:** Yemen, East Africa, Aden, Hadramawt, Tihama, tanbura, liwa, zar, simsimiyya, Indian Ocean, intangible heritage.

**الخلاصة التنفيذية**

تتعامل هذه الدراسة مع الموسيقى بوصفها وثيقة اجتماعية تكشف ما قد تخفيه السجلات السياسية. فالموانئ لا تنقل السلع وحدها؛ إنها تنقل طرائق النطق والحركة والإيقاع وأشكال الاجتماع. ومن هذه الزاوية يصبح التشابه بين فنون يمنية وأفريقية مدخلاً لفهم تاريخ البحر الأحمر والمحيط الهندي، لا مسابقة لإثبات أن رقصة بعينها «أفريقية خالصة» أو «يمنية خالصة»

تبيّن المادة التاريخية أن عدن والمخا وزبيد والشحر والمكلا وبلحاف ولحج لم تكن نقاطاً مغلقة على بيئاتها الداخلية. فقد ارتبطت بمصوع وسواكن وبربرة وزنجبار ولامو وممباسا ومقديشو، كما اتصلت بموانئ عُمان والهند. وفي هذه الشبكة تحرك الحضارم واليمنيون نحو شرق أفريقيا، وعاد مهاجرون ومولّدون وبحارة بلغات وخبرات جديدة، في حين وصل أفارقة إلى اليمن عبر التجارة والعمل والجندية والهجرة والاسترقاق. لذلك لا يمكن رد التفاعل الموسيقي إلى قناة واحدة أو حقبة واحدة

وتكشف المقارنة بين الطنبرة والسمسمية والليوا والزار والدربوكة عن أربعة أنماط من الأدلة. الأول عضوي يتعلق بهيئة الآلات ومواد صنعها وتسميات أجزائها. والثاني موسيقي يتعلق بالإيقاع والتكرار وتوزيع الأدوار بين المغني والكورال والطبول. والثالث لغوي يظهر في المفردات السواحيلية أو الألفاظ التي تعرضت للتعريب. والرابع اجتماعي يتمثل في وظائف الفن داخل حفلات الزواج والعمل البحري والعلاج الشعبي وتماسك الجماعة. ولا تتساوى هذه الأدلة في قوتها؛ فالتشابه الشكلي لا يثبت وحده علاقة تاريخية، والرواية الشفهية تحتاج إلى مقارنتها بالمصادر والتسجيلات

كما تظهر الدراسة أن الأدبيات القديمة، على أهميتها، حملت أحياناً لغة تصنيفية ربطت الموسيقى والرقص بصفات عرقية «فطرية». وتعيد الدراسة وضع تلك الأقوال في سياقها التاريخي، وتتعامل مع الجماعات ذات الأصول الأفريقية بوصفها فاعلاً ثقافياً شارك في إنتاج المجتمع، لا مجرد قناة نقل مجهولة. وهذا التحول ضروري لفهم كيف أصبحت الفنون الوافدة يمنية من دون أن تفقد آثار رحلتها البحرية

وعلى مستوى السياسات العامة، تقترح الدراسة الانتقال من جمع أسماء الرقصات إلى إنشاء بنية صون متكاملة: تسجيلات عالية الجودة، وفهارس وصفية، ومقابلات مع الممارسين، وخرائط للمجتمعات الحاملة للتراث، وضوابط أخلاقية للنشر، وآلية لإعادة نسخ التسجيلات التاريخية إلى المجتمعات التي سجلت منها. ويجب أن يكون الممارسون شركاء في التفسير والاستفادة، لا مادة خاماً للباحث أو للمؤسسة الثقافية

**مقدمة**

ظل البحر، في جانب كبير من الكتابة التاريخية عن اليمن، خلفية لحركة التجارة أو الصراع السياسي. غير أن النظر إليه من زاوية الموسيقى يكشف وجهاً آخر. فالسفن حملت أناساً ينشدون أثناء العمل، والموانئ استقبلت بحارة وجنوداً وتجاراً وعمالاً ومهاجرين، والأحياء القريبة من البحر تحولت إلى مناطق تماس بين لغات وطقوس وطرائق مختلفة في الغناء والرقص. وعندما استقرت هذه العناصر داخل المجتمع لم تبق كما جاءت؛ تغيرت تسمياتها ووظائفها وإيقاعاتها وأدواتها، واختلطت بالشعر المحلي وبالمناسبات الدينية والاجتماعية

إن وصف بعض الرقصات اليمنية بأنها «أفريقية» يفتح سؤالاً لكنه لا يقدم جواباً. فما المقصود بأفريقيا في هذا السياق؟ هل المقصود النوبة والسودان، أم القرن الأفريقي، أم الساحل السواحيلي الممتد من الصومال إلى موزمبيق، أم مناطق الداخل التي خرج منها أشخاص عبر شبكات الاسترقاق؟ وهل يدل وجود آلة شبيهة بالطنبرة في أكثر من بلد على انتقال مباشر، أم على تاريخ أقدم من الانتشار الإقليمي؟ وهل تكفي كلمة سواحيلية داخل أغنية لإثبات أصل الرقصة؟ هذه الأسئلة هي ما يجعل الموضوع مجالاً للبحث المقارن، لا للأحكام السريعة

كانت الدراسة السابقة للباحث من أوائل المحاولات العربية التي جمعت شواهد واسعة عن الرقصات الأفرو يمنية، مستفيدة من مراجع محلية وأجنبية وروايات الممارسين. وقد احتفظت بقيمة كبيرة لأنها سجلت أسماء فنانين وفرق ومصطلحات وطرائق أداء ربما تعرض بعضها للاندثار. لكن تطور دراسات المحيط الهندي خلال العقدين الأخيرين يتيح إعادة قراءة المادة ضمن إطار أوسع يركز على الحركة والشبكات والوكالة الثقافية، ويتجنب افتراض النقاء أو الأصل الواحد

تأتي هذه الدراسة المطورة في وقت اكتسب فيه التراث الموسيقي اليمني اعترافاً دولياً أوسع. فقد أدرجت اليونسكو الغناء الصنعاني في قائمتها للتراث غير المادي، ثم أدرجت تجمع الدان الحضرمي عام 2025. ويعني ذلك أن الموسيقى لم تعد موضوعاً جمالياً فحسب، بل أصبحت ملفاً يتعلق بالذاكرة والهوية والتنمية الثقافية وحقوق المجتمعات الحاملة للتراث. وفي المقابل، أدت الحرب إلى تشتت الفنانين وضعف مؤسسات الثقافة وصعوبة العمل الميداني وتهديد الأرشيفات الخاصة والعامة

لذلك تجمع الدراسة بين غرضين. الأول معرفي، ويتمثل في تفسير كيفية تشكل الفنون الأفرو يمنية داخل شبكة البحر الأحمر والمحيط الهندي. والثاني عملي، ويتمثل في اقتراح سياسات لحفظ هذا التراث وتوثيقه بطريقة تحترم أصوات الممارسين وتعترف بالتاريخ المعقد الذي أنتجه

## الإطار المنهجي

### مشكلة الدراسة

تكمن المشكلة في أن جانباً كبيراً من الكتابة عن الصلات الموسيقية بين اليمن وأفريقيا وقع بين اتجاهين. الأول يكتفي بجمع أوجه التشابه وإعلان الأصل الأفريقي من دون بناء سلسلة تاريخية للأدلة. والثاني يذيب العناصر الأفريقية في هوية وطنية عامة من دون الاعتراف بالجماعات التي حملتها وبالسياقات القسرية، وفي مقدمتها الاسترقاق والتراتبية الاجتماعية. وفي الحالتين تضيع عملية التحول نفسها: كيف اكتسب العنصر الوافد معنى جديداً، ومن غيّره، وأين، ولماذا استمر بعضه واختفى بعضه الآخر؟

### السؤال الرئيسي

كيف تشكلت الأنماط الموسيقية والراقصة ذات الصلات الأفريقية في اليمن، وما الذي تكشفه تحولات الطنبرة والليوا والزار والبامبيلا والدربوكة عن حركة البشر والثقافة بين ضفتي البحر الأحمر وغرب المحيط الهندي؟

### الأسئلة الفرعية

1. ما المسارات التاريخية التي أتاحت انتقال الآلات والإيقاعات والطقوس بين شرق أفريقيا واليمن؟

2. ما وزن التجارة والهجرة والعمل البحري والجندية والاسترقاق في هذه الحركة؟

3. كيف أعادت مدن اليمن الساحلية صياغة العناصر الوافدة موسيقياً ولغوياً واجتماعياً؟

4. ما حدود استخدام التشابه في الآلة أو الإيقاع أو الاسم دليلاً على الأصل؟

5. كيف أثرت التراتبية الاجتماعية واللغة الاستعمارية في توثيق فنون الجماعات ذات الأصول الأفريقية؟

6. ما الذي تحتاج إليه سياسات صون هذا التراث في ظل الحرب والتحول الرقمي؟

### فرضية الدراسة

تفترض الدراسة أن الفنون الأفرو يمنية نتاج «توطين ثقافي» طويل داخل فضاء بحري متعدد الاتجاهات. فقد انتقلت عناصر موسيقية عبر أشخاص وجماعات مختلفة، ثم أعيد تركيبها وفق شروط المكان اليمني. وبذلك لا تعود اليمنية والأفريقية هويتين متقابلتين، بل مستويين متداخلين في تاريخ فني واحد. كما تفترض أن بقاء هذه الفنون ارتبط بوظائفها الاجتماعية، مثل العلاج والعرس والعمل والتضامن، أكثر مما ارتبط بالحفاظ على شكل موسيقي ثابت

**المنهج والمصادر**

تستخدم الدراسة المنهج التاريخي المقارن، وتحلل المادة في خمسة مستويات: حركة البشر، وبناء الآلات، والبنية الإيقاعية والمقامية، واللغة، وسياق الأداء. وتعتمد على الدراسة الأصلية للباحث وما جمعته من 73 مرجعاً وشهادة، وعلى دراسات حديثة عن موسيقى الجزيرة العربية والمحيط الهندي، وأرشيفات اليونسكو وسميثسونيان، والتسجيلات التاريخية التي أعاد باحثون فهرستها، وأدبيات الشتات الحضرمي وتاريخ الاسترقاق في غرب المحيط الهندي

الدراسة مكتبية تحليلية وليست مسحاً ميدانياً جديداً. ولذلك تتجنب تحويل الروايات الشفهية إلى حقائق نهائية، وتستخدم عبارات مثل «تشير الرواية» و«يرجح» حين لا تتوافر وثيقة مستقلة. كما لا تدعي أن المقارنات الموسيقية الوصفية تغني عن التحليل الصوتي الرقمي أو العمل الميداني مع الفرق الحية

**الحدود**

يركز النطاق المكاني على عدن ولحج وحضرموت وتهامة، مع مقارنات بشرق أفريقيا والسودان وعُمان والخليج. ويمتد النطاق التاريخي من الشواهد الوسيطة التي تسجل حركة البشر والفنون إلى القرن الحادي والعشرين، مع تركيز خاص على القرنين التاسع عشر والعشرين بسبب تحسن المادة المكتوبة والصوتية. أما موضوعياً، فتتناول الدراسة الفنون التي تحمل قرائن واضحة على اتصال بحري أفريقي، ولا تحاول كتابة تاريخ شامل للموسيقى اليمنية

**الإطار المفاهيمي**

**البحر بوصفه مجالاً ثقافياً**

تجاوزت الدراسات الحديثة صورة المحيط بوصفه فراغاً يفصل اليابسة. فالمحيط الهندي، وفق هذا المنظور، شبكة من الموانئ والمسارات الموسمية واللغات والروابط العائلية والدينية. وكانت الرياح الموسمية تنظم حركة السفن، وتجعل الإقامة المؤقتة في الموانئ جزءاً من الرحلة. وخلال فترات الانتظار والعمل تنشأ علاقات وتتعلم كلمات وتنتقل ألحان وطقوس. لذلك يمكن النظر إلى عدن والشحر والمكلا والمخا وزبيد باعتبارها عقداً داخل فضاء أفرو آسيوي، لا أطرافاً بعيدة عن مركز بري (Byl and Sykes 2023؛ Jayasuriya Silva de 2008)

يوفر مفهوم «الدوران الموسيقي» بديلاً عن نموذج الانتشار البسيط. فاللحن أو الآلة لا ينتقلان بوصفهما شيئاً مغلقاً؛ ينتقلان مع ذاكرة الشخص ومهارته ووضعه الاجتماعي، ثم يدخلان في تفاوض مع أدوات جديدة وشعر مختلف وجمهور له توقعاته. وقد يعود العنصر إلى الجهة الأولى بعد أن تغير، أو ينتقل إلى ميناء ثالث. وهذا ما توضحه موسيقى المحيط الهندي التي جمعت بين العربية والسواحيلية والفارسية

والهنديـة والأفريقيـة ضمـن درجـات متفاوتـة مـن المـزج

**التهجين والتوطين**

لا يعنـي التهـجين جمـع عنصريـن صافيين كانـا منفصـلين تمامـاً. فالثقافـات السـاحلية نفسـها تكونـت تاريخيـاً مـن تفـاعلات سـابقة. والأدق الحديـث عـن «تـوطين» العـنصر، أي إدخالـه في نظـام محلي للمعنـى. عندمـا تصبح الطنبرة جـزءاً مـن عـرس لحجـي أو طقـس زار تهامـي، فإنهـا لا تبقـى مجـرد أثـر قـادم مـن مـكان آخـر؛ إنهـا تدخـل اقتصـاد المناسـبة وتقسـيم الأدوار بين الجنـسين ومفـردات اللهجـة وموازيـن المـكان الموسـيقية

يسـاعد هـذا المفهـوم على تفـسير الفـروق بين أداء الرقصـة الواحـدة في محافظـات متجـاورة. فالمرونـة ليسـت تشـويهاً للنمـوذج الأصلي، بـل علامـة على حيـاة الفـن. وقـد تكـون التسـمية ثابتـة بيـنما تتـغير الآلـة، أو تبقـى الحركـة بيـنما تسـتبدل الـكلمات، أو يتحـول الطقـس العلاجـي إلى عـرض احتفـالي. ومـن ثـم يجـب دراسـة التحـول ذاتـه بـدلاً مـن البحـث عـن نسـخة «نقيـة» لا تتـغير

**الشتات والوكالة الثقافية**

ارتبطـت الحركـة بين أفريقيـا والجزيـرة العربيـة بالهجـرة الطوعيـة وبالعنـف معـاً. فقـد ذهـب تجـار وعـلماء وحجـاج وعمال حضـارم إلى القـرن الأفريقـي والسـاحل السـواحيلي، ووصـل بحـارة وعمال وجنـود أفارقـة إلى الموانـئ اليمنيـة. وفي الوقـت نفسـه نقلـت شـبكات الاسترقـاق أشـخاصاً قسراً عبر البحـر الأحمـر والمحيـط الهنـدي. لكـن وصـف النـاس بأنهـم «منقولـون» لا ينبغـي أن يلغـي قدرتهـم على الفعـل. فقـد حملـوا معرفـة ولغـة وموسـيقى، وأعـادوا بنـاء جماعاتهـم واسـتخدموا الأداء للحفـاظ على التضامـن والتفـاوض على مـكان داخـل المجتمـع (Ho 2006؛ Hopper 2015؛ Perry 2021)

تتضـح الوكالـة بصـورة خاصـة في الطقـوس العلاجيـة وفنـون الأعـراس. فالفـرق لم تكـن خزائـن سـلبية لتراث قديـم؛ كانـت تتخـذ قـرارات بشـأن النـص والآلـة والإيقـاع، وتسـتجيب للطلـب الاجتماعـي، وتدخـل في علاقـات رعايـة ومنافسـة. ومـن خلال هـذه الممارسـة أصبح الفـن مـورداً اقتصادياً ووسـيلة اعتراف، حتـى حين تعـرض ممارسـوه للوصـم

**اللغة النقدية للمصادر**

اسـتخدمت المصـادر العربيـة والأوروبيـة القديمـة ألفاظـاً مثـل «الزنـج» و«العبيـد» و«الأخـدام»، وربـط بعضهـا الرقـص والغنـاء باسـتعداد عرقـي فطـري. وتفيـد هـذه النصـوص في الكشـف عـن نظـرة عصرهـا، لكنهـا لا تصلـح دلـيلاً علميـاً على صفـات جماعـة بشريـة. لذلـك تـورد الدراسـة المصطلـح التاريخـي عنـد الضرورة بين علامتـي تنصيـص، وتسـتخدم في التحليـل تعـبيرات مثـل «الجماعـات ذات الأصـول الأفريقيـة» أو الاسـم الـذي تختـاره الجماعـة لنفسـها

كما تفـرق الدراسـة بين الاستشـهاد بالنـص القديـم وتبنـي منطقـه. فالقـول إن جماعـة مـا «أطبـع على الرقـص» يعكـس تصنيفـاً اجتماعيـاً وعرقيـاً، وقـد يكـون جـزءاً مـن آليـة تضـع

الموسيقيين في مرتبة أدنى ثم تعتمد عليهم في الترفيه والطقس. وتحليل هذا التناقض أكثر فائدة من إعادة إنتاج الحكم بوصفه حقيقة

## الجغرافيا التاريخية للتبادل

### الموانئ اليمنية داخل شبكة البحر الأحمر والمحيط الهندي

تمنح الخريطة السياسية المعاصرة انطباعاً بأن اليمن وشرق أفريقيا مجالان منفصلان، لكن تاريخ الملاحة يقدم صورة مختلفة. فالمسافة بين بعض الموانئ اليمنية والأفريقية أقصر من المسافة التي تفصلها عن مراكز داخلية في البلد نفسه، والرياح الموسمية جعلت الحركة بين الشحر ولامو وزنجبار، أو بين المخا ومصوع وسواكن، جزءاً من حسابات البحارة المتكررة. وكانت السفن تحمل البن والحبوب والمنسوجات والعاج والماشية، وتحمل معها أيضاً عمالاً ومترجمين ومغنين وذكريات

أدت عدن دوراً خاصاً بسبب موقعها وطبيعتها الحضرية. فقد توسعت في ظل الإدارة البريطانية، واستقبلت جنوداً وعمالاً وبحارة من اليمن والهند والصومال والسودان ومناطق أخرى. وفي الأحياء التي سكنتها هذه الجماعات، لم تكن الموسيقى مجرد ترفيه؛ كانت وسيلة لتنظيم المناسبات واستحضار الوطن وإقامة شبكات المعونة. وساعد وجود أسواق ومسارح ومقاهٍ وشركات تسجيل لاحقاً على انتقال بعض الفنون من المجال الأهلي إلى الجمهور الأوسع

أما الشحر والمكلا فارتبطتا بالساحل السواحيلي وبالهجرة الحضرمية. وتحتفظ الروايات المحلية بأسماء مواسم السفن وبأهازيج تتجه إلى بربرة وحافون، كما تسجل المصادر وجود راقصات وفنانين قدموا من شرق أفريقيا والهند. ولا ينبغي قراءة هذه الحركة باعتبارها استقبالاً يمنياً فقط، إذ حمل الحضارم إلى أفريقيا الشعر الديني والإنشاد والآلات وروابط الطريقة العلوية، ثم عاد المهاجرون وذريتهم إلى حضرموت بعادات ولهجات وأذواق جديدة (الحداد 2006؛ Ho 2006؛ Walker 2019)

وفي تهامة، جعل القرب من القرن الأفريقي والسودان وامتداد السهل الساحلي أنماط الاتصال أكثر تنوعاً. ارتبطت زبيد والمخا والحديدة بحركة الحج والتجارة والعمل، وظهرت فيها الطنبرة والزار والسمسمية ضمن سياقات تختلف من مدينة إلى أخرى. ويكشف هذا الاختلاف أن «الساحل» ليس وحدة ثقافية متجانسة، بل سلسلة بيئات محلية تتصل بالبحر بدرجات مختلفة

### الهجرة الحضرمية والتأثير العكسي

تشدد الكتابة الشعبية أحياناً على ما وصل إلى اليمن من أفريقيا، لكنها تقلل من أثر الحركة اليمنية في الاتجاه المقابل. وتظهر دراسات الشتات الحضرمي أن الهجرة إلى القرن الأفريقي والساحل

السواحيلي قديمة ومتعددة المراحل، وأن المهاجرين أقاموا روابط تجارية ودينية وعائلية ممتدة. وفي هذه البيئات تحركت القصائد والأذكار وأشكال الإنشاد والعود القنبوس، كما تأثرت الثقافة السواحيلية بشبكات العلماء والمتصوفة القادمين من حضرموت (Ho 2006؛ Walker 2019)

لا ينفي ذلك التأثير الأفريقي في اليمن، بل يغير صيغة السؤال. فبدلاً من خط مستقيم يبدأ من أفريقيا وينتهي في الجزيرة، تظهر دائرة من التبادل. وقد يتعلم موسيقي يمني لحناً في زنجبار، ثم يعيده إلى المكلا حيث يصاغ بكلمات حضرمية، قبل أن يسافر تسجيله إلى مدينة خليجية. وقد يحمل مولّد حضرمي نشأ في أفريقيا لغة سواحيلية وحساً إيقاعياً مختلفاً، لكنه ينتمي في الوقت نفسه إلى أسرة حضرمية وشبكة دينية عربية. هذه الهويات المركبة هي القاعدة في الموانئ، لا الاستثناء

**الاسترقاق والعمل والجندية**

لا يمكن فهم الحضور الأفريقي في الجزيرة العربية من دون تاريخ الاسترقاق، لكن اختزال كل شخص أفريقي في صفة الرقيق خطأ تاريخي وأخلاقي. فقد تنوع القادمون بين أحرار ومسترقين وجنود وبحارة وعمال وحجاج وتجار. وتشير الدراسات الحديثة إلى أن تجارة الرقيق في غرب المحيط الهندي عملت على مدى قرون في صورة شحنات صغيرة ضمن تجارة مختلطة، ثم توسعت في مراحل معينة، ولا سيما في القرن التاسع عشر. وكان اليمن وعدن والبحر الأحمر جزءاً من هذه الشبكة (Hopper 2015؛ Perry 2021)

ساهم الاسترقاق في نقل أشخاص انتزعت منهم حرية الحركة، لكنه لم يسلبهم كل قدرة على إنتاج الثقافة. فقد أصبحت الموسيقى أحياناً وسيلة لحفظ الذاكرة وبناء الثقة وتخفيف العزلة. كما أدت الجندية دوراً في انتقال الإيقاعات، إذ تحركت وحدات عسكرية وعمال موانئ بين السودان وعدن ومناطق الجزيرة. وترد في المصادر إشارات إلى دور الجنود السودانيين والنوبيين في انتشار بعض أشكال الطنبرة في عدن ولحج، وهي إشارات تحتاج إلى تدقيق أرشيفي لكنها تتفق مع حركة القوات في الحقبة الاستعمارية

أما العمل البحري فقدم بيئة عملية للأداء. فالأغنية تنظم الجهد الجماعي وتحدد توقيت السحب والدفع، وتخفف رتابة الرحلة، وتساعد البحارة على خلق جماعة مؤقتة فوق السفينة. وحين ينزل البحار إلى الميناء يحمل معه نمط النداء والجواب وإيقاعات العمل. ولذلك يصعب الفصل بين «أغنية البحر» و«رقصة الميناء»؛ فكلاهما ينشأ من حركة الجسد والعمل والتجمع

**آليات انتقال الفن وإعادة تشكيله**

**الآلة بوصفها أثراً متحركاً**

تعد الآلات الموسيقية من أكثر الأدلة إغراء للباحث، لأن شكلها قابل للمقارنة.

لكـن التشـابه لا يعنـي بـالضرورة انتقـالاً حديثـاً أو مبـاشراً. فالقيثـارات والكنـارات عرفـت في مناطـق واسـعة منـذ عصـور قديمـة، وقـد تتطـور آلات متشـابهة بسـبب تقـارب الوظيفـة والمـواد المتاحـة. لذلـك ينبغـي الجمـع بين شـكل الآلـة وتسـميتها وطريقـة دوزنتهـا وسـياق اسـتخدامها وتاريـخ وجودهـا في المـكان

تقـدم الطـنبرة مثـالاً واضحـاً. فهـي قيثـارة إطـار كـبيرة ترتبـط في مناطـق مـن السـودان ومصر والقـرن الأفريقـي والخليـج بطقـوس علاجيـة أو احتفاليـة، بيـنما تسـتخدم السمسـمية الأصغـر في الغنـاء البحـري والشـعبي. وفي اليمـن تختلـف مـواد الصنـدوق الصـوتي وأسماء الأوتـار وطريقـة الضرب مـن منطقـة إلى أخـرى. هـذا التنـوع لا يلغـي العائلـة المشتركـة للآلـة، لكنـه يحـذر مـن افتراض نمـوذج واحـد انتقـل مـن نقطـة محـددة في تاريـخ معلـوم (الشـعيبي 1995؛ Boulos ,Danielson ,Rasmussen and 2021)

كما أن الصناعـة المحليـة جـزء مـن التـوطين. فقـد يصنـع الصنـدوق مـن قـدح خشـبي أو صفيـح أو جلـد، وتسـتبدل المـواد بحسـب السـوق والمنـاخ والمهـارة. وحين يـغير الصانـع مـادة الغشـاء أو طـول الـذراعين تتـغير الاسـتجابة الصوتيـة، وقـد يعيـد العـازف ترتيـب الأوتـار بمـا يناسـب المقـام أو صـوت المغنـي. وهكـذا تصبـح دراسـة الصانـع والمادة مهمـة بقـدر دراسـة الاسـم

**الإيقاع ونظام النداء والجواب**

تتكـرر في عـدد مـن الفنـون المدروسـة بنيـة تقـوم على مغـن منفـرد وكـورال يجيبـه، مـع طبقـة إيقاعيـة ثابتـة وأخـرى مزخرفـة. وهـذه البنيـة واسـعة الانتشـار ولا تكفـي وحدهـا لإثبـات أصـل أفريقـي، لكنهـا تكتسـب دلالـة حين تجتمـع مـع آلـة مرتبطـة بمسـار بحـري وكلمات غير عربيـة وحركـة رقـص مماثلـة. ويجـب التمييـز بين الإيقـاع بوصفـه ميزانـاً عدديـاً وبين الإحسـاس الإيقاعـي الـذي ينتـج مـن مواضـع النـبر والتداخـل بين الطبـول والتصفيـق وحركـة الجسـد

في الليـوا، مـثلاً، يصنـع المزمـار ذو الريشـة المزدوجـة خطـاً لحنيـاً دائريـاً، بيـنما تبنـي الطبـول طبقـات متداخلـة تدفـع الراقـصين إلى الحركـة. وقـد تتشـابه البنيـة العامـة في عُمان والخليـج وحضرمـوت وشرق أفريقيـا، لكـن سرعـة الأداء وترتيـب الدخـول وحجـم الفرقـة ووظيفـة المناسـبة تختلـف. لذلـك تكـون المقارنـة الدقيقـة في تسـجيلات متزامنـة أكثر فائـدة مـن الاكتفـاء بوصـف الرقصـة بأنهـا «سـواحيلية»

**اللغة والذاكرة**

تحفـظ الـكلمات أثـراً للحركـة، لكنهـا تتعـرض للتحويـر بسرعـة. فقـد يسـمع المـؤدي عبـارة سـواحيلية ولا يعـرف معناهـا، فيعيـد إنتاجهـا وفـق أصـوات لغتـه، ثـم تمنحهـا الجماعـة تفـسيراً محليـاً جديـداً. وبعـد أجيـال يصبـح مـن الصعـب التمييـز بين الكلمـة الأصليـة والصيغـة الناتجـة عـن السـماع. وتزداد

المشكلة حين يدون الباحث النص اعتماداً على الأذن من دون متحدث بالسواحيلية أو الصومالية أو لغة أفريقية أخرى

مع ذلك، يمكن للغة أن تقدم قرائن قوية إذا جمعت بمنهج مقارن. فوجود مجموعة متماسكة من المفردات، وتوافق معناها مع وظيفة الرقصة، وظهورها في مواقع متعددة على مسار بحري، كلها عوامل تزيد الاحتمال. أما التشابه الصوتي المنفرد فلا يكفي، خصوصاً في بيئة عرفت العربية والسواحيلية والفارسية والهندية والبرتغالية واللغات المحلية

**الوظيفة الاجتماعية شرط للاستمرار**

لم تستمر الفنون لأنها جميلة فقط، بل لأنها أدت عملاً اجتماعياً. فالزار قدم إطاراً لتفسير المعاناة النفسية والجسدية في مجتمعات محدودة الخدمات الطبية، وخلق مساحة تقودها النساء في كثير من الحالات. والطنبرة والليوا صاحبتا الأعراس والأعياد، وأغاني البحر نظمت العمل وذاكرة البحارة، بينما وفرت الفرق دخلاً لممارسيها وحضوراً اجتماعياً لجماعات تعرضت للتهميش

وحين تتغير الوظيفة يتغير الفن. فقد يتحول طقس علاجي سري إلى فقرة في مهرجان، أو تنتقل رقصة من حي محدد إلى فرقة رسمية، أو تختصر الأغنية الطويلة لتناسب البث التلفزيوني. هذا التحول قد يحفظ بعض العناصر لكنه يفقد أخرى، مثل علاقة الفرقة بالجمهور أو تسلسل الطقس أو المعنى الروحي للآلة. ومن هنا تأتي ضرورة توثيق السياق، لا الصوت والحركة وحدهما

**دراسات الحالة**

**الطنبرة والسمسمية بين الطقس والبحر**

تحتل الطنبرة مركزاً في المادة الأفرو يمنية لأنها تجمع بين الآلة والرقص والعلاج والهوية. وتظهر في عدن ولحج وحضرموت وتهامة بأسماء واستخدامات متقاربة ومختلفة في آن. ويشير بعض الروايات إلى صلتها بالنوبة والسودان، ويطلق على أحد أشكالها اسم «النوبان»، بينما ترتبط في مناطق أخرى بجماعات البحارة أو بطقس الزار. وتدل هذه التعددية على أن دخولها لم يكن حدثاً واحداً بالضرورة، بل ربما جرى عبر موجات ومسارات مختلفة

في عدن، ساعد تنوع السكان وحركة الجنود والبحارة على ترسيخ فرق الطنبرة. وتسجل الكتابات المحلية أسماء نساء قدن حفلات الزار وأسماء عازفين حملوا لقب «السنجك»، وهو لقب يتصل في الاستعمال المحلي بعازف الطنبرة. وتكتسب هذه الإشارات أهميتها من نقلها مركز النظر من الآلة المجردة إلى التنظيم الاجتماعي للفرقة: من يملك الآلة، ومن يحفظ النصوص، ومن يقرر بدء الإيقاع، وكيف تنتقل المعرفة إلى الجيل التالي

وفي لحج، اندمجت الطنبرة في حفلات الأعراس وفي بلاط السلاطين وفق الروايات

المحلية، وعزف عليها فنانون أصبح بعضهم جزءاً من تاريخ الغناء اللحجي. ويدل هذا الاندماج على انتقال الفن من جماعات محددة إلى دوائر أوسع، قبل أن يتراجع حضور الآلة مع ظهور التخت الموسيقي الحديث والعود والكمان. لكن التراجع لا يعني الاختفاء الكامل؛ فقد بقيت أسماء الإيقاعات والقصائد والذكريات في السرد المحلي

أما في تهامة فتظهر ضرورة الفصل بين السمسمية الصغيرة والطنبرة الكبيرة. ارتبطت السمسمية بالغناء الساحلي والبحري، في حين خصصت الطنبرة في بعض المواقع للزار. ويقدم اختلاف الدوزان وأسماء الأوتار ومواد الصنع مادة مهمة للمقارنة. غير أن القياسات الواردة في المصادر القديمة تحتاج إلى إعادة توثيق ميداني بأدوات موحدة وصور تفصيلية، لأن اختلاف طريقة القياس قد ينتج فروقاً لا تعكس فرقاً حقيقياً في تصميم الآلة

ومن الناحية الموسيقية، تعمل الطنبرة غالباً على عدد محدود من النغمات يسمح بالتكرار وبناء حالة صوتية ممتدة، في حين تؤدي الطبول والمنجور والتصفيق دوراً في تنظيم الحركة. ولا ينبغي وصف السلم بالخماسي اعتماداً على عدد الأوتار فقط؛ فقد تضبط خمسة أوتار على درجات متتابعة ضمن مقام سباعي، أو على سلسلة توافقية، أو على سلم خماسي فعلي. ولا يحسم الأمر إلا تسجيل الدرجات وتحليلها في أداء حي

**الزار بين العلاج والوصم**

انتشر الزار في نطاق واسع من شرق أفريقيا والسودان ومصر واليمن والخليج، وتنوعت تسمياته وشخصياته الروحية وآلاته. وتربطه المصادر اليمنية بالطنبرة وبفرق نسائية أو مختلطة تقود جلسات ذات تسلسل محدد. تبدأ الجلسة بإيقاعات تمهيدية، ثم تتغير الأغاني حتى تصل إلى النمط المرتبط بالحالة أو «الروح» وفق الاعتقاد الشعبي، ويستجيب الشخص بالحركة أو الصراخ أو السقوط أو الهدوء (معمر 1988؛ Boulos, Danielson, and Rasmussen 2021)

لا تتعامل الدراسة مع تفسير الزار للمرض بوصفه تشخيصاً طبياً، لكنها تنظر إلى الطقس كمنظومة رعاية اجتماعية. فهو يمنح المعاناة اسماً، ويجمع حول الشخص شبكة من الحضور، ويوفر للمشاركين لغة مشتركة للتعبير عن الألم. كما يسمح للنساء، في بعض البيئات، بقيادة مساحة لا تتوافر لهن في المؤسسات الرسمية. وهذه الوظائف تفسر استمرار الطقس حتى حين يعارضه رجال دين أو أطباء أو سلطات محلية

تعرض الزار للوصم من جهتين: بوصفه ممارسة «خرافية»، وبوصفه فناً مرتبطاً بجماعات اجتماعية منخفضة المكانة. لكن تحويله إلى عرض فولكلوري منزوعة منه عناصر العلاج والاعتقاد لا يحل المشكلة، بل يخفي تاريخ الممارسين. المطلوب توثيق الظاهرة باحترام، والتمييز بين حماية الأشخاص من الممارسات الضارة وبين إلغاء

الذاكرة الموسيقية والاجتماعية التي يحملها الطقس

**الليوا بوصفها فناً عابراً للموانئ**

تعد الليوا من أوضح الفنون البحرية العابرة للحدود. تنتشر بصيغ متعددة في عُمان والإمارات والبحرين والكويت وجنوب إيران والساحل العربي، ولها نظائر على الساحل السواحيلي. وتتكون عادة من مزمار وطبول كبيرة وصغيرة وأدوات معدنية، مع رقص دائري أو صفوف تتفاعل مع قائد الفرقة. وتحمل بعض نصوصها كلمات سواحيلية أو صيغاً تعرضت للتعريب (Boulos ،Danielson and ،Rasmussen 2021؛ Murer 2020)

في حضرموت وعدن ولحج ترد إشارات إلى الليوا بوصفها فناً ارتبط بجماعات البحارة والسكان ذوي الأصول الأفريقية، ثم اتسع إلى مناسبات عامة. غير أن الاسم الواحد يغطي ممارسات ليست متطابقة. ففي مكان تتصدر آلة النفخ المشهد، وفي مكان آخر يبرز الطبل أو الغناء. وقد تكون الرقصة رجالية في سياق ومختلطة أو نسائية في سياق آخر. وهذه الفروق ثمرة التوطين المحلي

تقدم دراسات عُمان الحديثة درساً منهجياً مهماً؛ فهي تربط الليوا بتاريخ الإمبراطورية العُمانية وصلاتها بزنجبار، لكنها تحذر من مساواة كل ممارس بهوية أفريقية أو سليل للرقيق. فالفن ينتقل بين الجماعات، وقد يصبح رمزاً لمدينة أو دولة. وينطبق التحذير نفسه على اليمن: لا يجوز استنتاج أصل الفرد من الرقصة التي يؤديها، ولا حصر الفن في هوية بيولوجية

**البامبيلا والدربوكة ورقصات العمل والبحر**

تظهر البامبيلا في حضرموت كرقصة يربطها الرواة بالساحل الأفريقي، وتقوم على الغناء المتناوب والتصفيق وحركة صفين أو مجموعتين من الراقصين. وتوحي بنية النداء والجواب والحركة الدائرية بصلات أوسع، لكن تحديد مسارها يتطلب مقارنة التسجيلات الحضرمية بنظائر سواحيلية موثقة. ومن المرجح أن الاسم نفسه تعرض لتحوير، وهو ما يجعل التحليل اللغوي المشترك ضرورة

أما الدربوكة الحضرمية فتقدم دراما مرتبطة بالصيد والمرسى. يؤديها بحارة وصيادون، وتظهر فيها السمسمية والطبول والتصفيق والموال، ثم ينتقل الأداء إلى غناء مضبوط يدفع المشاركين إلى الرقص. وتكشف هذه البنية علاقة مباشرة بين إيقاع العمل وإيقاع الاحتفال. فالمجتمع يعيد تمثيل خبرة البحر على اليابسة، ويحول المخاطرة والعمل الجماعي إلى ذاكرة أدائية

وترد في النصوص كلمات سواحيلية أو شبه سواحيلية، كما تظهر حركات للخصر وصفوف أو أنصاف دوائر. لكن القيمة التحليلية الكبرى ليست في إثبات أن الحركة «أفريقية»، بل في فهم سبب بقائها في مجتمع بحري. إنها تمنح الصيادين لغة مشتركة، وتعيد ترتيب علاقتهم بالمهنة

والجمهور، وتحوّل تفاصيل العمل إلى مشهد يمكن مشاركته في العرس أو المناسبة

**الدان الحضرمي والتبادل في الاتجاهين**

قد يبدو الدان الحضرمي بعيداً عن الفنون الأفرو يمنية، لكنه مهم لفهم أن التأثير لم يكن أحادياً. فالدان يقوم على الارتجال الشعري واللحن المتكرر والحوار بين الشعراء والمغني والجمهور، وانتقل مع الحضارم إلى بيئات المهجر. كما عادت إلى الساحل الحضرمي مؤثرات من شرق أفريقيا والهند وجنوب شرق آسيا، ولا سيما في الآلات والإيقاعات والأذواق الحضرية

أدرجت اليونسكو تجمع الدان الحضرمي في القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي عام 2025، وأكد ملفه دوره في التماسك الاجتماعي وانتقال المعرفة بين الأجيال. ويمنح هذا الاعتراف فرصة لربط صون الدان بصون الأنماط الأقل شهرة، بدلاً من بناء هرم يفصل «الفن الرفيع» عن رقصات البحارة والجماعات المهمشة (UNESCO 2025)

كما أن المقارنة بين الدان الساحلي ودان الوادي قد تكشف أثر الانفتاح البحري في الإيقاع والآلات. لكن هذه الفرضية تحتاج إلى تحليل تسجيلات متقابلة، ولا يكفي الانطباع العام. ويقترح البحث أن يكون الدان نقطة دخول إلى مشروع أوسع عن الموسيقى الحضرمية في المهجر، يشمل زنجبار وكينيا وإندونيسيا والهند ودول الخليج

**عدن والتسجيل المبكر وصناعة الجمهور**

أحدثت تقنيات التسجيل تحولاً في حركة الموسيقى. فقبل الأسطوانة كان انتقال اللحن يعتمد على وجود المؤدي أو الذاكرة الشفهية، أما التسجيل فسمح للصوت بالسفر مستقلاً عن صاحبه. وتشير الدراسات الحديثة إلى أن أسطوانات الشمع التي سجلها هانس هلفرتس في اليمن عامي 1930 و1931 تمثل من أقدم المجموعات الميدانية الكبيرة، وتضم أغاني عمل ونساء وجنود وأنماطاً من حضرموت ومناطق أخرى (Lambert 2023)

لكن التسجيل ليس مرآة محايدة. فقد اختار الجامع من يسجل له، وحدد مدة الأداء بسبب قيود الأسطوانة، وكتب وصفاً متأثراً بنظرته الاستشراقية. ولهذا تدعو الأدبيات الحديثة إلى قراءة الأرشيف بوصفه نتاج علاقة قوة، وإلى إعادة ربط الصوت بأسماء المؤدين ومجتمعاتهم. وفي عدن، حيث بدأت التسجيلات التجارية بعد ذلك، أسهم السوق في تفضيل أنماط قابلة للتوزيع وفي تشكيل ذائقة تتجاوز الحي والمدينة

توفر التسجيلات القديمة إمكان المقارنة مع الأداء الراهن. يمكن قياس سرعة الإيقاع وتوزيع النبر والمدى اللحني وطريقة نطق الكلمات، ثم رصد ما تغير خلال قرن. لكن الاستفادة العلمية تتطلب رقمنة عالية الجودة وبيانات وصفية دقيقة، وإتاحة نسخ للمؤسسات اليمنية ولأسر المؤدين حين يمكن التعرف إليهم

## مصفوفة المقارنة

| درجة اليقين | التحول المحلي | القرائن على الاتصال الأفريقي | المجال اليمني الأبرز | الفن أو الممارسة |
|---|---|---|---|---|
| مرتفعة في الاتصال العام ومتوسطة في تحديد المسار والتاريخ | اختلاف الدوزان والمواد والوظيفة وأسماء الأوتار | عائلة الآلة، صلة بالنوبة والسودان، الزار، بعض التسميات | عدن ولحج وتهامة وحضرموت | الطنبرة والنوبان |
| مرتفعة في المجال البحري ومنخفضة في إثبات نقطة أصل واحدة | توظيفها في أغان محلية ومقامات ولهجات يمنية | انتشارها حول البحر الأحمر وصلتها بالبحارة | تهامة ولحج وعدن وحضرموت | السمسمية الساحلية |
| مرتفعة في الشبكة الإقليمية ومتوسطة في التفاصيل المحلية | أسماء محلية وتسلسل جلسات وشخصيات روحية مختلفة | نطاق واسع من السودان والقرن الأفريقي إلى الخليج، والطنبرة والطقس العلاجي | عدن وتهامة ومدن ساحلية | الزار |
| مرتفعة في الاتصال البحري ومتوسطة في الاشتقاق اللغوي | اختلاف الفرقة والجنس والمناسبة وسرعة الأداء | مفردات وحركات وآلات لها نظائر سواحيلية وخليجية | حضرموت وعدن ولحج | الليوا |
| متوسطة وتحتاج إلى مقارنة صوتية ولغوية | نصوص وحركات مرتبطة بالمناسبة الحضرمية | الاسم وبنية النداء والجواب والرقص الجماعي | حضرموت | البامبيلا |
| مرتفعة في السياق البحري ومتوسطة في أصل كل عنصر | دمج الموال والمقامات والطبول المحلية | بحارة أفارقة وصوماليون، كلمات سواحيلية، دراما الصيد | حضرموت وبلحاف والمكلا | الدربوكة |
| منخفضة إلى متوسطة بسبب اعتمادها على الروايات | اندماجها في المواكب والأعراس المحلية | ألفاظ منسوبة إلى السواحيلية وروايات عن جنود أفارقة | حضرموت | الزامل والرقصات المصاحبة للمواكب |

تكشف المصفوفة أن السؤال لا يقبل إجابة واحدة. فوجود شبكة اتصال أفريقية يمنية ثابت بدرجة عالية، لكن نسبة كل تفصيل إلى بلد أو جماعة أو تاريخ محدد تحتاج إلى دليل مستقل. ويجب ألا تتحول «درجة اليقين» إلى حكم نهائي؛ إنها أداة لترتيب برنامج البحث المستقبلي



**قراءة موسيقية مقارنة**

**البناء اللحني**

تستخدم بعض الأدبيات السلم الخماسي علامة مباشرة على الأصل الأفريقي، وهو استدلال يحتاج إلى الحذر. فالسلالم الخماسية منتشرة في مناطق واسعة من العالم، وقد يظهر تسلسل من خمس نغمات داخل مقام سباعي من دون أن يكون النظام الموسيقي خماسياً بالمعنى البنيوي. كما أن عدد أوتار الآلة لا يساوي بالضرورة عدد درجات السلم المستخدم في الغناء

تقدم الطنبرة حالة مناسبة للاختبار. فإذا ضبطت أوتارها على خمس درجات منفصلة تتكرر ضمنها الجملة ولا تظهر أنصاف الدرجات، يمكن الحديث عن مادة خماسية. أما إذا كانت الدرجات جزءاً من مقام الراست أو النهوند أو الكرد ويستكمل المغني درجات أخرى بصوته، فالوصف بالخماسي يصبح مضللاً. ولهذا ينبغي تسجيل كل وتر وقياس ترددده، ثم مقارنة أداء الآلة بأداء الصوت

كما تكشف المقامات في الدربوكة وأغاني الساحل عن تداخل لا ينسجم مع الفصل الحاد بين «عربي سباعي» و«أفريقي خماسي». فقد يجتمع مقام عربي في الموال مع لازمة محدودة النغمات في الكورال، أو تستخدم السمسمية مجالاً صغيراً بينما يتحرك المغني بحرية. وهذا التعايش نفسه

دليـل على التـوطين الموسـيقي

**البنية الإيقاعية**

الإيقـاع أكثر مـن كسر حسـابي مثـل 2/4 أو 6/8. فالفـرق بين أداءيـن على الميـزان نفسـه قد يكمـن في توزيـع الـنبر وفي التقديـم والتـأخير وفي تفاعـل التصفيـق مـع الطبـل. وتظهـر الفنـون الأفـرو يمنيـة ميلاً إلى الطبقـات: طبـل يحفـظ الـدورة، وآخـر يزخـرف، وأداة معدنيـة أو منجـور تملأ المسـافات، وكـورال يضيـف نبراً لغويـاً، ثـم يـأتي الجسـد ليجعـل الإيقـاع مرئيـاً

هـذا التنظيـم متعـدد الطبقـات مـن الـسمات التـي تسـتحق دراسـة دقيقـة، لأنـه قـد يقـدم دلـيلاً أقـوى مـن الاسـم. ويمكـن للتحليـل الرقمـي أن يقـارن بين تسـجيلات الليـوا في حضرمـوت وعُمان وزنجبـار، أو بين طـنبرة زبيـد ونظائرهـا السـودانية. ولـن يكـون الهـدف تحديـد «المالـك» الأول للإيقـاع، بـل قيـاس درجـة القرابـة وكيفيـة اختلافهـا

**الحركة والجسد**

قـد تحمـل الحركـة ذاكـرة يصعـب تدوينهـا. فهـز الكتـف، والانخفـاض المفاجـئ نحـو الأرض، والـدوران، وتقـدم صـفين متقابـلين، وربـط قطعـة قماش حـول الـخصر، كلهـا عنـاصر وردت في وصـف الرقصـات اليمنيـة. لكـن الحركـة تتأثـر أيضـاً بفضـاء الأداء والملابـس ونـوع الجمهـور. فالرقصـة في سـاحة عـرس ليسـت كالأداء فـوق سـفينة أو داخـل غرفـة طقـس علاجـي

لهـذا يحتـاج التوثيـق إلى تصويـر متعـدد الزوايـا ووصـف ترتيـب المشـاركين ومسـاحة الحركـة، لا إلى لقطـة أماميـة قـصيرة. كما يجـب الحصـول على موافقـة الممارسين، خصوصـاً في الطقـوس الخاصـة، وعـدم نشر مشـاهد قـد تعـرض شـخصاً للوصـم أو تكشـف حالـة صحيـة أو اعتقـاداً خاصـاً

**المجتمع والهوية والسلطة**

**الفن والتراتبية الاجتماعية**

تكشـف المصـادر مفارقـة متكـررة: تعتمـد المناسـبات العامـة على مهـارة موسـيقيين مـن جماعـات مهمشـة، بيـنما ينظـر المجتمـع إلى مهنتهـم بوصفهـا أدنى مكانـة. وقـد ارتبـط التطبيـل في بعـض مناطـق تهامـة بفئـة اجتماعيـة محـددة، في حين سـمح للقبائـل أو عليـة القـوم بالعـزف على آلات أخـرى. هـذا التقسـيم لا يعكـس اختلافـاً جماليـاً فقـط؛ إنـه يـوزع الاحترام والعمـل والدخـل وفقـاً للطبقـة والنسـب واللـون

سـاهمت الفـرق الموسـيقية في مقاومـة هـذا التهميـش بطريقـتين. الأولى امـتلاك معرفـة لا تسـتغني عنهـا المناسـبة، والثانيـة بنـاء شـبكات مهنيـة وعائليـة تحفـظ الآلـة والنـص. لكـن الاحتراف قـد يثبـت الوصمـة أيضـاً إذا ظـل المجتمـع يقبـل خدمـة الفنـان ويرفـض مسـاواته. ومـن هنـا يجـب أن يسـجل بحـث التراث أسماء الممارسين وحقوقهـم، لا أن ينسـب الفـن إلى «الشـعب» بصـورة تمحـو منتجيـه

**النساء ومساحات الأداء**

تظهر النساء في المادة بوصفهن قائدات لطقوس الزار، وراقصات ومغنيات وحافظات للنصوص. وفي بعض البيئات وفرت الجلسة النسائية مساحة للتعبير عن الضيق والمرض والمشكلات الأسرية، حتى لو صيغت الخبرة بلغة الأرواح. كما أسهمت الأعراس في نقل الأغاني والحركات بين الأجيال

غير أن المصادر القديمة كثيراً ما وصفت النساء من الخارج وركزت على الغرابة أو الإثارة، ولم تسجل تفسيرهن لأدوارهن. لذلك يجب أن يعطي البحث المستقبلي الأولوية لشهادات الممارسات أنفسهن: كيف تعلمن، وما معنى الطقس لهن، وكيف ينظرن إلى تحويله إلى عرض عام، وما المخاطر التي تواجههن عند النشر الرقمي؟

**الهوية الوطنية وتعدد الأصول**

تميل سياسات الدولة الحديثة إلى تقديم التراث في صورة وطنية موحدة. ولهذا فائدة في الاعتراف والحماية، لكنه قد يخفي المسارات الأفريقية أو الهندية أو السواحيلية التي صنعت الفن. وفي المقابل، قد يؤدي الإفراط في وصف الفن بأنه «وافد» إلى عزله عن الهوية اليمنية وإدامة النظرة إلى ممارسيه كغرباء

الحل ليس الاختيار بين الوصفين، بل الاعتراف بالهوية المركبة. فالليوا يمنية في حضرموت لأنها تمارسها جماعة محلية وتؤدي وظيفة محلية، وهي في الوقت نفسه جزء من شبكة أفريقية خليجية. والطنبرة اللحجية تنتمي إلى تاريخ لحج حتى لو حملت آثار النوبة أو السودان. الانتماء لا يتطلب محو الرحلة

**نقد الأدبيات السابقة**

**من جمع الغرائب إلى تحليل العلاقات**

قدم الرحالة والمستشرقون أوصافاً مبكرة لآلات ورقصات ومجتمعات يمنية، وبعضها لا غنى عنه بسبب غياب التسجيلات الأخرى. لكنهم كتبوا في سياق استعماري، وكان اهتمامهم أحياناً منصباً على «الغرابة» وتصنيف السكان. وقد يصف الرحالة الأداء بدقة ثم يبني عليه حكماً حضارياً متحيزاً. لذلك يجب فصل المعلومة القابلة للتحقق عن اللغة التي أحاطت بها

كما حملت بعض الكتابات العربية نزعة قومية بحثت عن أصل عربي لكل عنصر، أو استخدمت الشاهد الأفريقي لتأكيد اتساع التأثير العربي. وفي المقابل، بالغت قراءات أخرى في رد كل إيقاع أو حركة إلى أفريقيا من دون بيان المنطقة أو المسار. ويشترك الاتجاهان في البحث عن ملكية ثقافية أكثر من بحثهما عن التفاعل

تغيرت الإثنوموسيقولوجيا الحديثة من مقارنة الأنغام خارج سياقها إلى دراسة الأداء داخل المجتمع، ومن التركيز على القطعة إلى التركيز على الممارس والشبكة والسلطة. وأصبحت تسأل: من سجل؟ من صنف؟ من استفاد؟ من حُذف اسمه؟ وكيف تحول التسجيل إلى مادة أرشيفية بعيدة عن

أصحابه؟ وهذه الأسئلة ضرورية عند إعادة استخدام تسجيلات اليمن في الثلاثينيات أو التسجيلات الاستعمارية في عدن

**حدود الرواية الشفهية**

الرواية الشفهية مصدر أساسي في تاريخ الفنون، لأنها تحفظ أسماء وتفاصيل لا توجد في الوثائق. لكنها تتغير مع الزمن وتخضع لرغبة الجماعة في تفسير حاضرها. فقد تربط فرقة نشأتها بشخصية مشهورة لزيادة المكانة، أو تنسب الرقصة إلى بلد معروف لأن الاسم القديم فقد معناه. ولا يقلل ذلك من قيمة الرواية؛ إنه يحدد نوع السؤال الذي تجيب عنه

ينبغي تسجيل الرواية باسم صاحبها وتاريخ المقابلة ومكانها، ثم مقارنتها بروايات أخرى ووثائق الصحف والتسجيلات. وعند وجود اختلاف لا يجب صهر الروايات في نسخة واحدة، بل عرض التعدد وتفسيره. فالخلاف نفسه قد يكشف تنافساً بين الفرق أو تغيراً في هوية الحي

**الحاجة إلى العلم التعاوني**

تحتاج دراسة هذه الفنون إلى تعاون بين المؤرخ والموسيقي واللغوي والأنثروبولوجي وخبير الأرشيف الرقمي. فالمؤرخ يتتبع حركة الأشخاص والمؤسسات، والموسيقي يحلل النغم والإيقاع، واللغوي يختبر المفردات، والأنثروبولوجي يقرأ وظيفة الطقس، وخبير الأرشيف يحفظ المادة ويصفها

كما يجب إشراك باحثين ومتحدثين من شرق أفريقيا، لأن تفسير الكلمات السواحيلية أو الصومالية من داخل العربية وحدها ينتج أخطاء. ومن الأفضل بناء فرق بحثية عابرة للبحر نفسه الذي تدرسه، فتكون المعرفة الناتجة مثالاً على التعاون لا إعادة لمركزية جهة واحدة

**الحرب والتحول الرقمي ومستقبل التراث**

**خسائر لا تظهر في قوائم المباني**

تقاس أضرار الحرب غالباً بالمباني والمخطوطات، لكن التراث الموسيقي يتعرض لخسارة أقل ظهوراً. يموت العازف قبل أن يسجل دوزان آلته، وتتفرق الفرقة بسبب النزوح، ويباع الأرشيف الخاص، وتتوقف الأعراس والمهرجانات أو تتغير وظائفها. كما يؤدي الانقطاع الطويل للكهرباء وضعف المؤسسات إلى تلف الأشرطة والأسطوانات

وفي المقابل، سمحت الهواتف والمنصات الرقمية بتسجيل عروض لم تكن ستوثق. لكن كثرة المقاطع لا تعني وجود أرشيف. فالفيديو قد ينشر بلا اسم المؤدي أو تاريخ أو مكان، ويضغط صوتياً، ثم يحذف الحساب. وقد تستخدمه جهات تجارية من دون إذن. لذلك يجب الانتقال من التسجيل العفوي إلى الحفظ المنظم

**من الرقمنة إلى العدالة الأرشيفية**

الرقمنة ليست تصوير الشريط ورفعه على الإنترنت فقط. تبدأ بتقييم حالة الأصل وتنظيفه وتحويله بصيغة غير مضغوطة، ثم إنشاء نسخة للحفظ وأخرى للاستخدام،

وكتابة بيانات تشمل المؤدي والفرقة والآلة والمناسبة والمكان والتاريخ واللغة وحقوق الاستخدام. ويجب حفظ أكثر من نسخة في مواقع مختلفة

أما العدالة الأرشيفية فتعني أن المجتمعات التي أنتجت الصوت تستطيع الوصول إليه وتقرير بعض شروط استخدامه. فإذا كان التسجيل لطقس خاص أو لشخص قد يتعرض للوصم، قد يكون من الضروري تقييد النشر العام. وإذا حقق الأرشيف دخلاً من استخدام تجاري، ينبغي أن توجد آلية لمشاركة المنفعة مع الممارسين أو ورثتهم

**الصون من دون تجميد**

قد تتحول برامج التراث إلى محاولة لتثبيت «نسخة صحيحة» من الرقصة، بينما تاريخ الفن قائم على التغير. والصون الأفضل يحافظ على قدرة الجماعة على الممارسة والتعليم، لا على شكل مسرحي واحد. وهذا يعني دعم أماكن التدريب وصانعي الآلات والفرق المحلية، وتسجيل النسخ المختلفة بدلاً من استبعادها

كما ينبغي ربط الصون بالتعليم. يمكن للمدارس والجامعات تقديم وحدات عن تاريخ البحر الأحمر والموسيقى المحلية، وتنظيم لقاءات مع الممارسين، وإنشاء مختبرات صوتية. وبذلك ينتقل التراث من مناسبة سنوية إلى معرفة حية، ويكتسب الشباب أدوات لفهمه وتطويره

**النتائج**

1. تشكلت الفنون الأفرو يمنية داخل شبكة بحرية متعددة الاتجاهات، ولا يمكن تفسيرها بنموذج انتقال خطي من أصل واحد إلى متلق واحد

2. كانت الموانئ، ولا سيما عدن والشحر والمكلا والمخا وزبيد، مختبرات للتفاعل بسبب تداخل التجارة والهجرة والعمل والجندية والحج والاسترقاق

3. حمل الاسترقاق جانباً مؤلماً من حركة البشر، لكن الجماعات المنقولة قسراً احتفظت بقدرة على إنتاج الثقافة وإعادة بناء التضامن عبر الموسيقى والطقس

4. لا يكفي التشابه في الاسم أو الحركة لإثبات الأصل. ويصبح الاستدلال أقوى عندما تتقاطع القرائن العضوية والإيقاعية واللغوية والتاريخية والاجتماعية

5. تكشف الطنبرة والسمسمية عائلة إقليمية من الآلات، لكن اختلاف الدوزان والمواد والوظائف يدل على إعادة تشكيل محلية مستمرة

6. يمثل الزار منظومة رعاية اجتماعية وموسيقية إضافة إلى كونه اعتقاداً علاجياً، وقد وفر للنساء والجماعات المهمشة مساحة للقيادة والتعبير

7. توضح الليوا والدربوكة والبامبيلا كيف ترتبط حركة الجسد بإيقاع العمل البحري وبذاكرة الميناء، وكيف تتحول الصلات السواحيلية إلى فن محلي

8. أثـر اليمنيـون والحضـارم في شرق أفريقيـا كما تأثـروا بهـا، ولا تكتمـل الصـورة مـن دون دراسـة الحركـة العكسـية وشـبكات المهجـر

9. أعـادت الأدبيـات القديمـة إنتـاج تصنيفـات عرقيـة وطبقيـة ينبغـي نقدهـا، مـع الحفـاظ على مـا تقدمـه مـن وصـف تاريخـي قابـل للتحقـق

10. يهـدد غيـاب الأرشـيف والحـرب ووفـاة حملـة التراث المادة أكثر مما يهددهـا «اخـتلاط» الفنـون الحديثـة؛ فالاخـتلاط جـزء مـن تاريخهـا، أمـا فقـدان الذاكـرة والبيانـات فهـو الخطـر الفـعلي

11. يوفـر الاعتراف الـدولي بالـدان الحضرمـي والغنـاء الصنعـاني نافـذة لبنـاء سياسـة وطنيـة تشـمل الفنـون السـاحلية الأقـل حضـوراً

12. يجـب أن ينتقـل البحـث المقبـل مـن الوصـف إلى التحليـل الصـوتي واللغـوي التعـاوني، مـع مشـاركة باحـثين وممارسين مـن اليمـن وشرق أفريقيـا

## التوصيات

### للحكومة والسلطات الثقافية

1. إنشـاء برنامـج وطنـي للأرشـيف الصـوتي اليمنـي يعمـل بشراكـة بين وزارة الثقافـة والجامعـات والمراكـز البحثيـة، ويبـدأ بالمجموعـات المهـددة في عـدن ولحـج وحضرمـوت وتهامـة

2. إعـداد سـجل وطنـي للفـرق والممارسين وصانعـي الآلات، على أن تكـون المشـاركة طوعيـة وأن تحمـى البيانـات الشـخصية والطقـوس الخاصـة

3. إدراج الطـنبرة والليـوا والدربوكـة والـزار وأغـاني البحـر ضمـن خطـط صـون التراث غير المادي، مـع تجنـب اختزالهـا في عـروض رسـمية قـصيرة

4. دعـم صناعـة السمسـمية والطـنبرة والطبـول التقليديـة عبر منـح صـغيرة وبرامـج تدريـب للمتـدربين الشـباب

5. التفـاوض مـع الأرشـيفات الأجنبيـة للحصـول على نسـخ رقميـة عاليـة الجـودة من تسـجيلات اليمـن التاريخيـة وبياناتهـا الوصفية

### للجامعات ومراكز البحوث

6. تأسـيس مشروع بحثـي مقـارن بين جامعـة عـدن وجامعـة حضرمـوت وجامعـة الحديـدة ومؤسسـات في السـودان وكينيـا وتنزانيا وعُمان

7. تدريـب باحـثين على التسـجيل الميـداني والتحليـل الصـوتي والتوثيـق الـبصري وأخلاقيـات الموافقـة وحقـوق الملكيـة الفكريـة

8. إعـادة قيـاس الآلات الـواردة في الدراسـات القديمـة وفـق بروتوكـول موحـد يشـمل الصـور والمـواد والترددات وأسماء الأجـزاء كما ينطقهـا الصانـع والعـازف

9. إجـراء مقـابلات تاريـخ حيـاة مـع النسـاء والرجـال مـن حملـة التراث، وإيـداع النسـخ في أرشـيف مـحلي يمكـن للمجتمـع الوصـول إليـه

10. إعـداد معجـم عـربي سـواحيلي للمفـردات الموسـيقية المتداولـة في الرقصـات السـاحلية،

بمشاركة لغويين ومتحدثين أصليين

**للمؤسسات الإعلامية والثقافية**

11. ذكر أسماء المؤدين والفرق والمناطق عند نشر المقاطع، وعدم استخدام وصف عام مثل «رقصة شعبية» يمحو أصحاب الفن

12. إنتاج أفلام وإذاعات طويلة تشرح السياق الاجتماعي والتاريخي، بدلاً من المقاطع التي تركز على الحركة الغريبة أو المثيرة

13. اعتماد موافقات واضحة عند تصوير الطقوس العلاجية أو النسائية، وإتاحة حق المراجعة للمشاركين قبل النشر في الحالات الحساسة

14. إنشاء سلسلة رقمية بعنوان «أصوات الموانئ اليمنية» تجمع الأداء بالشرح والخرائط والشهادات، وتقدم المادة بالعربية والإنجليزية والسواحيلية حين يلزم

**للمانحين والمنظمات الدولية**

15. توجيه التمويل إلى بناء قدرات المؤسسات اليمنية وحفظ الأصول داخل البلد، لا إلى استخراج المادة وإيداعها خارج المجتمع

16. تمويل مشاريع يقودها الممارسون والباحثون المحليون، ووضع مؤشرات تقيس انتقال المعرفة إلى جيل جديد لا عدد العروض فقط

17. ربط صون التراث بفرص دخل عادلة للفنانين وصانعي الآلات، مع حماية الفن من الاستغلال التجاري غير المرخص

18. دعم مشروع إقليمي للتراث البحري يربط اليمن والقرن الأفريقي والسودان وعُمان ودول الخليج، ويعترف بالتاريخ المشترك للاسترقاق والهجرة والتجارة

**أجندة بحثية مقترحة**

تحتاج المرحلة التالية إلى خمسة مسارات مترابطة. يبدأ المسار الأول بمسح أرشيفي للصحف والتسجيلات ووثائق الموانئ والجندية والهجرة، بهدف بناء خط زمني يمكن اختبار الروايات الشفهية عليه. ويركز الثاني على التحليل الموسيقي الرقمي لتسجيلات منتقاة من الطنبرة والليوا والدربوكة في أكثر من بلد. أما الثالث فيتتبع الكلمات والأسماء بمشاركة لغويين من السواحيلية والصومالية والعربية

ويبحث المسار الرابع في التاريخ الاجتماعي للممارسين: الأسر والفرق والعمل والدخل والوصم وعلاقة الفن بالمناسبة. ويختص الخامس بسياسات الأرشيف والملكية الفكرية، ويطور نماذج موافقة ومشاركة منفعة تناسب المجتمعات المحلية. ولا ينبغي تنفيذ هذه المسارات منفصلة؛ فالتسجيل الذي يحلل موسيقياً يحتاج إلى قصة اجتماعية، والكلمة تحتاج إلى سياق أداء، والوثيقة تحتاج إلى شهادة من المجتمع

يمكن أن تبدأ الدراسة الميدانية

بثلاثة مواقع: عدن بوصفها ميناءً متعدد الجماعات، والمكلا أو الشحر بوصفهما نقطة اتصال بالساحل السواحيلي، وزبيد أو الحديدة بوصفهما مجالاً للطنبرة والزار والسمسمية. ويضاف موقع مقارن في شرق أفريقيا وآخر في عُمان أو السودان. ومن شأن هذا التصميم أن يحول الفرضيات العامة إلى مقارنات قابلة للاختبار

**الخاتمة**

تروي الموسيقى الأفرو يمنية تاريخاً لا يظهر كاملاً في سجلات الدول والحروب. إنها تحفظ حركة بحار عبر الميناء، وذاكرة امرأة قادت طقساً علاجياً، ومهارة صانع حول الخشب والجلد والصفيح إلى آلة، وكلمات عبرت من لغة إلى أخرى حتى تغير معناها. وفي هذه التفاصيل يتضح أن البحر الأحمر والمحيط الهندي لم يكونا حدين يفصلان أفريقيا عن الجزيرة العربية، بل مجالاً صنع مجتمعات الساحل وهوياتها

لا يعني الاعتراف بالأثر الأفريقي إنكار يمنية الفن، كما لا يعني وصفه باليمني محو تاريخه البحري. فالهوية الثقافية لا تقوم على النقاء، بل على قدرة المجتمع على منح العناصر معنى محلياً ونقلها إلى جيل جديد. والطنبرة في لحج أو زبيد ليست نسخة ناقصة من آلة سودانية، والليوا الحضرمية ليست مجرد أثر أجنبي؛ كلتاهما نتيجة تاريخ من الترجمة وإعادة الترتيب

لكن هذه النتيجة تفرض مسؤولية. فالجماعات التي حفظت الفن يجب ألا تختفي خلف تسمية عامة، والمصادر القديمة يجب ألا تعاد من دون نقد لغتها، والتسجيلات الموجودة في الخارج ينبغي أن تعود رقمياً إلى أصحابها. كما يجب ألا تتحول الحماية إلى تجميد، لأن التغير الذي تخشاه المؤسسات هو نفسه الذي أبقى هذه الفنون حية

إن بناء أرشيف تشاركي، وإجراء بحث عابر للبحر، وتدريب جيل جديد من الموثقين والعازفين، ليست مشروعات ترف ثقافي. إنها طريقة لحماية ذاكرة اجتماعية مهددة، ولإعادة قراءة موقع اليمن في محيطه الأفريقي والآسيوي. وعندها يصبح صوت الطنبرة وإيقاع الليوا وغناء البحارة مصادر لفهم التاريخ، لا فقرات عابرة في مهرجان

**المراجع والمصادر**

**المصادر العربية والمحلية**


1. الأسد، ناصر الدين. (1988). القيان والغناء في العصر الجاهلي. بيروت
2. أحمد، آدم يحي. (2005). تهاميات أوراق من الموروث الشعبي. صنعاء
3. باصديق، حسين سالم. (1993). في التراث الشعبي اليمني. صنعاء
4. بامطرف، محمد عبدالقادر. (1985). باحسن الرائد والفنان. عدن
5. بن ثعلب، عمر أحمد. (1984). محمد جمعة خان حياته وفنه.

6. الحداد، عبدالله صالح. (2006). رجال الشحر في شرق أفريقيا من خلال أدبهم الشعبي. المكلا

7. الشعيبي، فهد محمد. (1995). آلات الموسيقى الشعبية واستخداماتها في اليمن. رسالة ماجستير، المعهد العالي للموسيقى العربية، القاهرة

8. الشعيبي، فهد محمد. (2001). الأغنية الشعبية بمنطقة تهامة بمحافظة الحديدة باليمن. رسالة دكتوراه، المعهد العالي للموسيقى العربية، القاهرة

9. العودي، حمود. (1986). التراث الشعبي وعلاقته بالتنمية في البلاد النامية دراسة تطبيقية عن المجتمع اليمني. بيروت

10. غانم، نزار محمد عبده. (1994). جسر الوجدان بين اليمن والسودان. صنعاء

11. غانم، نزار محمد عبده. (2007). «الرقصات الأفرو يمنية بحث في أفريقانية اليمن الموسيقية». دراسة منشورة لاحقاً في مجلة الثقافة الشعبية.

12. فرحان، سعيد عمر. (1999). «الموروث الشعبي اليمني إحياؤه والحفاظ عليه». صحيفة الثقافية، تعز

13. قائد، عبدالقادر أحمد. (1997). «القمندان والأغنية اللحجية إيقاعاتها ورقصاتها ومقاماتها الموسيقية». بحث مقدم إلى المهرجان الثالث للقمندان، لحج

14. لقمان، حمزة علي. (1988). أساطير من تاريخ اليمن. بيروت

15. معمر، عبدالله مقبل. (1988). «جلسات الزار في تهامة». مجلة اليمن الجديد، العدد 7.

## الدراسات والمراجع الأجنبية والحديثة

16 .Boulos ,Issa ,Virginia Danielson ,and Anne K .Rasmussen ,eds .(2021) .*Music in Arabia: Perspectives on Heritage ,Mobility ,and Nation* .Bloomington :Indiana University Press. https//:doi.org/10.2307/j.ctv21hrhz3

17 .de Silva Jayasuriya ,Shihan" .(2008) .Indian Ocean Crossings :Music of the Afro-Asian Diaspora ".*African Diaspora*.154–135 :(2–1)1 https//:doi.org10.1163/187254608/X346079

18 .Ho ,Engseng .(2006) .*The Graves of Tarim: Genealogy and Mobility across the Indian Ocean* .Berkeley :University of California Press.

19 .Hopper ,Matthew S .(2015) .*Slaves of One Master :Globalization and Slavery in Arabia in the Age of Empire* .New Haven :Yale University Press.

20 .Lambert ,Jean" .(2023) .A Historical Glimpse of Music in Yemen in the1930 s :A First Approach to the Cylinders Recorded by Hans Helfritz ".*The World of Music New Series* .(2)12https//:doi.org10.59998/2-2023-12-/1426

21 .Murer ,George" .(2020) .The Forging of Musical Festivity in Baloch Muscat :From Arabian Sea Empire to Gulf Transurbanism to the Pan-Tropical Imaginary ".*Ethnomusicology Review*.22

22 .Perry ,Craig" .(2021) .Slavery and the Slave Trade in the Western Indian Ocean World". In *The Cambridge World History of Slavery* .152–123 ,Cambridge University Press .https//:doi.org10.1017/9781139024723.006/

23 .Sykes ,Jim ,and Julia Byl ,eds .(2023) .*Sounding the Indian Ocean :Musical Circulations in the Afro-Asiatic Seascape* .Oakland :University of California Press .https//:doi.org/10.1525/luminos160.

24 .Walker ,Iain" .(2019) .Hadramis in Africa ".*Oxford Research Encyclopedia of Asian History*. Oxford University Press.

25 .UNESCO" .(2008) .Song of Sana'a ".Representative List of the Intangible Cultural Heritage of Humanity .https//:ich.unesco.org/en/RL/song-of-sana-a00077-

26 .UNESCO" .(2025) .Hadrami Dan Gathering ".Representative List of the Intangible Cultural Heritage of Humanity .https//:ich.unesco.org/en/RL/hadrami-dan-gathering02232-

27 .UNESCO .(2025) .*Periodic Report on the Convention for the Safeguarding of the Intangible Cultural Heritage Yemen Cycle.2024–2020*

28 .Smithsonian Folkways .(1998) .*Yemen Songs from Hadramawt* .Recordings and annotations by Scheherazade Qassim Hassan ,UNESCO Collection D.8273-

29 .Smithsonian Folkways" .Music from the Arabian Gulf UNESCO Collection Week ".39 https//:folkways.si.edu/news-and-press/unesco-collection-week-39-music-from-the-arabian-gulf

## تسجيلات ومواد سمعية مقترحة للتحليل

30 .*Yemen :Music from the Heart of Arabia* .UNESCO Collection. يتضمن تسجيلات للسمسمية في لحج والطنبرة في زبيد.

31 .*Yemen :Songs from Hadramawt* .UNESCO Records D-8273. تسجيلات ميدانية بين 1985 و1995.

32 .*The Yemen Tihama :Trance and Dance Music from the Red Sea Coast of Arabia*. British Library National Sound Archive.

33 .Berlin Phonogramm-Archiv .Hans Helfritz Yemen Wax Cylinder Collection, .1931–1930

ورقة بحثية

# محمية الحسوة في مدينة عدن

## التنوع البيئي والتحديات ومسارات الاستعادة



☐ **حنين العولقي**
باحثة مقيم في مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

**دراسة موسعة**

**الملخص**

تبحث هذه الورقة في التحديات البيئية والإدارية والعمرانية التي تواجه محمية الحسوة للأراضي الرطبة في مدينة عدن خلال المدة من 2015 إلى 2024، وتوضح كيف تحولت المحمية، بعد تجربة ناجحة في الاستعادة البيئية والإدارة المجتمعية، إلى مساحة تتعرض بصورة متزايدة للنفايات ومخلفات البناء وتسربات الصرف الصحي والتعديات العمرانية وقطع الأشجار والصيد غير المنظم. وتناقش الدراسة أثر هذه الضغوط في التربة والغطاء النباتي والطيور المقيمة والمهاجرة، وفي الوظائف الطبيعية التي تؤديها الأراضي الرطبة، ومنها تنقية المياه واحتجاز الرواسب وتخفيف التلوث الواصل إلى الساحل وتوفير موائل للكائنات الحية

وتستند الورقة إلى المنهج الوصفي التحليلي، وإلى قراءة تاريخية لتطور الموقع من أرض سبخة مرتبطة بإنتاج الملح إلى محمية معلنة ومشروع مجتمعي حاز جائزة خط الاستواء عام 2014. وتخلص إلى أن تدهور الحسوة لا يعود إلى الحرب وحدها، بل إلى ضعف الإدارة والتمويل والرقابة، وغياب حدود محمية مثبتة ميدانياً، وتعطل منظومة معالجة المياه، وعدم وجود آلية مستقرة للتنسيق بين الجهات المحلية والبيئية والخدمية. وتقترح الدراسة برنامجاً مرحلياً يبدأ بوقف التعديات وإزالة مصادر التلوث، ثم استعادة الأحواض والغطاء النباتي، وينتهي بإدارة تشاركية تمولها السياحة البيئية والبحث العلمي والأنشطة المحلية المستدامة

الكلمات المفتاحية: محمية الحسوة، عدن، الأراضي الرطبة، التنوع البيولوجي، التلوث، التوسع العمراني، السياحة البيئية

## مقدمة

تعد محمية الحسوة واحدة من أبرز نظم الأراضي الرطبة الساحلية في عدن، وتقع عند الطرف الغربي للمدينة في منطقة يلتقي فيها مسار الوادي الكبير بالمجال الساحلي لخليج عدن. وتمنحها هذه الوضعية الجغرافية قيمة مزدوجة؛ فهي تستقبل مياه السيول الموسمية والرواسب القادمة من حوض دلتا تبن، كما ترتبط بأحواض تجميع ومعالجة المياه العادمة التي أسهمت، في فترات انتظامها، في تكوين بيئة رطبة غنية بالنباتات والطيور والكائنات الصغيرة. وفي مدينة حارة ومحدودة المساحات الخضراء، تؤدي الحسوة وظيفة بيئية وحضرية يصعب تعويضها

بدأ الاعتراف الرسمي بالموقع في عام 2006، عندما أُعلنت الحسوة محمية طبيعية بموجب قرار حكومي، ثم تأسست جمعية الحسوة البيئية في أبريل 2007، وبدأت المحمية استقبال الزوار ضمن مشروع للسياحة البيئية في السنوات التالية. وتقدر مساحتها بنحو 185 هكتاراً، منها قرابة 30 هكتاراً من الأحواض المائية المرتبطة بمعالجة المياه. وقد نجحت التجربة، في ذروتها، في الجمع بين الاستعادة البيئية والمشاركة المجتمعية وتوفير فرص دخل من الزراعة والرعي والحرف والسياحة. ووفق مبادرة خط الاستواء التابعة للأمم المتحدة، استطاع المجتمع المحلي تحويل مكب سابق للنفايات إلى نظام أراض رطبة يؤدي وظائف بيئية وإنتاجية، ويوفر موقعاً لتكاثر واستراحة أكثر من مئة نوع من الطيور المهاجرة

حصل المشروع على جائزة خط الاستواء عام 2014، وهي جائزة تكرم المبادرات المحلية التي تربط حماية التنوع البيولوجي بالتنمية المستدامة. غير أن هذا النجاح تعرض بعد عام 2015 لانتكاسة حادة. فقد توقفت مرافق، وتراجعت الصيانة والحراسة، وتعطلت أجزاء من منظومة معالجة المياه، وتوسع رمي المخلفات، وتعرضت

منشآت للنهب والتخريب، وانحسر النشاط السياحي والبحثي. وأصبح السؤال الرئيس لا يتعلق بقيمة المحمية، فهي مثبتة بيئياً واجتماعياً، بل بقدرة المؤسسات المعنية على وقف مسار التدهور وإعادة بناء نموذج الإدارة الذي منح الحسوة مكانتها

## مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في تعرض محمية الحسوة لضغوط متداخلة تهدد بنيتها ووظائفها الطبيعية. فالنفايات المنزلية والبلاستيكية ومخلفات البناء تتراكم في أجزاء من الموقع، وتسربات الصرف الصحي تصل إلى الأحواض والتربة والساحل من دون معالجة منتظمة، بينما تقلص التعديات العمرانية وشق الطرق المساحات المفتوحة والموائل الطبيعية. ويضاف إلى ذلك الصيد الجائر وقطع الأشجار والرعي غير المنظم والحرائق، وهي عوامل تؤدي مجتمعة إلى تجزئة الموائل وإضعاف قدرتها على التجدد

تكمن خطورة هذه المشكلة في أن الحسوة ليست حديقة حضرية يمكن تعويض أشجارها بالزراعة التجميلية، بل نظام بيئي مترابط يعتمد على توازن المياه والتربة والغطاء النباتي والكائنات الدقيقة والطيور. أي خلل في نوعية المياه أو مستوى تدفقها ينعكس على النباتات والحشرات والأسماك الصغيرة، ثم ينتقل أثره إلى الطيور التي تعتمد على الموقع للغذاء والراحة. كما أن تراكم المخلفات الصلبة يغير تصريف المياه ويؤدي إلى انسداد المسارات، وقد يخلق بؤراً لتكاثر الحشرات والكلاب الضالة وينقل ملوثات إلى البحر والمياه الجوفية

وتفترض الدراسة أن الحرب فاقمت التدهور، لكنها ليست التفسير الوحيد. فقد كشفت سنوات ما بعد 2015 ضعف البناء المؤسسي للمحمية واعتمادها الكبير على مبادرات ومشروعات محدودة الأجل. وعندما تراجع التمويل وتعطلت الأجهزة الخدمية، لم تكن هناك ميزانية تشغيل دائمة، أو قوة ضبط بيئي، أو نظام واضح للمساءلة. لذلك فإن استعادة الحسوة لا يمكن أن تقتصر على حملة نظافة مؤقتة، بل تتطلب معالجة أسباب التدهور في الإدارة والتشريع والتمويل واستخدام الأرض

## أسئلة البحث

- ما أبرز التحولات التي طرأت على محمية الحسوة خلال المدة من 2015 إلى 2024؟
- كيف أثرت النفايات والصرف الصحي والتوسع العمراني في التربة والغطاء النباتي والطيور؟
- ما أوجه القصور في إدارة المحمية وتطبيق التشريعات البيئية؟
- ما التدخلات الواقعية القادرة على استعادة وظائف المحمية وضمان استدامتها؟

### أهداف البحث

- تحليل الضغوط البشرية والطبيعية المؤثرة في اتزان النظام البيئي داخل المحمية.
- تحديد القيمة العلمية للمحمية بوصفها موقعاً لدراسة الطيور والأراضي الرطبة والتغيرات الساحلية.
- تقييم إمكانات السياحة البيئية ودورها في تمويل الحماية وتوفير فرص عمل للسكان المحليين.
- تعزيز الوعي بأهمية الأراضي الرطبة، وتوضيح مسؤولية المجتمع والمؤسسات في حمايتها.
- اقتراح إطار عملي لصيانة التراث الطبيعي واستثمار موارده المتجددة من دون استنزافها.

### أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من ندرة الأراضي الرطبة داخل المدن اليمنية، ومن وقوع الحسوة داخل نطاق حضري يتعرض لضغط سكاني وعمراني متزايد. وتؤدي هذه الأراضي دوراً في تخزين المياه مؤقتاً، واحتجاز الرواسب، وترشيح جزء من الملوثات، وتلطيف المناخ المحلي، وتثبيت التربة، وتوفير الغذاء والمأوى للطيور والكائنات الأخرى. وتشير دراسات إقليمية حديثة إلى أن الأراضي الرطبة الساحلية في شبه الجزيرة العربية تمثل محطات حيوية على مسار هجرة الطيور الإفريقي الأوراسي، وأن تدهورها يقطع شبكة مترابطة تتجاوز حدود الدولة الواحدة

وتتجاوز أهمية الحسوة بعدها الطبيعي إلى البعد الاجتماعي. فقد وفرت في مراحل نشاطها متنفساً لسكان عدن، وموقعاً للزيارات المدرسية والجامعية، وفرصاً للعاملين في الزراعة والرعي والحرف وإدارة الموارد. وتفيد بيانات صحفية رسمية بأن عدد زوارها بين 2008 و2011 تجاوز 135 ألف زائر. ولذلك فإن تدهورها يعني فقدان مساحة تعليمية وترفيهية واقتصادية، فضلاً عن الخسارة البيئية المباشرة

### حدود البحث ومنهجه

#### الحدود المكانية

يمتد النطاق المكاني للدراسة من المنصورة شمالاً إلى خليج عدن جنوباً، ومن جولة كالتكس شرقاً إلى منطقة محطة الحسوة الكهروحرارية غرباً، عند نهاية مصب الوادي الكبير، ضمن النطاق الإداري لمديرية البريقة. وتبلغ المساحة المتداولة للمحمية نحو 185 هكتاراً، أي قرابة 1.85 كيلومتر مربع. ويجب تثبيت هذه الحدود بإحداثيات ومسح مساحي حديث، لأن اختلاف الأرقام الواردة في بعض التغطيات الصحفية يكشف الحاجة إلى مرجع خرائطي رسمي موحد



### الحدود الزمنية

تغطي الدراسة المدة من 2015 إلى 2024، وهي مرحلة شهدت توقف النشاط السياحي وتراجع الصيانة والرقابة واتساع التعديات. ويستفاد من تاريخ المحمية قبل 2015 بوصفه خط أساس يساعد على مقارنة حالة النجاح السابقة بمظاهر التدهور اللاحقة

### منهج البحث

تعتمد الورقة المنهج الوصفي التحليلي في قراءة مظاهر التدهور وعلاقاتها السببية، والمنهج التاريخي في تتبع تغير استعمالات الأرض وتطور الحماية الرسمية والإدارة المجتمعية، ومنهج دراسة الحالة في تحليل الحسوة بوصفها نموذجاً لمحمية حضرية تتأثر بالنزاع وضعف الخدمات. وتستند إلى بيانات منشورة للهيئة العامة لحماية البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبادرة خط الاستواء، وإلى تقارير صحفية ومشاهدات موثقة عن النفايات والصرف والتعديات. ولا تغني هذه المادة عن مسح ميداني حديث لقياس جودة المياه والتربة وإجراء تعداد موسمي للطيور والنباتات

### الإطار التاريخي للمحمية

كانت منطقة الحسوة جزءاً من نطاق سبخي ارتبط تاريخياً بإنتاج الملح واستغلال البيئات الساحلية المنخفضة. وترد في بعض الكتابات المحلية رواية تفيد بشراء الأمير سيف الدين سنقر الأتابكي أرضاً في هذا النطاق خلال القرن السادس الهجري، ثم

انتقالها لاحقاً ضمن ممتلكات سلطنة لحج. وهذه الرواية تستحق فحصاً أرشيفياً مستقلاً، لكنها تعكس قدم الصلة بين السكان والموارد الطبيعية في المنطقة، ولا سيما الملح والرعي والنخيل والمياه الموسمية

في العصر الحديث تغيرت وظيفة الموقع مع توسع عدن وقيام شبكات الصرف ومحطات المعالجة. وأسهم توجيه المياه المعالجة إلى أحواض الحسوة في تكوين بيئة رطبة اصطناعية جزئياً، سرعان ما اكتسبت خصائص طبيعية مهمة. فقد نمت النباتات حول الأحواض، وازدادت الحشرات والكائنات المائية الصغيرة، وجذبت المنطقة أعداداً من الطيور المقيمة والمهاجرة. وهكذا نشأت قيمة المحمية من التفاعل بين الموقع الطبيعي والتدخل البشري المنظم، وهو ما يعني أن استمرارها يحتاج إلى إدارة المياه، لا إلى ترك الموقع من دون تدخل

أُعلنت الحسوة محمية في أغسطس 2006 بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 354 وفق ما نشرته الهيئة العامة لحماية البيئة في عدن، ثم أُشهرت جمعية الحسوة البيئية في أبريل 2007. وتولت الجمعية، بالتعاون مع الجهات الحكومية وبرامج دولية، أعمال الحراسة والتوعية وتنظيم الزيارات والأنشطة الحرفية ومراقبة الموارد. وقد أصبحت التجربة مثالاً على الإدارة المجتمعية للأراضي الرطبة، قبل أن تتراجع بعد الحرب وتفقد مصادر دخلها وأدواتها التشغيلية

**الخصائص الطبيعية والجغرافية**

**الموقع وشبكة المياه**

تقع المحمية في نهاية مسار الوادي الكبير الذي يحمل مياه السيول الموسمية والرواسب من دلتا تبن باتجاه ساحل عدن. ويؤدي انبساط السطح وانخفاضه إلى انتشار المياه في مساحات واسعة وتكوين تدرج من البيئات الرطبة وشبه الرطبة والسبخية والجافة. وتؤثر حركة المد ومياه البحر، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في الملوحة ونوعية التربة قرب الساحل، بينما تعتمد الأجزاء الداخلية على السيول والمياه المعالجة والتسربات

هذا النظام المائي حساس للغاية. فإذا انخفض تدفق المياه المعالجة جفت بعض الموائل وفقدت النباتات والطيور مصادرها، وإذا تدفقت مياه الصرف الخام أو زادت الملوثات العضوية اختل الأكسجين وارتفعت الروائح وانتشرت مسببات الأمراض. ومن ثم فإن إدارة المحمية مرتبطة عضوياً بإدارة محطات الصرف في عدن، ولا يمكن فصل حماية الحسوة عن إصلاح شبكة المعالجة والمراقبة الدورية لجودة المياه

**التربة**

تتدرج تربة الحسوة من رواسب رملية قرب المناطق الساحلية ومجاري المياه إلى تربة طميية وطينية في المنخفضات التي

تترسب فيها المواد الدقيقة. وتظهر في بعض المواضع خصائص ملحية نتيجة التبخر المرتفع والتأثر بالسبخة والبحر. ويتيح هذا التنوع قيام جماعات نباتية مختلفة، لكنه يجعل التربة عرضة أيضاً لتراكم الملوثات والمعادن والزيوت والمواد البلاستيكية الدقيقة

تؤدي مخلفات البناء إلى ضغط سطح التربة وتغيير نفاذيتها، وقد تسد المجاري الصغيرة التي توزع المياه. أما النفايات العضوية فترفع الحمل الميكروبي وتستقطب الحشرات والحيوانات الضالة. وعندما تحرق النفايات في الموقع تنتقل ملوثات إلى الهواء وتتراكم بقايا الاحتراق في التربة. لذلك ينبغي أن تتضمن أي خطة استعادة تحليلاً مخبرياً لعينات التربة والمياه، مع تحديد البؤر الأعلى تلوثاً قبل البدء في الزراعة أو فتح الموقع للزوار

## النبات الطبيعي

تضم المحمية نباتات ساحلية وصحراوية قادرة على تحمل الملوحة والجفاف، ويشار في البيانات المحلية إلى وجود نحو 23 نوعاً نباتياً تنتمي إلى تسع عائلات. ومن أبرزها نخيل الدوم أو البهش، المعروف محلياً بالطاري، ونبات السويداء أو العصل، إلى جانب أعشاب وشجيرات تنمو حول الأحواض والمجاري. ويؤدي الغطاء النباتي دوراً في تثبيت التربة واحتجاز الرواسب وتوفير الظل والغذاء وأماكن التعشيش والاختباء

تعرض هذا الغطاء منذ 2015 لقطع وجفاف وحرائق وتراجع في الري المنتظم. كما أدى شق الطرق والحركة العشوائية للمركبات والرعي غير المنظم إلى تدمير البادرات ومنع التجدد الطبيعي. ولا تكفي إعادة التشجير بأنواع سريعة النمو؛ إذ يجب اعتماد الأنواع المحلية الملائمة للملوحة، وتحديد مناطق حماية صارمة، وتنظيم الرعي، ومنع إدخال أنواع دخيلة قد تزاحم الغطاء الطبيعي أو تستهلك المياه بكميات كبيرة

## التنوع الحيواني والطيور

تؤوي الحسوة ثدييات صغيرة وزواحف وحشرات وكائنات مائية، وتذكر الروايات المحلية الأرانب والثعالب والسحالي ضمن الأنواع التي شوهدت في المنطقة. غير أن الطيور تظل المؤشر الأكثر وضوحاً لقيمة المحمية. فهي تقع ضمن نطاق تتقاطع فيه مسارات الطيور القادمة من آسيا وأوروبا إلى شرق إفريقيا، وتوفر الأحواض والمسطحات الطينية والنباتات مواقع للغذاء والراحة خلال الرحلات الموسمية

تختلف الأرقام المنشورة باختلاف سنوات الرصد ومنهجيته. فبعض السجلات المحلية تشير إلى 171 نوعاً شوهدت عبر مواسم متعددة، بينما وثقت منشورات أخرى 39 نوعاً في مسوحات محددة، وتذكر مبادرة خط الاستواء أن الموقع وفر موئلاً لأكثر من مئة نوع من الطيور المهاجرة. ولا يعد هذا

التباين تناقضاً بالضرورة، لأن العدد التراكمي للأنواع عبر سنوات يختلف عن عدد الأنواع المرصودة في موسم أو مسح واحد. لكنه يؤكد الحاجة إلى برنامج علمي ثابت للرصد الموسمي

من الطيور التي ارتبط ذكرها بالمحمية النحام الكبير أو الصغير بحسب الموسم، والنورس أبيض العينين، وأبو منجل، والبلشونات، فضلاً عن طيور الشواطئ والخرشنة والبط. وتتأثر هذه الأنواع بإزعاج الزوار والصيد والكلاب الضالة وتراجع الغذاء وتلوث المياه. والطيور المهاجرة أكثر حساسية لفقدان محطات التوقف، لأنها تصل بعد رحلات طويلة وتحتاج إلى الغذاء والهدوء لاستكمال مسارها. لذلك تمثل حماية الحسوة مساهمة عدنية في شبكة دولية من الموائل، وليست شأناً محلياً محدوداً

## التحديات البيئية خلال الفترة من 2015 إلى 2024

### النفايات ومخلفات البناء

تحولت أجزاء من المحمية إلى نقاط مفتوحة لرمي القمامة ومخلفات البناء والأخشاب والبلاستيك. ويعود ذلك إلى سهولة وصول المركبات، وغياب الحراسة، وقرب الموقع من الأحياء والأنشطة العمرانية، وضعف منظومة جمع النفايات في المدينة. وتتراكم المخلفات على حواف الأحواض وتحت الأشجار وفي المسارات، فتشوه المشهد وتعيق حركة المياه وتعرض الحيوانات للابتلاع أو الاختناق أو الإصابة

وتكمن المشكلة في استمرار التدفق بعد حملات التنظيف. فإزالة المخلفات من دون إغلاق المداخل غير النظامية ومراقبة الناقلين وتوفير بديل قانوني لمخلفات البناء تعيد إنتاج الأزمة خلال أسابيع. ويتطلب الحل سجلاً للمركبات العاملة في نقل الأنقاض، وغرامات قابلة للتنفيذ، ونقاط تفتيش أو كاميرات في المداخل، وتنسيقاً مع صندوق النظافة والسلطات الأمنية والبلدية

### الصرف الصحي وتدهور الأحواض

كانت المياه المعالجة عاملاً في نجاح التجربة، لكن تعطل الصيانة منذ 2015 حوّل العنصر نفسه إلى مصدر خطر. وتشير إفادات مسؤولي المحميات وتقارير محلية إلى أن أحواض المعالجة والمنظومة التابعة لها لم تتلق الصيانة الكافية، وأن مياه صرف تسربت إلى المحمية والساحل. وعندما تختلط المياه غير المعالجة بالبحر أو تتجمع في أحواض راكدة، تتدهور جودة المياه وترتفع الروائح وتتكاثر الحشرات وقد تتأثر المواشي وصحة السكان القريبين

لهذا ينبغي الفصل بين استخدام المياه المعالجة، وهو خيار بيئي مفيد عند استيفاء المعايير، وبين استقبال الصرف الخام. ويجب تركيب نقاط قياس عند المدخل والأحواض والمخرج الساحلي، وفحص المؤشرات البكتيرية والكيميائية بصورة شهرية، ونشر النتائج بشفافية. كما يلزم وضع بروتوكول

يوقف ضخ المياه إلى أجزاء المحمية عند تجاوز الحدود الآمنة، ويحولها إلى مسار معالجة بديل حتى استعادة الجودة

### التوسع العمراني والتعديات

تتعرض الأراضي الواقعة حول الحسوة لضغط عمراني متزايد بسبب توسع المدينة وارتفاع قيمة الأرض والحاجة إلى الطرق والخدمات. وفي غياب علامات حدودية واضحة، يسهل التدرج من استخدام مؤقت إلى استيلاء دائم. كما أن الطريق الذي يقتطع جزءاً من المحمية لا يفقدها المساحة فقط، بل يقسم الموائل ويزيد الضوضاء والغبار وحركة المركبات ويتيح مداخل جديدة لرمي النفايات

تحتاج الحماية إلى تثبيت الحدود القانونية بالإحداثيات، وإدراجها في المخطط الحضري لعدن، ومنع إصدار أي تراخيص متعارضة معها. وينبغي إنشاء منطقة عازلة تتدرج فيها الاستخدامات من حماية مشددة إلى نشاط زراعي وسياحي منظم، حتى لا تلتصق المنشآت العمرانية مباشرة بقلب الأراضي الرطبة

### الصيد والقطع والحرائق

يزيد غياب الحراسة فرص صيد الطيور والحيوانات وقطع الأشجار وجمع الحطب. كما تعرضت أجزاء من المحمية لحرائق أضرت بأشجارها وغطائها النباتي. سواء كانت الحرائق متعمدة أو ناتجة عن حرق النفايات، فإن آثارها تمتد إلى الأعشاش والكائنات الدقيقة وبذور النباتات. ويقتضي الرد تجهيز نقاط مراقبة ومعدات إطفاء أولية، وتدريب فريق محلي على الاستجابة السريعة، مع تحقيقات جدية في الحوادث بدلاً من التعامل معها بوصفها أضراراً عابرة

### التغير المناخي

يرفع تغير المناخ درجات الحرارة ومعدلات التبخر، ويزيد عدم انتظام الأمطار والسيول وارتفاع مخاطر العواصف الساحلية. وفي محمية تعتمد على توازن دقيق بين المياه العذبة وشبه المالحة، يمكن لهذه التغيرات أن ترفع الملوحة أو تجفف الأحواض أو تغمر أجزاء منخفضة بمياه البحر. ويزيد التدهور البشري حساسية النظام لهذه الصدمات؛ فالمحمية التي تحتفظ بغطائها النباتي ومسارات مياهها تتكيف أفضل من أرض مجزأة ومضغوطة ومليئة بالنفايات

### الآثار الاجتماعية والاقتصادية

أدى تراجع المحمية إلى فقدان متنفس عام في مدينة تندر فيها الحدائق والمساحات الخضراء. كما تضررت فرص العمل المرتبطة بالزيارة والإرشاد والحرف وبيع المنتجات المحلية والزراعة والرعي المنظم. وقد كان نموذج الحسوة السابق يبرهن أن الحماية يمكن أن تنتج دخلاً، وأن المجتمع المحلي يستطيع أن يصبح حارساً للمورد عندما يرى منفعة واضحة من بقائه

أما استمرار التلوث فيحمل كلفة صحية

وخدمية غير مباشرة. فالروائح والحشرات والمياه الراكدة تؤثر في الأحياء المجاورة، وقد تنتقل الملوثات إلى الساحل ومناطق الصيد. كما تخسر الجامعات والمدارس موقعاً ميدانياً يمكن استخدامه في تدريس الجغرافيا والبيئة والأحياء. ومن ثم فإن الإنفاق على استعادة الحسوة ليس بنداً تجميلياً، بل استثمار في الصحة والتعليم والسياحة والقدرة الحضرية على التكيف

### تقييم الإدارة والحماية القانونية

تكشف حالة الحسوة عن تعدد الجهات من دون وحدة قرار. فالهيئة العامة لحماية البيئة معنية بالحماية، والسلطة المحلية مسؤولة عن الأرض والخدمات، ومؤسسات المياه والصرف تتحكم في نوعية التدفقات، وصندوق النظافة يتعامل مع المخلفات، والأجهزة الأمنية تضبط التعديات، بينما تملك الجمعية المحلية الخبرة اليومية. وعندما لا توجد إدارة مشتركة بصلاحيات وميزانية، تتحول المسؤولية إلى حلقات إحالة متبادلة

كما أن القوانين البيئية العامة لا تكفي إذا غابت اللائحة الخاصة بالمحمية، والحدود المعلنة، وقائمة الأنشطة المسموح بها والمحظورة، وآلية العقوبة. وتحتاج الحسوة إلى مجلس إدارة مصغر برئاسة محلية وعضوية الجهات الفنية والجمعية والجامعة، مع تقرير ربع سنوي علني عن المياه والنفايات والتعديات والطيور والإنفاق. وتوفر هذه الصيغة مساءلة أوضح من الحملات المنفصلة

### برنامج الاستعادة المقترح

#### المرحلة العاجلة خلال ستة أشهر

- تثبيت حدود المحمية ميدانياً ووضع لوحات قانونية وإغلاق المداخل المستخدمة لرمي المخلفات.
- تنفيذ حصر مصور ومحدد بالإحداثيات للنفايات والتعديات والطرق والحرائق ومصادر الصرف.
- إزالة المخلفات الخطرة ومخلفات البناء وفق خطة تمنع نقل التلوث إلى موقع آخر غير مؤهل.
- وقف ضخ الصرف غير المعالج، وإصلاح الأعطال الأكثر تأثيراً في الأحواض والمخرج الساحلي.
- تشكيل دورية حماية مشتركة، وتركيب كاميرات في النقاط الحرجة وربطها بغرفة عمليات محددة المسؤولية.

#### مرحلة التأهيل من ستة أشهر إلى سنتين

- تنظيف مجاري المياه وإعادة تشكيل الأحواض من دون الإضرار بالمناطق التي ما زالت تحتفظ بقيمة بيئية.
- إجراء مسح للتربة والمياه، ثم معالجة البؤر الملوثة قبل إعادة الزراعة أو استقبال الزوار.

- إكثار الأنواع النباتية المحلية، وحماية مناطق التجدد الطبيعي، وتنظيم الرعي وفق قدرة الموقع.
- إطلاق برنامج رصد موسمي للطيور بالتعاون مع جامعة عدن وتدريب طلاب وباحثين محليين.
- إعادة تأهيل مركز الزوار والممرات ونقاط المشاهدة على نحو محدود يحمي مناطق التعشيش.

**مرحلة الاستدامة**

- اعتماد رسم زيارة رمزي يعود مباشرة إلى تشغيل المحمية والحراسة والصيانة.
- تطوير برنامج للزيارات المدرسية والجامعية والإرشاد البيئي والحرف المرتبطة بنخيل الدوم.
- إنشاء قاعدة بيانات مفتوحة عن المياه والنبات والطيور والتعديات، وتحديثها دورياً.
- تأسيس صندوق محلي للمحمية يجمع الموارد الحكومية والمنح وعائدات الزيارة ضمن رقابة مالية واضحة.
- ربط الحسوة بخطة أشمل للأراضي الرطبة في عدن تشمل المملاح ومواقع الطيور والساحل.

**الخاتمة**

تكشف تجربة الحسوة مسارين متعارضين في إدارة البيئة. ففي المسار الأول استطاع مجتمع محلي، بدعم حكومي ودولي، تحويل موقع متدهور إلى أرض رطبة منتجة ومقصد تعليمي وسياحي حاز اعترافاً دولياً. وفي المسار الثاني أدت الحرب وتعطل الخدمات وضعف الرقابة وتشتت المسؤوليات إلى تراجع سريع، فعادت النفايات والصرف والتعديات إلى تهديد الموقع. وهذه المفارقة تؤكد أن الاستعادة البيئية ممكنة، لكنها قابلة للانتكاس إذا لم تتحول إلى مؤسسة دائمة

إنقاذ المحمية يبدأ بوقف مصادر الضرر قبل التفكير في إعادة افتتاحها للزوار. فلا معنى لزراعة أشجار جديدة مع استمرار الصرف الخام، ولا جدوى من حملة نظافة إذا بقيت شاحنات الأنقاض تدخل من دون عقوبة. كما أن نجاح الحماية يتوقف على إشراك سكان الحسوة ومنحهم دوراً اقتصادياً ورقابياً، لأن الإدارة البعيدة لا تستطيع متابعة موقع مفتوح داخل مدينة واسعة

وتملك عدن فرصة لاستعادة أحد أهم أصولها الطبيعية عبر برنامج واقعي ومتدرج يجمع إصلاح البنية التحتية بالبحث العلمي والحماية القانونية والتمويل المحلي. فإذا استعادت الحسوة وظائفها، ستعود موئلاً للطيور، ومختبراً طبيعياً للجامعات، ومساحة عامة للسكان، وحاجزاً يخفف انتقال الملوثات إلى الساحل. أما استمرار الإهمال فسيحول خسارة قابلة للعلاج إلى تدهور يصعب عكسه وتزداد كلفته عاماً بعد آخر



**التوصيات**

١. إصدار قرار محلي تنفيذي يثبت حدود المحمية وإحداثياتها، ويوقف أي توسع عمراني أو شق طرق داخلها.

٢. إعداد لائحة خاصة بالحسوة تحدد الأنشطة المسموح بها والعقوبات على الرمي والصيد والقطع والحرق والاستيلاء.

٣. تخصيص بند سنوي ثابت في موازنة السلطة المحلية للحراسة والصيانة والرصد البيئي.

٤. إصلاح منظومة معالجة الصرف، ومنع دخول المياه غير المطابقة، وإنشاء مختبر أو تعاقد دوري لفحص العينات.

٥. تركيب كاميرات تعمل على مدار الساعة عند المداخل والنقاط الحرجة، مع حفظ البيانات وتحديد جهة الاستجابة.

٦. إنشاء مجلس إدارة مشترك يضم البيئة والسلطة المحلية والمياه والنظافة والأمن وجامعة عدن والجمعية البيئية.

٧. إجراء مسح شامل للتنوع الحيوي كل عام، وتوحيد أرقام الأنواع وفق منهج رصد معلن وقابل للمراجعة.

٨. تنظيم الرعي والزراعة والحرف داخل المنطقة العازلة بعقود واضحة تمنع الاستنزاف وتضمن منفعة السكان.

٩. إعادة السياحة البيئية تدريجياً

بعد استيفاء شروط السلامة والنظافة، وتوجيه عائداتها إلى المحمية.

١٠. إطلاق برنامج توعية مستمر في المدارس والأحياء المجاورة، وعدم الاكتفاء بفعاليات موسمية قصيرة.

١١. طلب دعم فني من برامج الأراضي الرطبة والتنوع البيولوجي، مع بقاء القرار والإدارة والمساءلة محلية.

١٢. نشر تقرير سنوي عن حالة المحمية يتضمن صوراً جوية ومؤشرات للمياه والنبات والطيور والتعديات والإنفاق.

**المراجع والهوامش**


1. الهيئة العامة لحماية البيئة، بيانات المحميات الطبيعية في اليمن، 2012.

2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المحميات الطبيعية في اليمن، 26 يونيو 2013: https://www.undp.org/yemen/publications/protected-areas-yemen

3. مبادرة خط الاستواء، محمية الحسوة للأراضي الرطبة، ملف جائزة خط الاستواء 2014: https://www.equatorinitiative.org/2017/05/26/al-heswa-wetland-protected-area/

4. جمال باوزير وعبدالله حمود أبو الفتوح، الدراسة الأولية للوضع الراهن للمنطقة الساحلية لمحافظة عدن، الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، عدن، 2001.

5. نور أحمد هيثم، المشكلات البيئية في مدينة عدن، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، 2006.

6. صحيفة 14 أكتوبر، محميات الحسوة الطبيعية أول محمية سياحية بيئية في اليمن، 2007: https://14october.com/News/7SWPDFPA-C00II8

7. الجزيرة، محمية الحسوة في عدن من حديقة خلابة إلى مكب للنفايات، 13 مايو 2022: https://www.aljazeera.net/amp/misc/2022/5/13

8. سويس إنفو، محمية الحسوة في عدن من قصة نجاح إلى مكب للنفايات، مارس 2022: https://www.swissinfo.ch/ara/47440132

9. صحيفة الأيام، تلوث محمية الحسوة ينذر بكارثة بيئية خطرة، 2022: https://www.alayyam.info/news/9262A-ZL0-JIFWGP-217E

10. مؤسسة اليوم الثامن، جهود حكومية لحماية محمية الحسوة بحاجة إلى إجراءات صارمة، 2024: https://alyoum8.net/posts/94923

11. BirdLife International، الأراضي الرطبة الساحلية في شبه الجزيرة العربية، 30 يوليو 2025: https://www.birdlife.org/news/2025/07/30/the-arabian-peninsulas-coastal-wetlands-vital-for-nature-essential-for-life/

12. جريدة الأمناء، العدد 1587، 17 ديسمبر 2023.

### النفايات والنيران تمهدان للاستحواذ..

# حكومة المنفى اليمنية تحول محمية الحسوة إلى مكب والطيور تهاجر دون عودة



☐ خديجة محمد
باحثة مقيمة لدى مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

**تكشف معلومات خاصة حصلت عليها «مجلة بريم» عن مخطط يقوده مستثمر يمني يمتلك مصرفاً إقليمياً في عدن لتحويل محمية الحسوة إلى مدينة سكنية مغلقة، فيما تواصل سلطة عدن وصندوق النظافة ووزارة الثقافة والسياحة تجاهل الحرائق والتعديات التي تلتهم آخر رئة بيئية في العاصمة**

لا تحتاج الكارثة في محمية الحسوة إلى صور الأقمار الاصطناعية كي تُرى. النفايات تتراكم عند مداخلها، ومخلفات البناء تمتد إلى عمق أراضيها، وروائح الصرف الصحي تزاحم هواء

البحـر، بيـنما تلتهـم الحرائـق المتكـررة مـا تبقـى مـن الأشـجار والغطـاء النبـاتي. وفي كل مـرة تنطفـئ فيهـا النيران، تغيـب التحقيقـات، ولا تعلـن السـلطات سـبب الحريـق أو الجهـة التـي تقـف خلفـه أو المسـاحة التـي دُمّـرت

كانـت الحسـوة رئـة عـدن البيئيـة، ومحطـة للطيـور المهاجـرة، ومتنفسـاً للعـائلات، وموقعـاً للـطلاب والباحـثين والمهتـمين بالحيـاة الطبيعيـة. أمـا اليـوم، فتحولـت بفعـل الإهمال الرسـمي إلى أرض محـاصرة بالنفايـات والتعديـات ومصالـح العقـار، في مدينـة تتقلـص مسـاحاتها الـخضراء أمـام تمـدد الإسـمنت ومشروعـات الاسـتثمار المغلقـة

لكـن تدهـور المحميـة لا يبـدو، وفـق معلومات خاصـة حصلـت عليهـا «مجلـة بريـم»، نتيجـة عجـز خدمـي عابـر. فقـد كشـفت مصـادر تعمـل في مكتـب وزارة الاقتصـاد بالعاصمـة عـدن عـن وجـود مخطط اسـتثماري يسـتهدف تحويـل أجـزاء واسـعة مـن المحميـة إلى مدينـة سـكنية مغلقـة، يقـف خلفهـا مسـتثمر يمنـي نافـذ، بالشراكـة مـع مسـتثمرين يمنـيين وسـعوديين

وتفيـد المصـادر بـأن المسـتثمر اليمنـي الـذي يرتبـط اسـمه بـالمشروع يمتلـك مصرفـاً إقليميـاً يعمـل في العاصمـة عـدن، ويتمتـع بنفـوذ اقتصـادي وعلاقـات واسـعة مكّنتـه مـن التحـرك نحـو الأرض التـي تقـع عليهـا المحميـة، مسـتفيداً مـن تدهورهـا المسـتمر وتراجـع حضـور المؤسسـات المسـؤولة عـن حمايتهـا

وبحسـب المعلومـات التـي أدلـت بهـا المصـادر لـ«مجلـة بريـم»، فـإن تكـرار إحـراق مسـاحات مـن الحسـوة يخدم مخططاً يرمـي إلى إضعاف صفتهـا البيئيـة، وتحويلهـا تدريجيـاً إلى أرض جـرداء يسـهل تقديمهـا لاحقـاً بوصفهـا مسـاحة غير مسـتغلة وقابلـة للتطويـر العقـاري. وتقـول المصـادر إن المشروع المـقترح يتجـاوز بنـاء مسـاكن محـدودة إلى إنشـاء مدينـة سـكنية مغلقـة تسـتفيد مـن موقـع المحميـة وقربهـا مـن الطريـق الرابـط بين البريقـة وكالتكـس والمشروعـات الاسـتثمارية المحيطـة بهـا

ولا تتهـم المعلومـات المصرف الـذي يمتلكـه المسـتثمر بالمشـاركة في أي نشـاط متعلـق بالمحميـة، لكنهـا تضـع هويـة المسـتثمر ونفـوذه المالي أمـام الـرأي العـام، وتفتـح بابـاً واسـعاً للتسـاؤل عـن الأسـباب التـي حالـت دون إجـراء تحقيـق جـدي في الحرائـق المتكررة، وعـن الجهـات التي تسـتطيع تحريـك معاملات الأراضي في نطـاق يـفترض أنـه محمـي قانونـاً

مـن يحـرق الحسـوة؟ ومـن المسـتفيد مـن تـدمير غطائهـا النبـاتي؟ وهـل تلقـت هيئـة الأراضي أو المنطقـة الحـرة أو مكاتـب الاسـتثمار والأشـغال والاقتصـاد طلبـات لتخصيـص أجـزاء مـن المحميـة أو تغـيير اسـتخدامها؟ ومـن يضمـن عـدم اسـتخراج وثائـق صرف أو تمليـك لأرض جـرى إفقادهـا قيمتهـا البيئيـة بصـورة منهجيـة؟

هـذه الأسـئلة لا تسـتطيع سـلطة عـدن المحليـة تجاهلهـا، خصوصـاً أن الاشـتباه في وجـود مخطـط عقـاري لم يظهـر اليـوم. ففـي ٢٧ ديسـمبر/كانون الأول ٢٠٢٤، نشر موقـع «الجديـد بـرس» تقريـراً عـن حريـق واسـع التهـم أجـزاء كـبيرة مـن أشـجار الحسـوة ومسـاحاتها الحيويـة، ونقـل عـن مصـادر زراعيـة أن الحريـق كان متعمـداً، وأنـه جـاء تمهيـداً لتحويـل المنطقـة المحروقـة إلى مخطـط تجـاري لصالـح متنفـذ يسـعى إلى اسـتخراج وثائـق تمليـك للأرض

وسـبق ذلـك بيـوم تقرير آخـر نقل عـن مصادر عاملـة في المحميـة الاشـتباه في أن حريقاً واسـعاً اسـتهدف تهيئـة المنطقـة لمخطـط تجـاري، مـع محـاولات لاسـتخراج وثائـق صرف للأرض الواقعـة على خـط البريقة-كالتكس. ولم تعلـن السـلطات منـذ ذلـك الوقـت نتيجـة تحقيـق تكشـف سـبب الحريـق أو تنفـي المعلومـات المتعلقـة بالمخطـط

ويمنـح هـذا الصمـت المعلومـات الجديـدة وزنـاً إضافيـاً. فـحين تتكـرر الروايـة ذاتهـا مـن مصـادر تعمـل في المحميـة، ثـم مـن مصـادر داخـل مكتـب حكومـي معنـي بالاقتصـاد والاسـتثمار، لا يعـود تجاهلهـا ممكنـاً. المطلوب تحقيـق رسـمي معلـن، لا بيـان مقتضـب عـن إخماد حريـق، ولا حملـة تنظيـف تسـتمر سـاعات أمـام عدسـات الـكاميرات ثـم تنتهـي

وكان تقريـر ميـداني سـابق أُعـد لمؤسسـة اليـوم الثامـن للإعلام والدراسـات، ولم يسـبق نشره، قـد رصـد أكثر مـن عشرة حرائـق داخـل محميـة الحسـوة خلال عـام ٢٠٢٤، بمعـدل يقـارب حريقـاً كل شـهر. ووثـق التقريـر نـزولاً ميدانيـاً إلى المحميـة ولقـاءات مـع مـزارعين ومسـتفيدين أكـدوا أن الـنيران أصبحـت تهديـداً دائمـاً للموقـع

وكان الحريـق الـذي اندلـع في ١٤ ديسـمبر/ كانـون الأول ٢٠٢٤ مـن أخطـر تلـك الحرائـق، إذ اسـتمر نحـو سـت سـاعات، وسـاعدت الريـاح الموسـمية على تمـدده داخـل الغطـاء النبـاتي. وعلى الرغـم مـن تدخـل وحـدات الدفـاع المـدني، ظلـت الـنيران خامـدة تحـت الرمـاد، وشـوهد الدخـان يتصاعـد مـن الموقـع بعـد مـرور ٤٨ سـاعة

وأفـاد أحـد المـزارعين، الـذي احتفـظ التقريـر بهويتـه ورمـز إليـه بالحـرفين «ط. أ»، بـأن الحرائـق لا تحـدث مصادفـة، وأن جهـات نافـذة تريـد إنهـاء المحميـة، إمـا عبر الـردم أو إحـراق الغطـاء النبـاتي أو تحويلهـا إلى مكـب دائـم للنفايـات. وأشـار إلى أن أكـوام القمامـة ومخلفـات البنـاء تمتـد مـن المداخـل إلى مسـاحات داخليـة، مـن دون وجـود جهـة تمنـع إلقاءهـا أو تحاسـب المتسـببين فيهـا

مـا قالـه المـزارع تؤكـده صـور المحميـة وشـهادات السـكان والتقاريـر المنشـورة خلال السـنوات الماضيـة. ففـي عـام ٢٠٢٢، وصفـت تقاريـر صحفيـة الحسـوة بأنهـا تحولـت مـن

حديقة خلابة إلى مكب للنفايات، بعد تعطل مرافقها وتدفق مياه الصرف غير المعالجة إلى أراضيها وانتشار مخلفات البناء والأغصان المقطوعة داخلها. كما نُقلت إفادات عن مسؤول في إدارة المحميات تؤكد الاستيلاء على أراضٍ تابعة لمشروع معالجة مياه الصرف، ما أعاق صيانة المنظومة

ومع ذلك، لم تتحرك حكومة المنفى اليمنية لإنقاذ الموقع، ولم تقدم السلطة المحلية في عدن خطة لاستعادة المحمية، ولم ينشر صندوق النظافة سجلاً يوضح كيف تصل النفايات ومخلفات البناء إلى أرض يفترض أنها خاضعة للحماية

المفارقة أن الحسوة حصلت عام ٢٠١٤ على جائزة خط الاستواء الدولية، بعدما نجح المجتمع المحلي في تحويلها من مكب للنفايات إلى نظام بيئي فعّال للأراضي الرطبة. وكانت المحمية توفر موقعاً للتكاثر والتوقف لأكثر من مئة نوع من الطيور المهاجرة، وتسهم في إعادة استخدام المياه المعالجة في الزراعة، وتوفر فرص عمل في إدارة الموارد الطبيعية وتربية النحل والحرف والمشروعات الصغيرة

اليوم تسير الحسوة في الاتجاه المعاكس: من محمية نمت فوق مكب مهمل إلى محمية تعيدها الحكومة إلى مكب، ومن تجربة محلية حازت تقديراً دولياً إلى أرض تتنازعها النفايات والنيران ومشروعات العقار

ووفق التقرير السابق لمؤسسة اليوم الثامن، وفرت المحمية نحو ستين فرصة عمل لأعضاء جمعية الحسوة البيئية والمزارعين والحرفيين والأسر المستفيدة من الزراعة وتربية الإبل والأبقار والأغنام والنحل والدواجن. كما ارتبطت بها منتجات محلية تعتمد على أشجار الدوم، المعروفة في عدن باسم «الطاري»، واستخدمت في الصناعات التقليدية وبعض الأغراض المنزلية

ولذلك فإن تحويل الحسوة إلى مشروع سكني مغلق لن يزيح الطيور والأشجار وحدها، بل سيقصي مجتمعاً محلياً عاش من موارد المكان وأسهم في حمايته. وستنتقل الأرض من فضاء طبيعي وعام يخدم سكان عدن إلى ملكية استثمارية لا يدخلها إلا القادرون على شراء وحداتها السكنية

تضم المحمية أنواعاً متعددة من النباتات والطيور المقيمة والمهاجرة، بينها أنواع مهددة بالانقراض. وأورد تقرير «الجديد برس» أن الحسوة تحتوي على ٢٣ نوعاً نباتياً و٣٩ نوعاً من الطيور، بينها النورس أبيض العينين وأبو منجل المقدس والنحام الصغير. بينما تشير بيانات جائزة خط الاستواء إلى استفادة أكثر من مئة نوع من الطيور المهاجرة من نظامها البيئي، وهو اختلاف يعكس الحاجة إلى مسح علمي حديث لاكتشاف حجم الخسارة التي أصابت الموقع

وتنقل المادة البحثية السابقة عن خبراء محليين تحذيرات من اختفاء أو تراجع مشاهدة ١١ نوعاً من الطيور المستوطنة والمهاجرة في محميات عدن. ولا توجد بيانات حكومية حديثة تجيب عن عدد الأنواع التي ما زالت تعود إلى الحسوة، لأن الجهات المعنية لم تنفذ مسحاً دورياً معلناً، كما لم تضع نظاماً لمراقبة أعداد الطيور أو تسجيل أثر الحرائق والتلوث عليها

الطيور لا تعود إلى موئل تحاصره النار والدخان ومياه الصرف والنفايات. وحين تفقد الغذاء والمياه الآمنة ومواقع التعشيش، تغير مسار هجرتها بحثاً عن مكان آخر. وهكذا تفقد عدن، في صمت، جزءاً من موقعها البيئي على مسارات الهجرة الإقليمية

وكان الغطاء النباتي في الحسوة يؤدي وظيفة تتجاوز المشهد الجمالي. فالمحمية تقع في نهاية مصب الوادي الكبير وجنوب أحواض معالجة مياه الصرف، وكانت الأشجار والنباتات تحجز جزءاً من مخلفات السيول والمياه الخارجة من الأحواض قبل وصولها إلى خليج عدن. ويعني إحراق هذا الغطاء وتدميره انتقال التلوث إلى البيئة البحرية وتهديد الشاطئ والثروة السمكية وصحة السكان

أمام هذا الملف، تتحمل سلطة عدن المحلية، برئاسة وزير الدولة محافظ العاصمة عبدالرحمن شيخ عبدالرحمن اليافعي، مسؤولية التحرك العاجل. صحيح أن شيخ عُيّن محافظاً في ٧ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٦، بعد وقوع معظم الحرائق الواردة في التقرير الميداني، لكنه أصبح منذ توليه المنصب المسؤول الأول عن حماية أرض المحمية ومنع استمرار التعديات وكشف ما جرى قبل تعيينه

ولا يستطيع المحافظ التعامل مع الحسوة بوصفها ملفاً بيئياً ثانوياً. القضية تتعلق بأرض عامة، وشبهات حرق متعمد، ومعلومات عن مستثمر نافذ، ومخطط سكني مغلق، واحتمال استخدام النفوذ الاقتصادي للحصول على وثائق صرف أو تغيير استخدام الأرض. وهذه وقائع تستدعي لجنة تحقيق برئاسة السلطة المحلية وعضوية النيابة وهيئة الأراضي والهيئة العامة لحماية البيئة والدفاع المدني والأجهزة الأمنية

على المحافظ عبدالرحمن شيخ أن يعلن موقفاً صريحاً من المشروع المنسوب إلى المستثمر الذي يمتلك مصرفاً إقليمياً في عدن، وأن يكشف ما إذا كانت السلطة المحلية أو أي مكتب تابع لها قد تلقى طلبات تتعلق بالاستثمار داخل الحسوة. وعليه أن يصدر قراراً فورياً بتجميد أي معاملة عقارية أو استثمارية تمس أرض المحمية، إلى حين مراجعة جميع الوثائق والإجراءات أمام الرأي العام

كما ينبغي نشر حدود المحمية بإحداثيات

واضحة، وإيداعها لدى هيئة الأراضي ومكاتب الأشغال والاستثمار والسجل العقاري، لمنع إصدار وثائق متعارضة أو تمرير معاملات تحت مسميات التطوير أو الشراكة أو الانتفاع

ويتحمل صندوق النظافة وتحسين المدينة في عدن جانباً مباشراً من المسؤولية. فقد تولى المهندس سالمين علوي علي إدارة الصندوق في يوليو/تموز ٢٠٢٦، بقرار أصدره المحافظ عبدالرحمن شيخ، خلفاً للمدير السابق قائد راشد. وإذا كانت الإدارة الحالية قد ورثت مشكلة النفايات، فإن استمرارها بعد توليها المسؤولية يجعلها ملزمة بتقديم إجابات وخطة معالجة محددة

من ينقل النفايات إلى محمية الحسوة؟ هل تدخل شاحنات تابعة لمتعهدين أم مركبات خاصة؟ أين نقاط التخلص الرسمية المعتمدة في مديرية البريقة؟ هل يراقب الصندوق حركة مركبات نقل المخلفات؟ وكم مخالفة حررت بحق من ألقوا مواد البناء والقمامة داخل المحمية؟

هذه ليست أسئلة تفصيلية. معرفة مصدر النفايات قد تكشف ما إذا كان تحويل الموقع إلى مكب يجري بفعل الفوضى، أم أن هناك من يعمل على تشويه الأرض وإفقادها قيمتها تمهيداً لتغيير استخدامها. ويستطيع صندوق النظافة تتبع المركبات، وإغلاق منافذ الدخول، ووضع حواجز ثابتة، وتخصيص فريق مراقبة، لكنه لم يعلن حتى الآن خطة دائمة لحماية الموقع

ولا تقل مسؤولية وزارة الثقافة والسياحة وقطاع السياحة في عدن عن مسؤولية الجهات الخدمية. فالحسوة كانت إحدى أهم وجهات السياحة البيئية في المدينة، واستقبلت في سنوات نشاطها عشرات الآلاف من الزوار، واحتوت على ممرات ومواقع لمراقبة الطيور ومرافق لاستقبال العائلات والطلاب

ومع ذلك، غابت المحمية عن الخطط السياحية الحكومية، ولم تقدم الوزارة مشروعاً لاستعادة مرافقها أو تأهيلها أو إعادة إدراجها ضمن الوجهات السياحية في عدن. وبينما تتحدث الوزارة عن تنشيط السياحة واستعادة حضور اليمن على الخريطة الإقليمية، تُترك وجهة حاصلة على جائزة دولية للنفايات والحرائق والمستثمرين

صمت وزارة الثقافة والسياحة يمنح المخطط العقاري مساحة إضافية. فالموقع الذي يتوقف عن استقبال الزوار ويفقد مرافقه وصفته السياحية يصبح أكثر عرضة لإعادة التصنيف. وكان واجب الوزارة الدفاع عن الحسوة بوصفها أصلاً سياحياً واقتصادياً، والمطالبة بموازنة لإعادة تأهيلها، وجذب تمويل دولي لاستعادة نظامها البيئي، لا الاكتفاء بمشاهدة انهيارها

وتقع المسؤولية القانونية والبيئية الأساسية أيضاً على وزارة المياه والبيئة والهيئة العامة لحماية البيئة. فالحسوة مصنفة محمية طبيعية، وأي تغيير في استخدامها يفترض أن يخضع للقوانين البيئية ودراسات الأثر والموافقات الرسمية. وإذا كانت هذه الجهات لم تمنح موافقة على مشروع سكني، فعليها أن تعلن ذلك. وإذا كانت هناك طلبات أو مشاورات، فعليها كشفها قبل أن تتحول الحرائق إلى حدود لمخطط عقاري جديد

حكومة المنفى لا تستطيع التنصل من المسؤولية بالقول إن ما يجري شأن محلي. وزاراتها ومؤسساتها تعمل من عدن أو باسمها، وهي التي تدير ملفات الاقتصاد والسياحة والبيئة والأراضي. وحين تترك محمية تحترق وتتحول إلى مكب، ثم تظهر معلومات عن مشروع استثماري فوق أنقاضها، تصبح مسؤولة عن الإهمال وعن النتائج التي صنعها هذا الإهمال

والإهمال هنا لا يقل خطورة عن القرار المباشر. من يريد الاستيلاء على أرض محمية لا يحتاج دائماً إلى إعلان إلغائها. يكفي أن تتوقف الصيانة، وتتدفق مياه الصرف، وتدخل شاحنات النفايات، وتتكرر الحرائق، وتختفي الطيور، ثم يأتي المستثمر ليقول إن المكان فقد قيمته وأصبح جاهزاً للبناء

هذه هي الحلقة التي ينبغي كسرها الآن. وأول خطوة هي فتح تحقيق قضائي مستقل في الحرائق، يتضمن فحص مواقع اندلاعها، والاستماع إلى المزارعين والعاملين في المحمية ورجال الدفاع المدني، ومراجعة تسجيلات الكاميرات القريبة وحركة المركبات والاتصالات والطلبات الاستثمارية المقدمة قبل الحرائق وبعدها

ويجب أن يشمل التحقيق المستثمر اليمني الذي تحدثت عنه مصادر مكتب وزارة الاقتصاد، والشركات أو الأشخاص المرتبطين بمشروع المدينة السكنية، وأي شركاء يمنيين أو سعوديين وردت أسماؤهم في المراسلات أو الاجتماعات أو طلبات تخصيص الأرض. كما ينبغي الفصل بين ملكية المستثمر للمصرف وبين نشاط المصرف نفسه، ما لم تكشف الوثائق عن صلة مالية أو مؤسسية بالمشروع

وتطالب «مجلة بريم» محافظ عدن عبدالرحمن شيخ بإصدار قرار معلن يمنع أي تصرف بأرض محمية الحسوة، وتشكيل لجنة تحقيق لا تضم مسؤولين يمكن أن تكون مكاتبهم طرفاً في إصدار الوثائق محل المراجعة. كما تطالب بنشر تقرير عن جميع الحرائق التي شهدتها المحمية منذ عام ٢٠١٥، وأسبابها ونتائج التحقيقات فيها والمساحات المتضررة

وتطالب المجلة مدير صندوق النظافة سالمين علوي بالكشف عن آلية وصول النفايات إلى المحمية، وإزالة المخلفات تحت إشراف بيئي،

وإغلاق منافذ دخول الشاحنات، وتركيب كاميرات مراقبة تعمل على مدار الساعة

كما تطالب وزارة الثقافة والسياحة بإعلان الحسوة مشروعاً عاجلاً للاستعادة السياحية والبيئية، وإعادة تأهيل مرافق الزوار ومواقع مراقبة الطيور، فيما يتعين على وزارة المياه والبيئة إجراء مسح للتربة والمياه والغطاء النباتي والطيور، وتحديد حجم الضرر الناتج عن الحرائق والتلوث

وتضع «مجلة بريم» المعلومات الواردة في هذا التقرير أمام السلطة المحلية في عدن والنيابة العامة ووزارات الاقتصاد والثقافة والسياحة والمياه والبيئة، وهيئة الأراضي وصندوق النظافة، وتكفل لجميع الجهات والأشخاص حق الرد والتوضيح

لكن حق الرد لا يعفي أحداً من الإجابة عن السؤال الأهم: هل تتحرك سلطة عدن لإنقاذ محمية الحسوة، أم تنتظر حتى يحترق آخر شجرها، وتغادر الطيور دون عودة، ثم تُفتح بوابات المدينة السكنية المغلقة فوق أرض كانت ملكاً للطبيعة ولسكان عدن؟

الهوامش والمراجع:


١- تقرير ميداني لمؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات عن محمية الحسوة والحرائق التي شهدتها خلال عام ٢٠٢٤.

٢- «حريق متعمد يلتهم محمية الحسوة الطبيعية في عدن»، الجديد برس، ٢٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤.

٣- «حريق متعمد يهدد محمية الحسوة الطبيعية بهدف تحويلها إلى مخطط تجاري»، الجنوب اليمني، ٢٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤.

٤- مبادرة خط الاستواء التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ملف محمية الحسوة للأراضي الرطبة، جائزة عام ٢٠١٤.

٥- «محمية الحسوة في عدن.. من حديقة خلابة إلى مكب للنفايات»، الجزيرة نت، ١٣ مايو/أيار ٢٠٢٢.

٦- الخطة الإدارية لمحمية الحسوة البيئية، المهندس فيصل صالح عبيد الثعلبي، برنامج الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، ٢٠١١.

٧- دراسة طيور محافظة عدن خلال الهجرة الصيفية والشتوية ٢٠٠٥-٢٠٠٦، الباحث فضل عبدالله ناصر البلم، جامعة عدن

٨- نور أحمد هيثم، «المشكلات البيئية في مدينة عدن»، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، ٢٠٠٦.

٩- دراسة الطيور المهاجرة في محمية أحواض الملح «الملاح»، الباحثة عبير يوسف فضل قردش

# سقطرى بين التنمية والحماية.. كيف تُستثمر الموارد دون استنزافها؟



☐ **حنين العولقي**

صحافية وباحثة مقيمة لدى مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، حاصلة على البكالوريوس في الحقوق، والاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة عدن

تطرح سقطرى سؤالاً يتجاوز استثمار جمالها الطبيعي إلى كيفية إدارة مواردها المحدودة، وحماية تنوعها الحيوي، وتحسين حياة سكانها. وتكشف قراءة الدراسات الجغرافية والبيئية أن نجاح التنمية يرتبط بدقة المعرفة بالمياه وحساسية الموائل، ومشاركة المجتمع المحلي في القرار وتوزيع العوائد. فالتوسع السياحي يحتاج إلى ضوابط قابلة للمراجعة، وتمويل مستقر للحماية، ومؤشرات تقيس أثر المشروعات على البيئة والخدمات، وحماية مصالح الأجيال المقبلة.

تحتاج سقطرى إلى تنمية تحسّن حياة سكانها وتحافظ على الموارد التي يقوم عليها مستقبلهم. غير أن الانتقال من الاعتراف بهذه الحاجة إلى تحديد المشروعات المناسبة يقتضي

معرفة أدق بالمياه، وقدرة الموائل على التجدد، وتوزيع المنافع والكلفة. وتكشف إعادة قراءة دراسة قادري عبد الباقي عن الخصائص الطبيعية للجزيرة أن بعض هذه الأسئلة كان مطروحاً منذ تسعينيات القرن الماضي، وأن التحفظ على نقص البيانات كان جزءاً أصيلاً من البحث، قبل أن تتحول بعض أرقامه إلى معلومات متداولة منفصلة عن شروطها

تتخذ هذه الورقة من الدراسة مدخلاً لمناقشة العلاقة بين الجغرافيا والتنمية، وتستعين بأبحاث لاحقة ووثائق الحماية الدولية لتقييم ما تغيّر في أدوات المعرفة والأسئلة المطروحة. وتنطلق من أن خصوصية الجزيرة تفرض تقييماً مكانياً لكل نشاط، وربط الترخيص بالموارد والخدمات والمراقبة. فالمقومات الطبيعية قد تفتح فرصاً اقتصادية، لكن تحويل هذه الفرص إلى منافع مستمرة يعتمد على طريقة الإدارة ومقدار ما يحصل عليه السكان من عوائد وحقوق في القرار

## دراسة تأسيسية وأسئلة مستمرة

قدّم قادري عبد الباقي، من كلية الآداب بجامعة عدن، بحث «الخصائص الطبيعية لجزيرة سقطرى: دراسة في الجغرافيا الطبيعية» ضمن أعمال الندوة الدولية العلمية الأولى حول الجزيرة، المنعقدة في عدن خلال ٢٤–٢٨ مارس ١٩٩٦. ويقع البحث في الصفحات 231–256 من المجلد، ويجمع وصفاً للموقع والبنية الجيولوجية والتضاريس والمناخ والموارد المائية والتربة والحياة النباتية والحيوانية. وتظهر أهميته في وصل هذه العناصر ضمن تفسير واحد، مع محاولة تقدير انعكاساتها على التنمية. [1]

اعتمد البحث على تحليل الخرائط والإحصاءات والمراجع، وعلى استقراء الخصائص الطبيعية. وهو بذلك يقدم تركيباً معرفياً مفيداً، لكنه لا يعرض شبكة قياس ميداني مستقلة ومتكاملة للمؤلف. وتعود بياناته إلى تقارير وفترات مختلفة؛ لذلك تتفاوت قدرته على تفسير الظواهر العامة وتقدير الموارد القابلة للاستثمار. ويساعد هذا التمييز على استخدامه بعدالة، فلا يُطالب بما لم يصمم لإنجازه، ولا تُمنح تقديراته صلاحية تتجاوز الأدلة التي استند إليها

تتبنى الورقة الحالية قراءة نقدية مقارنة للمصادر، ولا تقدم مسحاً ميدانياً جديداً أو ميزانية مائية محدثة. وتستخدم الوثائق الحديثة لتحديد اتجاهات المخاطر وتطور أدوات البحث، مع الفصل بين المعلومات المنقولة والاستنتاجات والتوصيات. وتراعي اختلاف النطاق بين جزيرة سقطرى الرئيسية، التي يركز عليها البحث الأصلي، والأرخبيل الذي تتناوله وثائق التراث العالمي. وهذه الحدود ضرورية عند مقارنة الأعداد والمساحات ونسب الأنواع المتوطنة

### الجغرافيا تفرض اختلاف شروط التنمية

يميز البحث الأصلي بين الجبال الجرانيتية والهضاب الجيرية والسهول الساحلية، ويربط تكوينها باختلاف أشكال السطح والتصريف المائي والتربة. ويشرح كيف تسهم طبيعة الصخور والانحدارات في تشكيل الأودية والمظاهر الكارستية وتوزيع بعض الموارد. وتتيح هذه القراءة فهم التفاوت داخل الجزيرة، وتمنع اختزالها في صورة مناخية أو تضاريسية واحدة. فالموقع الذي يصلح لنشاط معين قد يختلف جذرياً عن موقع مجاور في مصادر المياه وقابلية التربة للتأثر. [١، ص ٢٣٢-٢٤٢]

ويترتب على ذلك أن التخطيط يحتاج إلى وحدات أصغر من حدود الجزيرة الإدارية. فقد يتطلب تطوير موقع ساحلي دراسة للخزان الجوفي والملوحة، فيما يحتاج موقع مرتفع إلى تقييم الانحدار ومسارات الجريان والغطاء النباتي. وتؤثر هذه الفروق في نوع البناء وطرق الوصول وحجم الاستخدام الممكن. وهذه تطبيقات تخطيطية تستخلصها الورقة من التفاوت الجغرافي، وليست نتائج قياس تنسبها إلى الدراسة القديمة

وتحتاج العلاقة بين الطبيعة والنشاط البشري إلى تجنب التفسير الحتمي. فوجود تربة أو مورد مائي لا يكفي وحده لتفسير الزراعة أو الاستقرار؛ إذ تتدخل المعرفة المحلية والملكية والنقل والأسواق والخدمات. كما أن صعوبة التضاريس لا تجعل تحسين الخدمات مستحيلاً، لكنها تغير كلفته وبدائله. ويكون التحليل أكثر فائدة حين يحدد ما تتيحه البيئة وما تقيده، ثم يفحص الخيارات الاجتماعية والتقنية المتاحة ضمن هذه الحدود

ويبرز الأمر عند تقييم الطرق. فالحاجة إلى ربط التجمعات بالخدمات حقيقية، لكن اختيار المسار يجب أن يوازن بين اختصار الرحلة وتغيير تصريف السيول وتجزئة الموائل وكلفة الصيانة. ويمكن أن تتباين النتائج بين تحسين طريق قائم وفتح مسار جديد في منطقة حساسة. ومن ثم تقترح الورقة مقارنة البدائل ونشر أسباب الاختيار، مع تضمين الصيانة والعبارات ومراقبة الأثر في ميزانية المشروع منذ البداية، وتقييم أثر مجموع الطرق حين تتقاطع ضغوطها في الحوض أو الموئل نفسه

### المياه بين التقدير وإمكان الاستخدام

تمثل المياه أحد أكثر أجزاء البحث حاجة إلى قراءة متأنية. ففي الصفحة ٢٤٤ يوضح المؤلف محدودية تمثيل المحطة المناخية الساحلية لبقية الجزيرة، ويحذر من قصر بعض فترات الرصد وتباعدها. وفي الصفحة ٢٤٧ يذكر غياب دراسة هيدرولوجية شاملة، ويؤكد أن التقديرات المتاحة لا تصلح أساساً نهائياً للتخطيط. وهذه التحفظات جزء من معنى الأرقام، وحذفها عند الاقتباس يحول تقديراً أولياً إلى يقين لا يقره صاحبه.[١]

ينقل البحث تقديراً للأمطار المستلمة يبلغ نحو ٦٣٠ مليون متر مكعب، ثم يشير

إلى فقد نحو ٧٠٪ بالتبخر والتسرب، وصولاً إلى قرابة ١٩٠ مليون متر مكعب من المياه السطحية. ويحتاج هذا العرض إلى تفكيك: فالتبخر والتسرب عمليتان مختلفتان، وقد يسهم جزء من التسرب في تغذية الخزانات الجوفية. ولا يتيح النص وحده تحديد نسب هذه المسارات أو إعادة حساب الميزانية بصورة أدق.[١، ص ٢٤٧–٢٤٨]

كذلك تختلف كمية المطر عن كمية الماء الممكن توفيرها للاستخدام. فالوصول إلى المورد يتأثر بموقعه وموسمه ونوعيته وكلفة تخزينه ونقله، وبالمقدار الذي تحتاج إليه النظم البيئية. وقد تكون كمية سنوية كبيرة مصحوبة بعجز محلي خلال أشهر معينة. لذلك تقترح الورقة أن يُختبر أي طلب جديد على المياه في الحوض المعني وفي موسم الضغط، وأن يشمل التقييم احتياجات السكان القائمة قبل تخصيص موارد إضافية للمشروعات

وتستدعي مسألة الآبار الساحلية متابعة خاصة. فقد أشار البحث إلى زيادة الملوحة قرب البحر وربطها بظروف الاستغلال.[١، ص ٢٤٨] ومن منظور التخطيط، يستدعي ذلك قياس المناسيب والملوحة دورياً، وتسجيل السحب، ومقارنة المواسم. كما ينبغي تقييم حصاد الأمطار وإصلاح التسرب وإدارة الطلب إلى جانب خيارات الإمداد، بدلاً من افتراض أن زيادة الاستخراج تكفي لمعالجة كل نقص. واختيار الحل يتطلب بيانات محلية عن الكلفة والاعتمادية والأثر البيئي

ومن المسائل التي ينبغي أن يشملها التقييم التمييز بين توفير الماء للحاجات اليومية وتوفيره لنشاط اقتصادي جديد. فوجود مصدر يستخدمه تجمع سكاني لا يعني وجود فائض يمكن تخصيصه من دون أثر. وتحتاج الأولوية الاجتماعية إلى ترجمة في شروط الترخيص، بحيث يوضح المشروع مصدره وكمية استهلاكه وخطته عند انخفاض الإمداد. كما يجب احتساب كلفة المعالجة والتخزين والصيانة، لأن منشأة لا تستطيع تمويل تشغيلها قد تضيف عبئاً إلى شبكة الخدمات القائمة بدلاً من توسيع قدرتها

### الأشجار جزء من الدورة المائية

تضيف أبحاث لاحقة بعداً مهماً إلى العلاقة بين النبات والمياه. فقد درست هانا كاليفودوفا وزملاؤها، في بحث منشور عام ٢٠٢٠، أهمية تجمعات دم الأخوين في التقاط الهطول الأفقي من الضباب والسحب. واستند التقدير إلى خصائص الأشجار وبيانات مناخية وقياسات مباشرة، وأظهر تفاوتاً كبيراً بين نطاقات الارتفاع. وقدّر النموذج أن مساهمة الهطول الأفقي تجاوزت ٤٠٪ من إجمالي الهطول السنوي ضمن نطاق التقدير وشروطه.[٣]

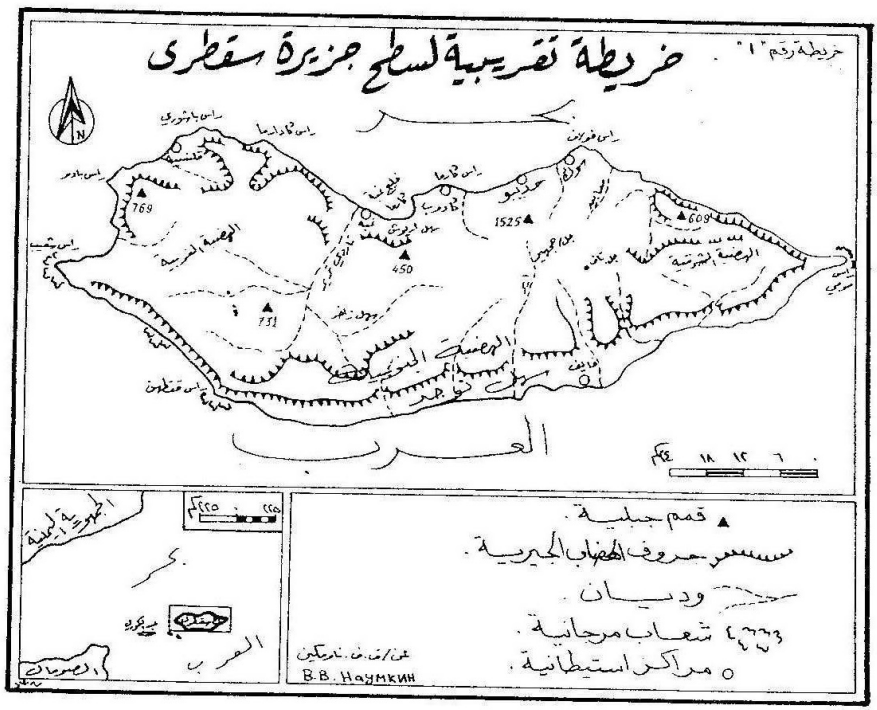
لا يجوز تعميم هذه النسبة على كل مياه الجزيرة أو اعتبارها مورداً قابلاً للاستخراج بالقيمة نفسها. لكن الدراسة توسع السؤال التنموي: فالغطاء الشجري يشارك في

عمليات بيئية تتصل بتوافر الرطوبة، وقد تؤثر خسارته في هذه الوظائف. ويصبح تقييم إزالة الأشجار أو تغيير استخدام الأرض محتاجاً إلى حساب آثار تتجاوز القيمة التجارية للنبات أو جاذبيته البصرية. وهذه نتيجة تحليلية تستند إلى طبيعة العلاقة التي اختبرها الباحثون

ويقود ذلك إلى إعادة ترتيب أولويات الحماية. فصون الأشجار وتجددها قد يدخل ضمن إدارة المياه والأرض، إضافة إلى حماية الأنواع. ومع ذلك، يحتاج تحويل هذا الاستنتاج إلى سياسة إلى تحديد المواقع وحالة التجدد وأسباب التراجع، ثم اختبار التدخل المناسب. ولا يكفي نقل تجربة ناجحة بين منطقتين من دون مقارنة الظروف الطبيعية وحقوق الرعي والقدرة على الصيانة والمتابعة

### التنوع الحيوي يحتاج إلى قياس متجدد

تعتمد اليونسكو في تعريف القيمة العالمية للأرخبيل على مستويات مرتفعة من التوطن؛ وتورد أن نحو ٣٧٪ من ٨٢٥ نوعاً نباتياً، و٩٠٪ من أنواع الزواحف، و٩٥٪ من أنواع الحلزون البري، لا توجد في مكان آخر. وقد أدرج الأرخبيل في قائمة التراث



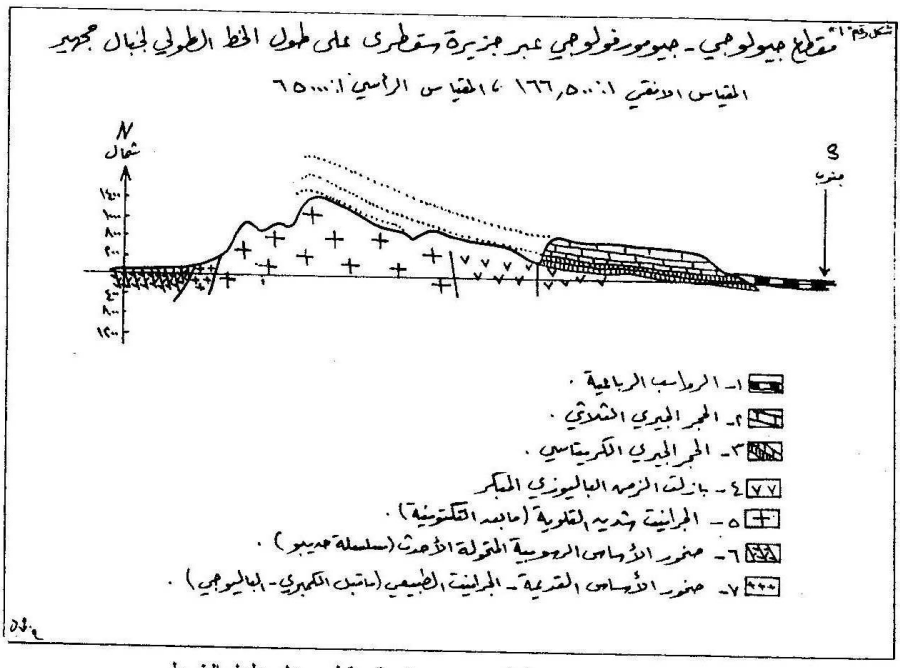

١- خريطة رقم ١: خريطة تقريبية لسطح جزيرة

العالمي عام ٢٠٠٨.[٢] وهذه أرقام مرتبطة بالتعريفات والقوائم المستخدمة، وليست بديلاً عن تحديث المسوح أو فحص حالة كل جماعة حيوية

وتختلف هذه النسب عن بعض ما ينقله بحث التسعينيات. ولا يثبت الفرق وحده تدهوراً بيئياً أو خطأً بحثياً؛ فقد ينتج عن توسع الحصر أو تغير التصنيف أو اختلاف النطاق الجغرافي. والمقارنة العلمية تتطلب فحص هذه الاحتمالات قبل تفسير اتجاه التغير. كما ينبغي التمييز بين عدد الأنواع وحالة بقائها، فقد تستمر قائمة الأنواع فيما تتراجع أعداد أفرادها أو مساحة موائلها أو قدرتها على التجدد.[١؛ ٢]

ويقدم بحث منشور عام ٢٠٢٣ عن غابة دم الأخوين في فرمهين مثالاً على تطور أدوات الرصد. استخدم الباحثون طائرات مسيّرة في مسوح عام ٢٠٢١ لجرد الأشجار ومواقعها وبنيتها العمرية، وسجلوا ٣٥,٥٤٢ شجرة حية و٢,١٢٣ شجرة مقتلعة داخل منطقة الدراسة. ويسمح هذا النوع من الجرد بإعادة المقارنة مكانياً، لكنه لا يمثل تعداداً لكل أشجار النوع في الأرخبيل، ولا يثبت وحده سبب فقد كل شجرة.[٤]

وتفيد هذه النتيجة في بناء مؤشرات للحماية: توزيع الأشجار الصغيرة، ومعدل البقاء، والتغير في مساحة الغطاء، وحالة المواقع بعد الأحداث الجوية. وينبغي أن




شكل رقم ١: مقطع جيولوجي- جيومورفولوجي عبر جزيرة سقطرى على طول الخط الطولي لجبال حجهير

تتصل أعمال الاستعادة بمراقبة تمتد سنوات، لأن عدد الشتلات المزروعة لا يساوي عدد الأشجار التي تستقر وتنمو. كما يلزم تفسير نتائج الجرد في ضوء حدود الطريقة وإمكان التحقق الأرضي، حتى لا تنتقل الثقة بالأداة إلى ثقة زائدة بكل استنتاج مشتق منها

ويظل تحديد السبب شرطاً لاختيار التدخل. فإذا تعثر التجدد في موقع، ينبغي اختبار دور الرعي وظروف الرطوبة وحالة التربة وطريقة الحماية، بدلاً من افتراض سبب واحد مسبقاً. وقد يكون تقييد استخدام معين ضرورياً، لكنه يحتاج إلى اتفاق مع أصحاب الانتفاع وبدائل معقولة ومتابعة للنتائج. ومن المفيد مقارنة قطع محمية وأخرى مماثلة خارج الحماية، حيث تسمح الظروف، حتى يمكن تقييم ما أحدثه التدخل فعلاً وما يعود إلى اختلاف الموقع أو الموسم

### السياحة ومقياس المنفعة المحلية

يتوقع البحث الأصلي أن يتيح تجاوز صعوبات المواصلات فرصاً سياحية وتنموية واسعة، مع الدعوة إلى تجنب الإضرار بالبيئة.[١، ص ٢٣١] ويحتاج وصل الفكرتين إلى تحديد حجم النشاط ومكانه وشروطه. فتحسين الوصول قد يدعم الصحة والتعليم والتجارة إلى جانب السياحة، بينما يرتبط أثر الزوار بنوع الإقامة ومسارات الحركة واستهلاك الموارد وإدارة المخلفات. ولذلك يصعب الحكم على التنمية من وسيلة النقل أو عدد الرحلات وحدهما

وتلفت ناتاشا سلاك فاليك، في دراسة منشورة عام ٢٠٢٣، إلى قلة المعرفة بالسكان السقطريين وثقافتهم مقارنة بالاهتمام العلمي بالطبيعة، وتناقش فرص السياحة ضمن منظور التنمية المستدامة.[٥] وهذه الملاحظة تفتح مجالاً لمراجعة طريقة عرض الجزيرة: فحماية المكان ينبغي أن تتسع لحياة أهله وتطلعاتهم، وأن تتجنب التعامل مع المجتمع بوصفه عنصراً ثانوياً في تجربة الزائر

وفي دراسة لبرديس طاهر العقاب منشورة عام ٢٠٢٤، جرى استخدام الزيارات الميدانية والمقابلات غير المنظمة مع ستة من مديري المكاتب ذات العلاقة لتقييم السياحة البيئية.[٦] وتوفر هذه المقابلات معرفة مؤسسية مفيدة، لكنها لا تمثل وحدها مواقف السكان أو تقيس جميع آثار السياحة. وتقتضي القراءة النقدية التمييز بين ما يقدمه المشاركون من تقديرات وبين نتائج تحتاج إلى بيانات أوسع عن الأسر والمشروعات والزوار

وتورد دراسة أخرى منشورة عام ٢٠٢٣، اعتمدت استبياناً شمل ١٦٤ مشاركاً من جهات مرتبطة بالقطاع، تحديات تشمل المخلفات والبنية السياحية والتدريب والطاقة الاستيعابية للمواقع.[٧] وتساعد هذه النتائج في تحديد موضوعات البحث والإدارة، مع بقاء الحاجة إلى قياس مستقل للأثر. فوعي العاملين بوجود مشكلة يوجه الانتباه إليها، لكنه لا يحدد تلقائياً حجمها

أو الحل الأقل كلفة والأكثر قبولاً لدى السكان

وتقترح الورقة تقييم السياحة من خلال ما يبقى من دخلها محلياً، وشروط العمل، ومشاركة النساء والشباب، وكلفة المياه والنظافة والصيانة. فقد يحقق النشاط إيراداً مرتفعاً بينما تتحمل الخدمات العامة جزءاً غير محسوب من نفقاته. ويمكن اختبار المنفعة بتتبع المشتريات والأجور والرسوم والتكاليف، ثم مقارنة النتائج بين أنماط الإقامة والمواقع. وهذا أكثر فائدة من الاكتفاء بتصنيف المشروع بأنه بيئي وفق اسمه أو مواد الترويج له

ولا يوجد سقف واحد للزوار يمكن نقله بين المواقع. فقد تختلف القدرة على الاستقبال بين شاطئ واسع وموئل محدود أو كهف ومسار جبلي، كما تتغير مع المواسم والخدمات. ولذلك تقترح الورقة تحديد حدود أولية لكل موقع بناءً على حساسيته وإمكان جمع المخلفات وتوفير الماء والإنقاذ، ثم مراجعتها بانتظام. ويجب أن تشمل المراقبة التجمع المكاني للزوار وتوقيت حضورهم، لأن المتوسط السنوي قد يخفي ازدحاماً قصيراً يترك أثراً أكبر مما توحي به الأعداد الإجمالية

### السكان شركاء في المعرفة والقرار

يستحق حضور السكان توسيعاً يتجاوز دورهم بوصفهم مستخدمين للموارد. ففي بحث لعبدالرقيب العقيشي منشور عام ٢٠٢١، جُمعت ٣٠١ تسمية مكانية في أربع مناطق من سقطرى، عبر العمل الميداني والمقابلات وتسجيل الأسماء بالعربية والسقطرية. وناقش البحث دلالة أسماء مرتبطة بدم الأخوين على احتمال انتشار تاريخي أوسع للشجرة، مع تقديمها قرائن مساندة تحتاج إلى التحقق والمقارنة.[٨]

يوضح هذا المثال أن المعرفة المحلية قد تساعد على صياغة الفرضيات وتحديد مواقع المسح. لكنها، مثل غيرها من المصادر، تتطلب توثيقاً ومقارنة ولا تتحول تلقائياً إلى دليل حاسم. ويمكن بناء تعاون بحثي يربط الأسماء والروايات بمواقع محددة وصور تاريخية وقياسات حديثة، مع الاعتراف بأصحاب المعرفة وضمان مشاركتهم في استخدام النتائج. ومن شأن ذلك تحسين جودة البحث وعلاقته بالمجتمع معاً

أما المشاركة في القرار فتحتاج إلى إجراءات واضحة: إعلان المشروعات وحدودها، وإتاحة الاعتراض، وتوثيق حقوق الانتفاع، وتحديد المستفيدين والمتضررين. فالتشاور الذي يجري بعد تثبيت الموقع والتصميم يترك مساحة محدودة للتأثير. وتقترح الورقة إشراك ممثلي التجمعات المعنية قبل الترخيص، مع تنويع المشاركين حتى لا تختزل المصالح المحلية في جهة أو فئة واحدة، ونشر خلاصة الاستجابة للملاحظات وأسباب قبولها أو رفضها

وتكتسب العدالة في توزيع الكلفة أهمية خاصة عندما تستدعي الحماية تقييد الرعي أو جمع منتجات نباتية أو الوصول

إلى موقع ساحلي. فلا يكفي وعد المجتمع بمنافع سياحية عامة إذا وقع التقييد على أسر محددة. وينبغي أن يحدد القرار من يفقد منفعة قائمة، وكيف يمكن تعويضها أو تعديل القيود، ومن يتابع الشكاوى. كما تستحق الأعمال المحلية الصغيرة فرصاً واضحة في التدريب والتعاقد، حتى لا تصبح القدرة على الامتثال حكراً على المستثمرين الأكبر مالاً وتنظيماً

## من خرائط الحماية إلى القدرة على ا لتنفيذ

يعرض البحث الأصلي تصوراً لتقسيم الحماية إلى مناطق جوهرية ومحايدة وانتقالية، بالاستناد إلى وثائق كانت متاحة آنذاك.[١، ص ٢٥٢–٢٥٣] وتكمن قيمة هذا التصور في الاعتراف بتفاوت الاستخدامات والحساسية البيئية. غير أن تطبيقه يحتاج إلى حدود معروفة محلياً، وقواعد مفهومة، وتمويل ورقابة، وآلية لمعالجة النزاعات. فالخريطة تحدد إطاراً للعمل، وتبقى فعالية الحماية رهناً بما يجري على الأرض

ويبين قرار لجنة التراث العالمي لعام ٢٠٢٦ استمرار الاحتفاظ بالتنوع الحيوي الاستثنائي الذي برر الإدراج، بالتوازي مع تدهور نظم بيئية برية وبحرية أساسية. وينسب القرار المخاطر التراكمية إلى ضغوط التنمية والأنواع الدخيلة والتلوث وتغير المناخ والاستخدام غير المستدام، ويرصد ضعفاً في الحماية والإدارة رغم وجود إطار قانوني. [٩] ويستدعي ذلك فحصاً متعدد الأسباب، مع تحديد المسؤولية عن كل واقعة بدليل مستقل

وتظهر أهمية الاستعداد التنفيذي في مثال التلوث البحري. فقد أعلنت اليونسكو، في يناير ٢٠٢٤، تقديم مساعدة لتقييم أثر تسرب نفطي ارتبط بناقلة جانحة لوثت ساحل دليشة مطلع عام ٢٠٢٣، ولإعداد الاستجابة.[١٠] ويقترح هذا المثال إدراج خطط الطوارئ والتدريب ومعدات الاستجابة ضمن إدارة السواحل. ولا يتيح وحده تقدير حجم التلوث الحالي أو تعميم الضرر على جميع الموائل البحرية

وتقتضي إدارة المخاطر أيضاً وصل البر بالبحر في تقييم المشروعات. فموقع الإقامة ومسار الطريق ومكان التخلص من المياه المستعملة أجزاء من نشاط واحد، ويجب ألا تُفحص في ملفات منفصلة تفقد أثرها المجمع. وتقترح الورقة استخدام تقييم تراكمي للمناطق التي تتجاور فيها المشروعات، يوضح ما تتحمله شبكة الخدمات والموائل بعد جمع الطلبات، ومن يموّل المعالجة. ويساعد ذلك على تجنب منح موافقات تبدو محدودة منفردة، ثم تنتج معاً ضغطاً يتجاوز قدرة الإدارة المحلية على الاستجابة

## أولويات عملية قابلة للمراجعة

تقترح الورقة أن تبدأ الأولويات بقاعدة بيانات مكانية تجمع المحطات المناخية

والآبار والموائل والخدمات والمشروعات المرخصة. ويُسجل مع كل معلومة تاريخها وطريقة إنتاجها وحدود استخدامها، بحيث لا تتساوى القياسات الحديثة والتقديرات القديمة في القيمة التخطيطية. كما ينبغي إتاحة النتائج الأساسية للجمهور والباحثين، مع حماية المعلومات الحساسة المتعلقة بمواقع الأنواع المعرضة للجمع غير المشروع. ويساعد هذا التنظيم على كشف الفجوات وتجنب تكرار المسوح المعزولة

وفي المياه، تكون الأولوية لرصد أحواض مختارة وفق كثافة الاستخدام والحساسية، وربط التصاريح بقدرة التزويد المثبتة. وفي السياحة، يمكن تطبيق إدارة للحجز والمسارات في المواقع الأكثر تعرضاً للضغط، واختبارها قبل التوسع. أما التمويل فيحتاج إلى رسوم معلنة تخصّص نسبة واضحة منها للصيانة والحماية والخدمات المحلية، مع نشر الإيرادات وأوجه الإنفاق. وتظل هذه مقترحات تحتاج إلى تقدير الكلفة والتشاور والاختبار قبل اعتمادها

ويستحسن ترتيب التنفيذ بحيث تسبق خدمات السكان والتخلص الآمن من المخلفات الزيادة المخططة في الاستخدام السياحي. ويمكن تقييم المشروعات تدريجياً، مع شروط مراجعة تسمح بخفض النشاط إذا أظهرت المؤشرات ضرراً. ويحتاج ذلك إلى جهة مسؤولة عن جمع البيانات واتخاذ القرار، وإلى فصل واضح بين مصالح الاستثمار وسلطة الرقابة. وتكمن جدوى هذا الترتيب في جعل التصحيح ممكناً قبل أن تتراكم التكاليف ويصعب التراجع

وتتطلب متابعة هذه الأولويات مؤشرات معلنة ومحددة زمنياً، مثل انتظام الإمداد بالماء، وتغير الملوحة في الآبار المختارة، ونسبة المخلفات التي تعالج بأمان، وبقاء الشتلات في مواقع الاستعادة. وينبغي قراءة كل مؤشر مع ظروفه؛ فقد يتأثر تحسن مورد مائي بموسم مطير أكثر مما يتأثر بتدخل إداري. ولهذا تفيد المقارنة بين المواسم والمواقع وتوثيق التغيرات في الاستهلاك، مع مراجعة مستقلة لنتائج المشروعات الأكبر أثراً

ولا ينبغي أن تتحول الحاجة إلى بيانات أفضل إلى مبرر لتأجيل الخدمات الأساسية. يمكن العمل بإجراءات احترازية متناسبة، وتنفيذ مشروعات محدودة قابلة للتقييم، وتوسيع الرصد بالتوازي معها. ويختلف مستوى الإثبات المطلوب باختلاف حجم النشاط وإمكان عكس أثره؛ فمشروع صغير لتحسين شبكة قائمة لا يحمل مخاطر مشروع يغير استخدام مساحة واسعة. ويسمح هذا التدرج بتجنب الجمود، مع إبقاء القرارات الكبرى مرتبطة بأدلة تتناسب مع آثارها

ويبقى التمويل مسألة مؤسسية حاسمة. فربط الحماية برسوم السياحة وحدها يجعل استمراريتها معرضة لتقلب الموسم والطلب، بينما تحتاج المراقبة والصيانة إلى نفقات منتظمة. ويمكن بحث مزيج من المخصصات العامة والرسوم والمساهمات الموجهة، بشرط وضوح المسؤوليات واستقلال التقييم عن الممول. ويجب أن يكون لكل تمويل خارجي برنامج معلن لبناء القدرة

المحلية ونقل المهارات، مع تغطية التشغيل بعد انتهاء المشروع. كما يفيد نشر حسابات مبسطة تتيح معرفة ما أُنفق على الإدارة وما وصل إلى العمل الميداني والخدمات

أما الأجندة البحثية فتحتاج إلى أسئلة يمكن اختبارها: أين تظهر فجوة المياه موسمياً؟ وما المواقع التي يتعثر فيها تجدد الأشجار؟ وكيف يتوزع دخل السياحة بين فئات المجتمع؟ وما أثر تنظيم الحركة في حالة الموائل؟ ويتطلب كل سؤال منهجاً وعينة وفترة متابعة مناسبة، مع تجنب استنتاج موقف المجتمع كله من مقابلات مؤسسية محدودة. ويمكن للجامعات والمؤسسات البحثية المحلية أن تنسق هذه الأعمال ضمن سجل مشترك، بحيث تتراكم المعرفة وتبقى البيانات قابلة للمقارنة، بدلاً من انتهاء كل مشروع عند صدور تقريره. وتزداد فائدتها حين تُعرض النتائج على السكان بصيغ مفهومة وتُراجع معهم تفسيراتها وآثارها العملية، قبل اعتمادها في قرارات تمس استخدام الأرض أو الماء

## خاتمة

تحتفظ دراسة قادري عبد الباقي بقيمتها في تفسير ترابط عناصر البيئة والتنبيه إلى فجوات المعرفة. وتدفع الأبحاث اللاحقة إلى توسيع هذا الترابط ليشمل وظائف الأشجار في الدورة المائية، وتحسن أدوات الجرد، ودور المعرفة المحلية، وتوزيع عوائد السياحة. ولا تعني هذه الإضافات اكتمال الصورة؛ بل تجعل السؤال أكثر تحديداً حول المعلومات اللازمة لكل قرار، ومن يشارك في إنتاجها وتقييمها واستخدامها

وتحتاج سقطرى إلى سياسة تنموية تقيس النجاح بتحسن حياة السكان واستمرار الموارد التي يعتمدون عليها. ويقتضي ذلك تحديد مواقع الأنشطة وأحجامها على أساس أدلة، وتمويل الحماية، ومراجعة النتائج علناً. أما تجاوز حدود المعرفة مع التوسع في استخدام الأرض والماء فينقل المخاطر إلى المجتمع والبيئة. وتقدم الدراسة القديمة أساساً مفيداً لبدء النقاش، فيما تقع مسؤولية تحديثه وتحويله إلى قرارات قابلة للمساءلة على مؤسسات البحث والإدارة وشركائها المحليين

المراجع

[1] قادري عبد الباقي، «الخصائص الطبيعية لجزيرة سقطرى: دراسة في الجغرافيا الطبيعية»، ضمن أعمال الندوة الدولية العلمية الأولى حول جزيرة سقطرى، الحاضر والمستقبل، عدن، 24–28 مارس 1996، الجزء الأول، دراسات وبحوث اجتماعية واقتصادية وإنسانية، ص 231–256. النسخة المصورة المرفقة

[2] مركز التراث العالمي، اليونسكو، «أرخبيل سقطرى»، ملف الموقع رقم 1263، قسم القيمة العالمية الاستثنائية، النسخة الإنجليزية

/https://whc.unesco.org/en/list/1263

[3] Kalivodová, H., Culek, M., Čer-

mák, M., Madĕra, P., and Habrová, H. (2020). Potential importance of Socotra dragon's blood tree cloud forests and woodlands for capturing horizontal precipitation. Rendiconti Lincei. Sci-.enze Fisiche e Naturali, 31, 607–621
الملخص المنشور لدى الناشر
https://doi.org/10.1007/s12210-020-00933-7

Vahalík, P., et al. (2023). UAV In- [4] ventory of the Last Remaining Dragon Tree Forest on Earth. Forests, 14(4), 766. بيانات الناشر وملخص الدراسة المودع في AGRIS.
https://doi.org/10.3390/f14040766

Slak Valek, N. (2023). Sustainable [5] development of Socotra Archipelago. Application and reflexivity. Sustain-.able Development, 31(5), 3318–3327
الملخص المنشور لدى الناشر
https://doi.org/10.1002/sd.2587

[6] برديس طاهر العقاب (2024)، «السياحة البيئية لاستدامة المناطق المحمية: دراسة حالة جزيرة سقطرى، اليمن»، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 8، العدد 7. الملخص وبيانات المنهج المنشورة في صفحة البحث
https://doi.org/10.26389/AJSRP.B300524

Omer, A. A., Sawant, M., and [7] Ragde, R. (2023). Perception and Challenges of Rebranding a Tourist Destination: A Case Study from Socotra Archipelago, Yemen. Asia and Pacific Review, 16(1). الملخص وبيانات النسخة المودعة لدى المؤلفين في SSRN.
https://ssrn.com/abstract=4623443

Al-Okaishi, A. (2021). Exploring [8] the historical distribution of Dracaena cinnabari using ethnobotanical knowledge on Socotra Island, Yemen. Journal of Ethnobiology and Ethnomedicine, 17, 22.
https://doi.org/10.1186/s13002-021-00452-1

[9] لجنة التراث العالمي (2026)، القرار COM 7B.68 48، «أرخبيل سقطرى»، ولا سيما الفقرة ٥ المتعلقة بنتائج بعثة الرصد المشتركة لعام ٢٠٢٥.
https://whc.unesco.org/en/decisions/9107

[10] مركز التراث العالمي، اليونسكو (18 يناير 2024)، «تعزيز القدرات المحلية للاستجابة للتسربات النفطية في أرخبيل سقطرى، اليمن»
https://whc.unesco.org/en/news/2649

شخصية العدد

# منى بوسمرة

## مسيرة مهنية من الصحافة الميدانية إلى صناعة إعلام المستقبل



تمثل الإعلامية الإماراتية منى بوسمرة نموذجاً للمسيرة المهنية التي تشكلت داخل غرف الأخبار، قبل أن تنتقل إلى مواقع القيادة وصناعة السياسات الإعلامية وتطوير الكفاءات. وعلى امتداد أكثر من ربع قرن، تنقلت بين الصحافة اليومية، وإدارة المؤسسات الإعلامية، ورئاسة التحرير، والإشراف على المشروعات المهنية والتدريبية، في تجربة تعكس جانباً من التحولات التي شهدها الإعلام الإماراتي والعربي

بدأ اهتمام بوسمرة بالصحافة منذ سنوات الدراسة، قبل أن تحصل على بكالوريوس الصحافة من جامعة الإمارات العربية المتحدة عام 1997. وفي العام التالي دخلت المهنة من بوابة صحيفة «الاتحاد»، حيث عملت صحافية ميدانية وتولت تغطية ملفات محلية واقتصادية واجتماعية، ثم أصبحت مديرة لمكتب الصحيفة في دبي. وقد منحتها تلك المرحلة خبرة مباشرة في العمل اليومي، والتعامل مع المصادر، وفهم احتياجات الجمهور خارج التصورات النظرية عن الصحافة

في عام 2008، انتقلت إلى نادي دبي للصحافة، وشاركت في إدارة عدد من أبرز المشروعات الإعلامية في المنطقة، من بينها منتدى الإعلام العربي وجائزة الصحافة العربية وتقرير «نظرة على الإعلام العربي». وتدرجت داخل النادي حتى تولت إدارته عام 2013، في مرحلة شهدت اتساع تأثير المنصات الرقمية وبداية التحول الكبير في علاقة الصحافة التقليدية بجمهورها

وجاءت المحطة الأبرز في مسيرتها عام 2016، عندما عُينت رئيسة للتحرير المسؤول في صحيفة «البيان»، لتصبح أول امرأة إماراتية تتولى رئاسة تحرير صحيفة يومية. ولم يكن وصولها إلى هذا الموقع منفصلاً عن تجربتها السابقة؛ فقد جاءت إلى رئاسة التحرير بخبرة صحافية وإدارية ممتدة، وفي توقيت كانت المؤسسات الصحافية تواجه تحديات تتعلق بتراجع توزيع النسخ الورقية وصعود وسائل التواصل وتغير أنماط استهلاك الأخبار

وتولت بوسمرة لاحقاً رئاسة تحرير صحيفة «الإمارات اليوم»، لتواصل عملها في إدارة المحتوى وتطوير الصحافة المحلية ومواكبة التحولات الرقمية. كما شغلت مواقع متعددة في جمعية الصحفيين الإماراتية، من بينها رئاسة الجمعية وعضوية مجلس إدارتها وأمانة السر، إضافة إلى مشاركاتها في هيئات مهنية تعنى بالصحافة والمرأة والعمل المؤسسي